المعهد الديمقراطي الوطني

التقرير النهائي حول
الانتخابات النيابية في لبنان

٧ حزيران ٢٠٠٩

المعهد الديمقراطي الوطني

التقرير النهائي حول
الانتخابات النيابية في لبنان

٧ حزيران ٢٠٠٩

نظّم المعهد الديمقراطي الوطني بعثة مراقبة الانتخابات النيابية للعام ٢٠٠٩ في لبنان بفضل منحةٍ قدمتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. أما الآراء الواردة في هذا التقرير فهي صادرة عن المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

كلمة شكر وتقدير

يتقدّم المعهد الديمقراطي الوطني بالشكر والتقدير لوزارة الداخلية والبلديات والمسؤولين الحكوميين والمرشحين، والأحزاب السياسية وقادة المجتمع المدني وأعضاء هيئات الأقلام لتيسيرهم مهام بعثة المراقبة لمرحلة ما قبل الانتخابات وبعثة المراقبين الدوليين. كما يتشكّر المعهد المواطنين اللبنانيين لما لاقاه منهم من حسن استقبال ويتوجّه بالشكر للعدد الكبير من الناخبين الذين خصّصوا وقتاً وجهداً للتحدّث إلى أفراد البعثة.

ويشكر المعهد الديمقراطي الوطني أعضاء بعثة المراقبين الدوليين الإثنين والخمسين لوقتهم الثمين وخبرتهم الواسعة ولمساهمة كلّ منهم في إنجاح البعثة. ويخصّ بالشكر رئيسة مجلس إدارة المعهد، مادلين ك. أولبرايت، ورئيس وزراء كندا الأسبق جوزيف كلارك اللذين توليا قيادة بعثة المراقبة. ويعبّر المعهد عن امتنانه لعضو مجلس الشيوخ الأميركي السابق جون إ. سنونو ووزيرة خارجية ولاية ميسوري روبن كارناهان، والسفير الأميركي الأسبق في مصر والهند فرانك ج. ويزنر، والقائدة السابقة للحزب الديمقراطي الجديد في كندا النائبة السابقة أودري ماكلوفلين لتوليهم قيادة بعثة المراقبين. كما يتوجّه المعهد بالتقدير والامتنان إلى أعضاء بعثتي المراقبة لمرحلة ما قبل الانتخابات الذين زاروا لبنان وذلك لما أنجزوه من عملٍ ساهم في دعم جهود أفراد بعثة مراقبة الانتخابات وفي صياغة هذا التقرير. ولا ينسى المعهد أخيراً أن يشكر السفارة الأميركية في لبنان لتعاونها مع بعثة المراقبين الدوليين.

© تعود جميع حقوق الطبع للمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ٢٠٠٩. جميع الحقوق محفوظة. يمكن إعادة إنتاج أجزاء من هذا الكتاب و/أو ترجمتها لغاياتٍ غير تجارية، شرط ذكر المعهد الديمقراطي الوطني مصدراً للمادة المنشورة وإرسال نسخة عن الترجمة إلى المعهد.

2030 M Street NW, Washington DC 20036-3306, Tel: +1 (202) 728 5500, Fax: +1 (202) 728 5520

www.ndi.org

فهرس المحتويات

خلاصة تنفيذية ١

خلاصة التوصيات ٤

المقدمة ٦

المنهجية ٦

السياق السياسي ٩

الاستعدادات لانتخابات ٢٠٠٩ ١٣

الاستنتاجات والملاحظات ١٩

التوصيات ٤٥

الملحقات

الملحق الأول: نبذة عن المعهد الديمقراطي الوطني ٥١

الملحق الثاني: بعثة المراقبين الدوليين لأمد قصير ٥٢

الملحق الثالث: بعثة المراقبين الدوليين لأمد طويل ٥٥

الملحق الرابع: البيان التمهيدي الصادر عن بعثة المعهد الديمقراطي الوطني لمراقبة الانتخابات النيابية في لبنان لعام ٢٠٠٩ ..... ٥٦

الملحق الخامس: بعثتا تقييم مرحلة ما قبل الانتخابات ٦٥

الملحق السادس: بيان بعثة المعهد الديمقراطي الوطني لتقييم مرحلة ما قبل الانتخابات النيابية اللبنانية في ٧ حزيران ٦٦

الملحق السابع: الدوائر الانتخابية عام ٢٠٠٩ ..... ٧٠

الملحق الثامن: عدد الناخبين لكلّ مقعد ٧١

الملحق التاسع: لائحة كاملة بأسماء المرشحين الفائزين في كلّ دائرة ٧٢

الملحق العاشر: نتائج الانتخابات بحسب الأحزاب السياسية والكتل النيابية ٧٧

الملحق الحادي عشر: خريطة انتشار المجموعات السياسية البارزة في لبنان ٧٨

الملحق الثاني عشر: سقف الإنفاق الانتخابي لكلّ دائرة ٧٩

الملحق الثالث عشر: إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ٨٠

التقرير النهائي للمعهد الديمقراطي الوطني حول الانتخابات النيابية في لبنان

٧ حزيران ٢٠٠٩

خلاصة تنفيذية

في ٧ حزيران ٢٠٠٩، أدلى المواطنون اللبنانيون بأصواتهم في عملية اقتراعٍ وُصِفت بالتاريخية لانتخاب مجلس نوابٍ جديد، تلاه انتخاب رئيسٍ للمجلس وتعيين رئيسٍ للحكومة. وقد رعى هذه الانتخابات الوطنية قانون انتخابي جديد أجمعت عليه الأحزاب السياسية كافة في العام ٢٠٠٨. وكانت تلك هي العملية الانتخابية الأولى ما بعد الحرب التي تقام في يومٍ واحد في لبنان.

في خطوةٍ تهدف إلى إثبات دعم المجتمع الدولي المستمر لتطوير الديمقراطية في لبنان، وإجراء تقييم حيادي للانتخابات النيابية، كلّف المعهد الديمقراطي الوطني فريقاً من المراقبين لأمدٍ طويل انتشروا في مختلف المناطق وواظبوا على مراقبة العملية الانتخابية في لبنان. كما انتدب المعهد بعثتين لمراقبة مرحلة ما قبل الانتخابات خلال فترة الحملة الانتخابية، وشكّل أيضاً بعثة خاصة لمراقبة مجريات اليوم الانتخابي.

اعتبر المعهد الديمقراطي الوطني أنّ الانتخابات قد اتسمت بطابعٍ سلمي وتمّت إدارتها على نحوٍ جيّدٍ بشكلٍ عام. وقد بدت النتيجة محسومةً مسبقاً بفعل الاتفاقات السياسية والنظام الانتخابي الفريد الذي يوزع المقاعد على أسس طائفية، وذلك في كل المناطق ما عدا دوائر قليلة اشتدّت فيها المنافسة. وفي وقتٍ بقيت فيه بعض القضايا البنيوية الأخرى عالقةً في ما يخصّ الإصلاحات الانتخابية التي لم تقرّ عام ٢٠٠٨، فإنّ ما أبداه الناخبون من حماسةٍ ونسبة مشاركةٍ عالية قد دلّ على أنّ التنافس السياسي محتدم هذه المرة وأنّ الناخبين ينظرون إلى الانتخابات كفرصةٍ سانحةٍ لرسم ملامح مستقبل بلدهم.

عقب الانتخابات، أعلنت وزارة الداخلية والبلديات في لبنان أن تكتل ١٤ آذار وحلفاءه قد ضمنوا انتصاراً بفوزهم بواحدٍ وسبعين مقعداً مقابل سبعة وخمسين مقعداً للمعارضة. وفي الخامس والعشرين من حزيران، أعيد انتخاب رئيس حركة أمل المعارضة، نبيه بري، رئيساً للمجلس لولايةٍ خامسة. وفي السابع والعشرين من حزيران تمّ تعيين سعد الحريري، رئيس تيار المستقبل (من فريق ١٤ آذار) ونجل رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري، رئيساً للحكومة.

من بين القضايا المحورية التي أثيرت خلال هذه الانتخابات كانت مسألة تشكيل رئيس الوزراء العتيد حكومة وحدة وطنية تتمتع فيها المعارضة بحق النقض (الفيتو). وبعد تكليف الحريري، توافقت الأحزاب على صيغة لتقاسم المقاعد الوزارية بحيث يعيّن ١٥ وزيراً من قوى الرابع عشر من آذار مقابل عشرة وزراء من المعارضة وخمسة وزراء مستقلين يختارهم الرئيس ميشال سليمان. بحكم هذه الصيغة، باتت المعارضة بحاجة إلى صوت واحد إضافي للتمتع بحق النقض، على أن تبدي موافقتها على أحد الوزراء الخمسة الذين سيقترحهم رئيس الجمهورية. ولو بدت الأحزاب السياسية كافةً وكأنها قد اتفقت في ما بينها على صيغة حكومة الوحدة الوطنية في فترةٍ مبكرة لم تتخطّ شهر تموز من العام ٢٠٠٩، إلا أنّ رئيس الوزراء المكلّف سعد الحريري لم يتمكن من تشكيل الحكومة

حتى التاسع من تشرين الثاني ٢٠٠٩، أي بعد مرور ١٣٥ يوماً على الانتخابات. فقد بدت المفاوضات السياسية حول توزيع الحقائب، أكثر من نتائج الانتخابات، العنصر الحاسم في تشكيل الحكومة.

ولعلّ التأخير في تشكيل الحكومة بعد الانتخابات قد خيّب آمال المهتمّين بالشأن اللبناني سواء داخل لبنان أو خارجه، لكنّ الدور الإيجابي الذي لعبته الحكومة اللبنانية خلال فترة الانتخابات والمستوى العالي من الاحتراف الذي سجّلته وزارة الداخلية والبلديات قد ساهما في تحسين عملية الاقتراع إلى حدّ بعيد. وحصل ذلك أيضاً بفضل حرص منظمات المجتمع المدني، بما أبدته من التزامٍ مستدامٍ، على أن تجري الانتخابات بطريقةٍ سلمية وديمقراطية.

أما هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية، التي تشكلت قبل موعد الانتخابات بستة أشهر وخضعت أعمالها لسلطة وزير الداخلية، فقد تمتعت بالمصداقية والحيادية. إنّ مراقبتها لوسائل الإعلام ولمدى تطبيق الأنظمة التي ترعى الإنفاق الانتخابي، ولو كانت بحاجةٍ إلى مزيدٍ من التطوير، قد حققت خطوةً مهمةً إلى الأمام. وتبقى هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية، وفي ظلّ اعتبارها هيئة تمهّد الطريق لإنشاء هيئة انتخابية مستقلة تماماً على غرار تلك التي تشكلت في المكسيك في التسعينات من القرن الماضي، بمثابة تطوّر ملحوظ حققه لبنان.

من جهةٍ أخرى، أشاد المراقبون بحسن أداء الجيش وقوى الأمن الداخلي في اليوم الانتخابي وبالدور الإيجابي الذي من الممكن أن تؤديه هذه الانتخابات في تعزيز ثقة الشعب في القوى الأمنية اللبنانية. كما نوّهوا بحضور المراقبين المحليين، لا سيما التابعين منهم للجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، الأمر الذي أضفى مزيداً من المصداقية على النتائج. وقد سجّل أعضاء البعثة حضور المراقبين المحليين في كافة مراكز الاقتراع التي قاموا بزيارتها.

في ظلّ هذه الانطباعات الإيجابية، لا بد من إلقاء الضوء على بعض الشوائب البنيوية التي لاحظها المراقبون ويُذكر منها التفاوت في حجم الدوائر الانتخابية وعدم اعتماد أوراق الاقتراع الرسمية الموحّدة المطبوعة سلفاً وهذا ما ساهم في فتح المجال أمام أعمال تزوير. في الواقع، ولو كان من الصعب إثبات الأمر بشكلٍ حاسمٍ، فقد شاعت التقارير عن شراء أصوات. ومن الواضح أنّ التقصير في تطبيق أنظمة الإنفاق الانتخابي وتنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين حال دون تحجيم الدور المضخّم الذي لعبه المال في هذه الانتخابات. وإنّ معظم نقاط الضعف التي سجّلت في هذه العملية الانتخابية قد جاءت نتيجة إضفاء الصبغة الطائفية عليها بشكلٍ مستمر ونتيجة تدخّل سماسرة النفوذ المحليين والطائفيين والعائليين.

وفي وقتٍ تزداد فيه أعداد اللبنانيين الذين يتوقون إلى إلغاء الطائفية من النظام السياسي في لبنان، تتطلّب مبادرة كهذه تدعيم استقلالية الجيش اللبناني وسلطته. ومن الجدير بالذكر في هذا الإطار أنّ انتشار الميليشيات الحزبية المسلّحة الخارجة عن سيطرة الدولة قد جعلت أي تحرك لتدعيم الجيش اللبناني أمراً صعب التنفيذ.

يوصي المعهد الديمقراطي الوطني أن تؤخذ في الاعتبار في أي انتخابات مستقبلية التعديلات التي اقترحتها الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية (والمعروفة بلجنة فؤاد بطرس). ويُذكر أنّ لبنان قد شهد، قبل موعد الانتخابات في حزيران ٢٠٠٩، وخلال تلك الفترة أيضاً، مستوىً غير مسبوق من العمل المدني الناشط ودرجةً مرتفعةً من التعاون بين وزارة الداخلية والبلديات ومنظمات المجتمع المدني. ولربما ستمثّل هذه المجموعات بالفعل ولادة جيل جديد من القادة الشباب الذين يتخذون على عاتقهم التخفيف من حدة الطائفية التي تهيمن على الحياة السياسية في لبنان ويتواجدون في موقعٍ تطلق منه مبادرات الإصلاح الانتخابي.

مع أنّ الانتخابات النيابية شكّلت خطوةً إيجابيةً باتجاه تطوير المؤسسات اللبنانية، إلا أنّ كل خطوة تهدف إلى تحسين إدارة الحكم في لبنان قد تزول مفاعليها جرّاء التقلبات. في حال انطلق مسار متدرّج وطويل الأمد لتغيير النظام الطائفي، بالتزامن مع إصلاحات جذريّة تستمر ما بعد فترة الانتخابات، يمكن للمؤسسات الديمقراطية الهشة في لبنان أن تستفيد من استمرار الاهتمام الدولي الملحوظ في لبنان طوال العام ٢٠٠٩. لهذه الغاية، يقدّم المعهد الديمقراطي الوطني، وبكل احترام، سلسلةً من التوصيات الهادفة إلى تحسين العملية الانتخابية في لبنان. ويبقى الأمل بأن تؤخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار عند التحضير للانتخابات البلدية والبرلمانية المقبلة. لا تعتبر التوصيات التي خرج بها المعهد الديمقراطي الوطني تقنيةً بطبيعتها بل شاملةً. أما الاسباب الموجبة لهذه التوصيات فموسّعة في صلب التقرير التالي.

خلاصة التوصيات[1]

- الانطلاق من الخطوات التي اتّخذت في انتخابات العام ٢٠٠٩ نحو نظام تديره هيئة مستقلة للانتخابات مستقبلاً.

- تطبيق نظام يعتمد على بطاقات الاقتراع الموحدّة، الرسمية والمطبوعة سلفاً، من أجل ضمان سرية الاقتراع وتقليص إمكانية التأثير على الناخبين وجعل شراء الأصوات عملية أكثر صعوبة.

- الاستناد إلى الخطوات الأولية التي طُبّقت في القانون الانتخابي لعام ٢٠٠٨، سعياً لتعزيز الأنظمة والإجراءات الخاصة بتمويل الحملات والإنفاق الانتخابي، وبهدف تقليص الدور الذي يؤديه المال في البيئة الانتخابية اللبنانية.

- الاستعداد للانتقال من نظام طائفيّ صرف نحو نظام يقلّص من سلطة النخب الطائفية، ويشجّع على تشكيل الأحزاب والكتل السياسية بناءً على البرامج الفلسفية والسياسية، وتماشياً مع الدستور اللبناني الذي يدعو إلى تطبيق خطة انتقالية من أجل إزالة كل أشكال الطائفية السياسية.

- المشاركة في مراجعة معمّقة لخريطة البلاد الانتخابية والنظام الانتخابي في لبنان، من خلال إجراء مشاورات واسعة مع الأحزاب السياسية كافة والخبراء في الشؤون الانتخابية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة. أيّاً كان نوع النظام الانتخابي المعتمد، لا بدّ من بذل الجهود ليكون عدد الناخبين لكل مقعد متساوياً تقريباً في الدوائر الانتخابية كافة، بحيث لا تتفاوت أهمية الأصوات المشاركة في الانتخابات.

- اتّخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمثيلها في مختلف جوانب النظام السياسي.

- السماح للناخبين بالتصويت في أماكن سكنهم عوضاً عن مسقط رؤوسهم (أو مسقط رأس الزوج في حالة المرأة المتزوّجة).

- تطبيق الخطوات اللازمة لتعديل الدستور بشكل يمنح حق التصويت لكل من بلغ الثامنة عشرة من العمر.

- تطبيق البند المنصوص عليه في القانون الانتخابي لعام ٢٠٠٨ الذي يتيح لكافة المواطنين المقيمين خارج الأراضي اللبنانية بالتصويت في البلاد التي يقيمون فيها، ابتداءً من الانتخابات النيابية التي ستُنظّم عام ٢٠١٣.

- وضع نظام يتيح للعسكريين وعناصر الشرطة بالمشاركة في التصويت.

- إصلاح البنى المؤسساتية لضمان تطبيق الأحكام المتعلقة بتمويل الحملات واستغلال وسائل الإعلام في الوقت المناسب.

- الإيفاء بالوعد المنصوص عليه في القانون الانتخابي، من حيث تأمين التسهيلات الكاملة لوصول الناخبين المعوّقين إلى أقلام الاقتراع كافة.

١ راجع صفحة ٤٥ للاطلاع على التوصيات المفصّلة التي تقدّمَ بها المعهد الديمقراطي الوطني.

- وضع أحكام منسّقة لتعيين الموظفين الكفوئين في أقلام الاقتراع، وتحديد السلطة المسؤولة عن قلم الاقتراع بشكل واضح، وتوضيح دور القوى الأمنية وعناصر الشرطة المتواجدة بالقرب من أقلام الاقتراع.

- الاستمرار في تطوير برامج التوعية الخاصة بالناخبين وموظفي المراكز الانتخابية التي طُبّقت في انتخابات العام ٢٠٠٩.

- دعم حقّ المراقبين المحليين والدوليين في مراقبة الانتخابات، وتثبيت هذا الحق مؤسساتياً بهدف زيادة الشفافية والثقة بالعملية الانتخابية.

- الاستفادة من بيئة ما بعد الانتخابات لمأسسة التحسينات التي سُجّلت في انتخابات العام ٢٠٠٩، وتعزيز الإصلاح الانتخابي استناداً إلى العبر المستخلصة من هذه الدورة الانتخابية.

ختاماً، غالباً ما تأثّر لبنان سلباً بأحداث وقوى فاعلة من خارج حدوده. لذا لا بد للقوى الإقليمية من إفساح المجال للبنان كي يعزّز عملية الإصلاح الانتخابي والتنمية الديمقراطية، بحيث يقرّر مصيره بنفسه ضمن هيكلية عمل المؤسسات الديمقراطية المستقلة. في هذا السياق، ومع بذل شعب لبنان للجهود اللازمة في سبيل إنجاز هذا الهدف، يعلن المعهد الديمقراطي الوطني أنه مستعد لتقديم المساعدة كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

بعثة المراقبين الدوليين التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني تصدر بيانها التمهيدي في المؤتمر الصحفي الذي انعقد يوم ٨ حزيران ٢٠٠٩.

قيادة بعثة المراقبين الدوليين المنتدبة من المعهد الديمقراطي الوطني. من اليسار إلى اليمين: السفير السابق فرانك ج. ويزنر؛ عضو مجلس الشيوخ السابق جون إ. سنونو؛ النائبة السابقة والقائدة السابقة للحزب الديمقراطي الجديد (كندا) أودري ماكلوفلن؛ ووزيرة خارجية ولاية ميسوري روبن كارناهان.

أولاً. المقدمة

بتاريخ ٢٤ آذار ٢٠٠٩، منحت وزارة الداخلية والبلديات المعهد الديمقراطي الوطني اعتماداً رسمياً لمراقبة الانتخابات النيابية في ٧ حزيران ٢٠٠٩. على اثر ذلك، نظّم المعهد الديمقراطي الوطني بعثةً دوليةً من ٥٢ عضواً شارك في قيادتها كل من عضو مجلس الشيوخ السابق جون إ. سونونو، ووزيرة خارجية ولاية ميسوري روبن كارناهان، والسفير الأميركي الأسبق في مصر والهند فرانك ج. ويزنر، وعضو البرلمان سابقاً والقائدة السابقة للحزب الديمقراطي الجديد في كندا، أودري ماكلوفلين. هذا وضمّت البعثة في صفوفها برلمانيين وقادة سياسيين ومدنيين وخبراء في الشؤون الإقليمية وشؤون الانتخابات وأخصائيين إعلاميين وناشطين في مجال حقوق الإنسان، وفدوا إلى لبنان من إثنين وعشرين بلداً من أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميركيتين الشمالية والجنوبية[٢].

أما أعمال البعثة فتندرج في سياق دعم العملية الانتخابية عن طريق توفير معلومات دقيقة وحيادية حول طبيعة الانتخابات ومجرياتها، وعند اللزوم تقديم التوصيات لإجراء التحسينات اللازمة، استناداً إلى الخبرات الدولية المتوافرة. نفّذ المعهد الديمقراطي الوطني أنشطته ملتزماً بإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، وما يرافقه من مدوّنة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين وقد تبنّت هاتين الوثيقتين ٢٩ من أهم منظمات مراقبة الانتخابات الرائدة حول العالم. في لبنان، التزم المعهد الديمقراطي الوطني أيضاً بميثاق الشرف الذي أصدرته وزارة الداخلية والبلديات.

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير حكومية مرخّصة في لبنان، تتعاون مع مختلف القوى الفاعلة في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في البلاد منذ العام ١٩٩٥ ولها مكتب في بيروت منذ العام ٢٠٠١. يعمل المعهد في سبيل دعم المجتمع المدني وتعزيز قدراته في لبنان ويسعى إلى تطوير عملية الإصلاح الانتخابي وغيرها من العناصر المطلوبة لإنشاء مؤسسات ديمقراطية متينة ومجتمع ينعم بالسلم والاستقرار. تيسّرت مهام بعثة المعهد الديمقراطي الوطني لمراقبة الانتخابات في لبنان بفضل منحة قدمتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

ثانياً. المنهجية

يعود الفضل في نجاح الإنتخابات في نهاية الأمر إلى المواطنين والناخبين، إلا أنّ المراقبين الدوليين يؤدون حتماً دوراً فاعلاً في تركيز الاهتمام محلياً ودولياً على جوانب العملية الانتخابية ككل، الأمر الذي يسهم في تعزيز مصداقية فرق المراقبين المحليين، ويضاعف، عند اللزوم من ثقة المواطنين في مجريات العملية الانتخابية. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ المعهد الديمقراطي الوطني قد تولّى تنظيم أكثر من ١٥٠ بعثة لمراقبة الانتخابات في خمسين بلداً حول العالم.

في ما يتعلق بمراقبة الانتخابات، ينتهج المعهد الديمقراطي الوطني مقاربةً خاصةً ترتكز على ضرورة أن يحيط أي تقييم شامل للانتخابات بمختلف جوانب العملية الانتخابية وألا ينظر إليها بمعزلٍ عن الظروف السياسية المحيطة بها. من هنا، لا بد من اتخاذ عوامل كثيرة في الحسبان يذكر منها الأطر القانونية والإدارية واللوجستية للانتخابات، والوضع الأمني قبل الانتخابات وخلالها وما بعدها، وحصول المواطنين على المعلومات الدقيقة، وقدرة الأطراف السياسية على خوض منافسة حرة، والسلوك التي تعتمده وسائل الإعلام عند تغطية الانتخابات. ولا بد من الإحاطة أيضاً بمدى تمكن المواطنين والمرشحين من التصرّف بحرية مطلقة بعيداً عن الترهيب

٢ راجع الملحق الثاني للاطلاع على قائمة بأعضاء بعثة المراقبة لليوم الانتخابي والملحق الرابع لقراءة البيان التمهيدي الصادر عن بعثة المعهد الديمقراطي الوطني لمراقبة الانتخابات النيابية في لبنان لعام ٢٠٠٩.

والعنف والتشفّي، والتأكد من حسن سير عملية تسجيل الناخبين وصحة المعلومات الواردة في القوائم النهائية بأسماء الناخبين، والحق في الترشّح للانتخابات، وعملية اختيار المرشحين، وحسن سير عمليات التصويت والفرز وجدولة النتائج والإعلان عنها، إضافةً إلى عملية البت في الشكاوى وتسلّم الفائزين مهامهم. يستقطب المعهد الديمقراطي الوطني، عند تنظيم بعثات المراقبة الدولية للانتخابات، مراقبين من جنسياتٍ متعددة، من بينهم قادة سياسيين ومدنيين وخبراء في شؤون الانتخابات وحقوق الإنسان، وأخصائيين مهتمين بشؤون دول أو مناطق معيّنة، وذلك لإجراء تقييم متوازن للعملية الانتخابية. ويزوّد المعهد المراقبين بما يلزم من معلومات حول الظروف السياسية والقانونية والتاريخية السائدة في البلاد قبل أن ينطلقوا لتنفيذ أنشطة المراقبة.

ولأنّ مراقبة الانتخابات في لبنان تتطلّب اعتماد مقاربة أكثر شموليةً، كلّف المعهد فريقاً من المراقبين لأمدٍ طويل بالعمل في لبنان طوال عشرة أسابيع وقد انتشر هؤلاء في مختلف المناطق لتنفيذ أنشطة المراقبة. كما أرسل المعهد بعثتين لأمدٍ قصير لتقييم الظروف السائدة في مرحلة ما قبل الانتخابات. ونظّم المعهد أيضاً بعثة مراقبة خاصة باليوم الانتخابي. عمل المعهد الديمقراطي الوطني على تنسيق الجهود مع البعثات الدولية للمراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي ولمركز كارتر ومع التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات وهي تجمّع حيادي متخصّص بالمراقبة المحلية للانتخابات بقيادة الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات.

المراقبون لأمد طويل

غالباً ما تتوقف شرعية الانتخابات على أحداث تجري قبل أشهر على إدلاء الناخبين بأصواتهم، أو تحصل في كواليس العملية الانتخابية نفسها. لذلك، وبهدف مراقبة مجريات المرحلتين السابقة للانتخابات والتالية لها ولتحليل هاتين المرحلتين اللتين تؤثران على العملية الانتخابية ككل، أرسل المعهد الديمقراطي الوطني ثمانية مراقبين لأمدٍ طويل إلى لبنان في الفترة الممتدة ما بين آذار وحزيران ٢٠٠٩. ضمّ هذا الفريق هؤلاء المراقبين ناشطين من المجتمع المدني وخبراء في شؤون الانتخابات وأكاديميّين من كازاخستان والباراغواي والبرتغال وسلوفاكيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية واليمن[٣].

بإيعازٍ من المعهد الديمقراطي الوطني، انتشرت في المحافظات اللبنانية التاريخية الخمس أربعة فِرَق مراقبة لأمد طويل تألفت كل منها من شخصين، لمراقبة البيئة السياسية قبل اليوم الانتخابي وبعده ولمراقبة عملية الاقتراع يوم الانتخابات أيضاً. انتشر المراقبون في بيروت (المركز في العاصمة وغطت المراقبة منطقة جبل لبنان أيضاً) وفي الشمال (المركز في شكا) وفي الجنوب (المركز في جزين) وفي البقاع (المركز في زحلة) وجالوا في أرجاء كل منطقة من هذه المناطق وحرصوا على تغطية مجريات الانتخابات تغطيةً كاملة. عمل المراقبون في دوائر انتخابية تشهد منافسةً محتدمةً وفي دوائر أخرى تعتبر فيها درجة المنافسة أقلّ، حتى تمكنوا من تحديد ركيزة أساسية لمؤشرات المراقبة كحرية الإعلام وترهيب الناخبين والمرشحين. وعقدوا اللقاءات مع الجهات السياسية الفاعلة على صعيد الوطن وعلى المستويين الإقليمي والمحلي فاجتمعوا مع فعاليات من الأحزاب السياسية من قادة وأعضاء ومع ناشطين من المجتمع المحلي ومراقبين محليين ومسؤولين حكوميين وإداريين انتخابيين وممثّلين عن المجتمع الدولي. كما حضر المراقبون المهرجانات الانتخابية والمؤتمرات الصحفية وغيرها من المناسبات الواقعة في سياق تنظيم الحملات والتي يتولّى تنسيقها قادة الأحزاب السياسية وقادة المجتمع المدني والمحلي. وقد أصدر المراقبون تقارير أسبوعية غطّت فترة انتشارهم وألحقوها بتقارير عمّا كان يجري من أحداث ذات صلة.

عملت فرق المراقبة لأمد طويل على تقييم الظروف السياسية والاستعدادات لليوم الانتخابي بما فيها الفترة المخصصة لنشر لوائح الناخبين الأولية، وتسمية الأحزاب السياسية لمرشّحيها وعملية تسجيل المرشحين والحملات السياسية وقيّمت الظروف السائدة ما

٣ يمكن الاطلاع على أسماء المراقبين الدوليين لأمدٍ طويل في الملحق الثالث.

بعد الانتخابات. فتمكّن المراقبون بالتالي من تقدير مدى فعالية التخطيط اللوجستي ومدى تحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين والأحزاب، ومقدار مشاركة منظمات المجتمع المدني والمجموعات المهمّشة والزعامات التقليدية في العملية الانتخابية.

المراقبون لأمدٍ قصير

نظّم المعهد الديمقراطي الوطني بعثة مراقبة لأمد قصير غطّت الفترة الفعلية للعملية الانتخابية، كما كلّف بعثتين بالعمل على مراقبة مرحلة ما قبل الانتخابات[٤]. فبين ٢٣ و٢٦ آذار، وبإيعازٍ من المعهد الديمقراطي الوطني، قامت بعثة من ثلاثة أشخاص بتقييم الظروف السائدة في مرحلة ما قبل الانتخابات وبتقديم طلب الاعتماد لمراقبة الانتخابات لدى وزير الداخلية. وعملت البعثة التي تولّت قيادتها المستشارة الخاصة لمعهد الولايات المتحدة للسلام لمبادرة العالم الإسلامي منى يعقوبيان، والمدير التنفيذي لمؤسسة إيكوس للأبحاث بول أدامز، على عقد مجموعة من اللقاءات مع قادة لبنانيين من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والسلطات الانتخابية ومع مسؤولين حكوميين ومحلّلين سياسيين، وممثلين عن وسائل الإعلام والمجتمع الدولي في لبنان.

رئيسة المعهد الديمقراطي الوطني مادلين ك. أولبرايت (إلى اليمين) ورئيس وزراء كندا السابق جوزيف كلارك (إلى اليسار) يلقيان بيان البعثة الدولية الخاصة بالمعهد الديمقراطي الوطني لمراقبة مرحلة ما قبل الانتخابات.

وفي مرحلةٍ تالية، قام المعهد الديمقراطي الوطني بإرسال بعثة مراقبة ثانية لمرحلة ما قبل الانتخابات بين ٥ و٨ أيار لتقييم فترة الحملات والاستعداد للانتخابات. وكانت البعثة التي تولّى قيادتها كل من رئيسة المعهد الديمقراطي الوطني، مادلين ك. أولبرايت ورئيس وزراء كندا السابق جوزيف كلارك قد اجتمعت بأهم القادة السياسيين في لبنان، ومن بينهم الرئيس ميشال سليمان ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الوزراء فؤاد السنيورة إضافةً إلى قادة بعض الأحزاب السياسية وفعاليات من المجتمع المدني والسلطات الانتخابية ومسؤولين حكوميين وناشطين من الشباب وممثلين عن وسائل الإعلام والمجتمع الدولي في لبنان[٥].

أما بعثة المراقبة الأساسية للانتخابات في لبنان فوصلت إلى بيروت في ٣ حزيران ٢٠٠٩، وحضرت سلسلةً من الاجتماعات حصلت من خلالها على معلوماتٍ دقيقة حول السياسة اللبنانية والنظام الانتخابي في لبنان. في ٦ حزيران ٢٠٠٩، توزع المندوبون على ٢٢ فريقاً انتشروا في ٢٠ دائرة انتخابية من أصل ٢٦ دائرة في لبنان. والتقوا بممثلين عن السلطات الانتخابية المحلية والإقليمية وبعددٍ من قادة الأحزاب السياسية والمرشحين، لتقييم التطوّرات في مرحلة ما قبل الانتخابات في مواقع المراقبة الخاصة بكل منهم. وخلال اليوم الانتخابي، راقبت الفرق عملية فتح صناديق الاقتراع وإغلاقها وعمليتي التصويت والفرز في أكثر من ٣٠٠ قلم اقتراع. بعد الانتخابات، عاد أعضاء البعثة إلى بيروت لعقد اجتماع للتباحث في المعلومات وإصدار البيان التمهيدي لبعثة المراقبة.

٤ يشتمل الملحق الخامس على قائمة بأسماء الأعضاء في البعثتين المنتدبتين لمراقبة مرحلة ما قبل الانتخابات.

٥ البيان الصادر عن بعثة أيار لمراقبة مرحلة ما قبل الانتخابات مفصّل في الملحق السادس.

ثالثاً. السياق السياسي

يعدّ المشهد السياسي في لبنان أحد أكثر المشاهد السياسية تعقيداً حول العالم، وقد جرت الانتخابات فيه بشكلٍ دوري منذ الاستقلال في العام ١٩٤٣. في العام نفسه، اتفق القادة السياسيون في ما بينهم على ما يسمّى بالميثاق الوطني، وهو بمثابة اتفاق غير مكتوب ينصّ على تقاسم السلطة بين المجموعات الطائفية، مؤكداً على النظام الطائفي الذي كان سائداً في لبنان منذ العام ١٨٦٠. وكان من شأن هذا النظام أن يضمن التمثيل في البرلمان لكافة الطوائف في البلاد وأن يخصّص مناصب سياسية معينة لمجموعاتٍ طائفية محددة. وينص الميثاق الوطني على أن يكون رئيس الجمهورية مسيحياً مارونياً، وأن يكون رئيس الوزراء مسلماً سنيّاً، وأن يكون رئيس مجلس النواب مسلماً شيعياً. وقد ساهم تاريخ البلاد ونظامها السياسي الفريد في تبلور مشهد سياسي من أبرز خصائصه تحوّل التحالفات السياسية وتبدّلها بحيث يشكّل أشد الخصوم السياسيين عداوةً في مرحلة معينة ائتلافاتٍ في ما بينهم في مرحلة لاحقة، يدافع من خلالها كلّ منهم إما عن أبناء طائفته أو عن مصالحه الشخصية. وقد تأزّم هذا المشهد السياسي المتقلّب غير مرة بسبب طبيعة الأحوال في لبنان الذي لطالما مثّل مسرحاً للمنافسات الإقليمية المتأجّجة.

الحرب الأهلية: ١٩٧٥ – ١٩٩٠

حتى حلول العام ١٩٧٥، بدا النظام الطائفي في لبنان وكأنّه قد أمّن قدراً من الاستقرار. وفي وقتٍ كان فيه لكلّ مذهب دوره في الحكم، كان للمسيحيين الموارنة القدر الأكبر من النفوذ. أمّا مواطن الضعف في هذا النظام فبرزت بوضوح مع تغيّر المعالم الديموغرافية في لبنان ومطالبة المسلمين، إثر شعورهم بأنهم لا يتمتعون بمستوىً كافٍ من التمثيل، بمشاركةٍ أكبر في مجريات الحكم. وساهم في إشعال الفتيل الصراع بين العرب وإسرائيل وتدفّق اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان واستخدامهم الأراضي اللبنانية كنقطة انطلاق للصراع ضد إسرائيل، الأمر الذي أذكى نيران التوتر الموجودة أصلاً داخل لبنان. اندلعت الحرب الأهلية رسمياً يوم ١٣ نيسان ١٩٧٥، بعدما شبّ نزاع بين الأحزاب المسيحية ومنظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها من مسلمين لبنانيين ويساريين، وبشكلٍ خاص الحزب التقدمي الإشتراكي ذي الأكثرية الدرزية، بقيادة كمال جنبلاط.

كانت للحرب الأهلية في لبنان أيضاً أبعاد إقليمية على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية. في العام ١٩٧٦، تدخلت سوريا في الحرب، وكانت يومها تحت رئاسة حافظ الأسد، بحجّة "إعادة بسط السلام"، فبدأت فترة احتلالٍ دامت لما يناهز الثلاثين عاماً. وتدخلت إسرائيل بدورها خلال الحرب، مرةً أولى في العام ١٩٧٨ عندما اجتاح الجيش الإسرائيلي جنوب لبنان وأنشأ ما عرف بـ"الشريط الأمني" الذي بقي تحت السيطرة الإسرائيلية حتى العام ٢٠٠٠. وتدخلت إسرائيل ثانيةً في العام ١٩٨٢، عندما شنّت هجوماً عنيفاً على نطاقٍ واسعٍ على لبنان في محاولةٍ لإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من البلاد. وفي أوائل الثمانينات، وبعد أن أحكمت إسرائيل قبضتها على جنوب لبنان، نشأ حزب الله وهو فريق شيعي تشكّل بعد الغزو الإسرائيلي في العام ١٩٨٢ وبدأ بحشد الدعم المتنامي الذي تخطّى الطائفة الشيعية، تحت لواء المقاومة ضدّ إسرائيل.

بعد ١٥ عاماً من إراقة الدماء، التقى الزعماء السياسيون على اختلاف أطيافهم للتوقيع على اتفاق الطائف في ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٩. عدّل الاتفاق موازين السلطة بين المسيحيين والمسلمين فألغى التوزيع الطائفي للمقاعد النيابية على قاعدة ٥/٦ لصالح المسيحيين واستبدلها بمبدأ المناصفة بين الفريقين. استمرّ الصراع لعامٍ آخر حتى تمكنت القوات السورية من الإطاحة بالعماد ميشال عون الذي كان يرأس حكومة انتقالية، وقد رفض اتفاق الطائف والتواجد السوري في البلاد وشنّ "حرب التحرير" ضدّ السوريين

وحلفائهم اللبنانيين. كان وقع الحرب الأهلية التي دامت ١٥ عاماً رهيباً فقد ارتفع عدد القتلى إلى أكثر من مئة ألف وتهجّر ما يناهز الـ ٩٠٠ ألف لبناني، أي قرابة ٢٥٪ من الشعب، عن منازلهم.

السيطرة السورية: ١٩٩٠– ٢٠٠٥

في وقتٍ أبرمت فيه الأطراف اللبنانية المتخاصمة اتفاقاً للسلام في الطائف، استمرّ لبنان خاضعاً للهيمنة السورية وظلّت القرارات الهامة مفروضةً من النظام السوري. وتمكنت سوريا، من خلال تواجدها في لبنان بحجة تنفيذ طلب الحكومة اللبنانية لها بمساعدتها في حفظ الأمن والاستقرار، أن تعمل على ضمان مصالحها الخاصة. وقبلت الولايات المتحدة الأميركية خلال حرب الخليج بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩١، بالتواجد الأمني والعسكري لسوريا في لبنان، إذ كان لسوريا مساهمتها في الحرب ضد صدام حسين وقد أرسلت عدداً من عناصرها للانضمام إلى قوات التحالف.

في كل الأحوال، التأم البرلمان اللبناني مجدداً في العام ١٩٩١، وجرت الانتخابات الأولى لمرحلة ما بعد الحرب في العام التالي. وتم تعيين الملياردير رفيق الحريري، الذي اقترح مشروع إعادة إعمار لوسط بيروت، رئيساً للحكومة. انحلّت ميليشيات الحرب بمعظمها في فترة التسعينات باستثناء حزب الله، أحد حلفاء سوريا، وكان لا يزال يقود المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان. بعدها، جرت الانتخابات النيابية بشكلٍ دوري في لبنان طيلة فترة الاحتلال السوري لأراضيه فعقدت مرتين، أولها في العام ١٩٩٦ وثانيها في العام ٢٠٠٠، وكان القانون الانتخابي في تلك الفترة مفصّلاً بحيث يبقى حلفاء سوريا ممسكين بزمام الحكم. واعتبر رئيسا الجمهورية اللذان وصلا إلى الحكم في تلك الفترة من الحلفاء المخلصين للنظام السوري.

انسحب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان في أيار من العام ٢٠٠٠، بعد احتلالٍ دام ٢٢ عاماً. أعلن حزب الله أنه يحتفظ بسلاحه لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي للبنان، ولم ينحلّ حتى بعد انسحاب القوات الإسرائيلية منه عازياً السبب إلى اعتبار الأرض التي تحتلّها إسرائيل، الواقعة بين كل من إسرائيل وسوريا ولبنان، والمعروفة بمزارع شبعا، أرضاً لبنانيةً ولذلك فقد احتفظ بسلاحه لتحرير تلك الأرض[٦]، ولإطلاق سراح الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، وللدفاع عن لبنان ضد أي اعتداءات إسرائيلية محتملة. شهد العام ٢٠٠٠ أيضاً وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد ووصول نجله بشار الأسد إلى الحكم من بعده.

وكانت لتلك التطوّرات الإقليمية تداعياتها على المشهد السياسي في لبنان. فقد انتقل الحزب التقدّمي الإشتراكي، ذو القاعدة الشعبية الدرزية، شيئاً فشيئاً، إلى صفوف المعارضة المناهضة للوجود السوري في لبنان، ملتحقاً بالأحزاب المسيحية الرئيسية: التيّار الوطني الحرّ والقوات اللبنانية والكتائب والمسيحيين المستقلين المنضوين في لقاء "قرنة شهوان" الذي كان يحظى برعاية البطريرك الماروني مار نصرالله صفير. من ناحيةٍ أخرى، قدّم الرئيس السوري بشار الأسد دعمه الكامل للرئيس اللبناني إميل لحود الذي كان يسعى إلى كبح القوة المتنامية والتأثير المتزايد لرئيس الوزراء رفيق الحريري المدعوم من المملكة العربية السعودية وإلى تعزيز سيطرة المخابرات السورية على الحياة السياسية في لبنان.

في العام نفسه، جرت الانتخابات النيابية وفقاً لقانونٍ انتخابي جديد، فصّله السوريون على مقاسهم، متلاعبين بتقسيم الدوائر الانتخابية لصالح حلفائهم. فاز الحريري وحلفاؤه بالانتخابات في بيروت والمنطقة الجنوبية لجبل لبنان، وأعيد تعيينه رئيساً للوزراء لولايةٍ ثانية. اتسمت الفترة الممتدّة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ بأجواء من التوتّر المشحون ما بين الرئيس لحود ورئيس الوزراء رفيق

٦ أراضي مزارع شبعا معترف بها دولياً على انها أراضٍ سورية تحتلها إسرائيل، ولكن لبنان وسوريا يعتبرانها لبنانية.

الحريري. في العام ٢٠٠٤، جرى التمديد لولاية الرئيس لحود إثر تعديلاتٍ طرأت على الدستور واعترض عليها ٢٩ نائباً من النواب المناهضين لسوريا. صوّتت كتلة الحريري لصالح التعديل ولكن في شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٤، وبعد محاولة الاغتيال التي تعرّض لها النائب مروان حمادة، من الحزب التقدّمي الاشتراكي (وهو من المقرّبين من الحريري) استقال الرئيس الحريري من منصبه وبدأ باتخاذ موقع أقرب من قوى التحالف المناوئ لسوريا.

يوم ١٤ شباط ٢٠٠٥، اغتيل الحريري و٢٢ غيره[٧] بانفجار سيارة مفخّخة استهدفت موكبه أثناء مروره على الطريق المحاذية للكورنيش البحري لبيروت. أدّى مقتل الحريري إلى سلسلة من التظاهرات في وسط بيروت نظّمتها الأحزاب المسيحية المعارضة والحزب التقدمي الإشتراكي وتيار المستقبل احتجاجاً على الوجود السوري وعلى شبكة الاستخبارات في لبنان. وفي ظلّ ازدياد المطالبة بالانسحاب السوري من لبنان نظّمت الأحزاب المؤيدة لسوريا، ومن بينها حزب الله وحركة أمل والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث العربي الإشتراكي، من جهتها، تظاهرةً حاشدةً في الثامن من آذار على بعد أمتار من مكان التظاهرات المناوئة لسوريا. فتجمهر يومها مئات الآلاف من اللبنانيين ليتوجّهوا بالشكر لسوريا على الدور الذي لعبته في لبنان ولرفض ما وصفوه بالتدخل الغربي في البلاد. فكانت ردة فعل الفريق المناوئ لسوريا بتنظيم أكبر مظاهرة له يوم الرابع عشر من آذار ٢٠٠٥ والتي استقطبت أكثر من مليون مشارك في وسط بيروت. عقب كل تلك الاحتجاجات وإثر الضغط الدولي المتزايد، سحبت سوريا جيوشها من لبنان في نيسان من العام ٢٠٠٥.

الانتخابات النيابية للعام ٢٠٠٥

في أعقاب اغتيال رفيق الحريري وظهور الحركة الشعبية المعروفة بثورة الأرز، أجرى لبنان أول انتخابات برلمانية حرة من النفوذ السوري. نظّمت الانتخابات على امتداد أربعة آحاد متتالية في الفترة الممتدة ما بين ٢٩ أيار و٢٠ حزيران من العام ٢٠٠٥. وقد فاز في انتخابات ٢٠٠٥ تحالف أطلق عليه اسم "١٤ آذار" وهو تاريخ المظاهرة الضخمة المناهضة لسوريا، بينما شكل تحالف "٨ آذار"، الذي حمل هذا الاسم نتيجة للمهرجان الشعبي الموالي لسوريا، ومعه التيار الوطني الحرّ بقيادة ميشال عون، الأقلية البرلمانية. فاز فريق ١٤ آذار بـ٦٩ مقعداً مقابل ٥٧ مقعداً لقوى المعارضة ومقعدين للمستقلين. وشهدت هذه المرحلة عودة قادة مسيحيين إلى مراكز في السلطة بعد إبعادهم قسراً عن الحياة السياسية في لبنان إبان النفوذ السوري. فبتاريخ ٧ أيار ٢٠٠٥، عاد العماد ميشال عون إلى لبنان من منفاه في باريس، وفي ٢٦ حزيران من العام نفسه، صدر العفو عن قائد القوات اللبنانية سمير جعجع الذي كان يقضي عقوبةً بالسجن المؤبّد نتيجة أحكام صادرة بحقه خلال فترة النفوذ السوري بتهمة اغتيال شخصيات رسمية.

الفترة من العام ٢٠٠٥ وحتى اتفاق الدوحة في أيار ٢٠٠٨ الذي مهّد الطريق لانتخابات ٢٠٠٩

بعد انتخابات العام ٢٠٠٥، شهد لبنان سلسلةً من الاغتيالات السياسية، في الفترة الممتدة ما بين حزيران ٢٠٠٥ وكانون الثاني ٢٠٠٨، أودت بحياة ثماني شخصيات رسمية، أكثرها من رموز حركة ١٤ آذار من بينهم أربعة نواب من هذا الفريق. راح ضحية الاغتيالات كل من الصحافي سمير قصير المعروف بانتمائه لفريق ١٤ آذار والقائد السابق للحزب الشيوعي جورج حاوي والنائب جبران تويني والنائب بيار أمين الجميّل والنائب وليد عيدو والنائب أنطوان غانم والعميد فرانسوا الحاج والنقيب وسام عيد. كما سُجّلت عدة محاولات اغتيال باءت بالفشل. وقد ساورت بعض اللبنانيين في تلك الفترة مخاوف من أن يخسر فريق الرابع عشر من آذار الأكثرية في البرلمان في حال استمرّ مسلسل الاغتيالات.

٧ يشمل هذا العدد النائب باسل فليحان، الذي أصيب في انفجار ١٤ شباط ٢٠٠٥ وفارق الحياة متأثراً بجروحه في ١٨ نيسان من العام نفسه.

شقّت التوترات الإقليمية طريقها إلى لبنان من جديد في منتصف شهر تموز من العام ٢٠٠٦، عندما أسر حزب الله جنديين إسرائيليين وقتل ثمانيةً آخرين في عملية على الحدود، القصد منها الضغط على إسرائيل لإطلاق سراح جميع الأسرى اللبنانيين في سجونها. ردّت إسرائيل على العملية فشنّت حرباً واسعة النطاق على لبنان لتجريد حزب الله من سلاحه. وبعد صراعٍ دام ٣٤ يوماً، أعلن وقف إطلاق للنار رعته الأمم المتحدة بموجب القرار ١٧٠١ الصادر عن مجلس الأمن، فوضع حداً للأعمال العدائية في ١٤ آب ٢٠٠٦ وقبل به كلا الطرفين. أسفرت الحرب، بحسب المسؤولين اللبنانيين، عن وفاة حوالى ١١٠٠ لبناني أكثريتهم من المدنيين. أما السلطات الإسرائيلية فأعلنت عن حصيلة ارتفعت إلى ١٥٩ قتيلاً، من بينهم ١٢٠ جندياً و٣٩ مدنياً. وفي وقتٍ استطاعت فيه إسرائيل أن تلحق خسائر فادحة في معاقل حزب الله وفي البنى التحتية للدولة اللبنانية، إلا أن قواتها العسكرية انسحبت من دون أن تحقق هدفها المنشود في تدمير قوة حزب الله العسكرية. على إثر ذلك، ازداد التأييد لحزب الله إذ اعتبره الكثيرون في لبنان والعالم العربي خارجاً من الحرب منتصراً. ولكنّ قسماً كبيراً من اللبنانيين رأوا في الدمار الهائل والخسائر البشرية الفادحة التي تسببت بها إسرائيل نتيجةً مباشرةً لقرار حزب الله المتهوّر في الإقدام على عملية الأسر من دون التشاور مع الحكومة، فجرّ بفعله هذا لبنان إلى الحرب.

بعد انتهاء حرب تموز ٢٠٠٦، تصادم تحالف ١٤ آذار الأكثري مع تحالف ٨ آذار المعارض بشأن موضوعين أساسيين وهما حق حزب الله في حيازة السلاح، وتشكيل محكمة دولية لملاحقة المشتبه فيهم في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري. وفي ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٦ استقال الوزراء الشيعة الخمسة الممثلون لحزب الله ولحركة أمل من مجلس الوزراء. كذلك استقال وزير أرثوذكسي مؤيّد لرئيس الجمهورية إميل لحود. وبدأت المعارضة اعتصاماً مفتوحاً حول المكاتب الحكومية في بيروت، ونادت بتشكيل "حكومة وحدة وطنية" يكون لها فيها حق النقض. من ثم أغلق رئيس البرلمان وقائد حركة أمل نبيه بري باب المجلس النيابي معتبراً أن حكومة الرئيس فؤاد السنيورة قد فقدت شرعيتها ودستوريتها نتيجة لغياب التمثيل الشيعي.

ورغم المحاولات الدولية المتعددة لجمع القادة مجدداً على طاولة الحوار، لم تتمكن التحالفات المتنافسة من التصالح واستكمال العملية السياسية. وكان شهر تشرين الثاني ٢٠٠٧ محطةً جديدةً في الأزمة السياسية عند انتهاء ولاية الرئيس إميل لحود وعدم انتخاب خلف له، حيث إن الدستور اللبناني أناط بالبرلمان مسؤولية انتخاب رئيس الجمهورية، بيد أن المجلس النيابي كان متوقفاً عن العمل. وتسبب الفراغ الرئاسي في تفاقم الأزمة السائدة.

وقد تصاعدت حدة التوتر في أيار ٢٠٠٨، عندما اعتبر حزب الله أنّ الحكومة اللبنانية قد تحدت نفوذه في موضوع أمن المطار والمناطق المحيطة به، وأمرت بتفكيك شبكة الاتصالات الخاصة به في لبنان. واندلعت اشتباكات في شوارع بيروت وغيرها من المناطق عبر البلاد، في حين أحكم حزب الله وحلفاؤه سيطرتهم على العاصمة.

وقد دفعت الأزمة المتفاقمة بجامعة الدول العربية إلى دعوة القادة اللبنانيين إلى الدوحة في قطر. وفي ٢١ أيار، وقّعت كل الأطراف على اتفاق الدوحة، واتفقت على إنهاء كل أعمال العنف، وانتخاب قائد الجيش العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية (تتمتع فيها المعارضة بحق النقض أو ما يعرف بـ"الثلث المعطل")، وإجراء الانتخابات النيابية في ربيع ٢٠٠٩ بناءً على تقسيم الدوائر الانتخابية الوارد في القانون الانتخابي لعام ١٩٦٠. وفي ٢٥ أيار، انتخب البرلمان الرئيس سليمان الذي كلّف بدوره رئيس الوزراء فؤاد السنيورة بتشكيل الحكومة الجديدة.

رابعاً. الاستعدادات لانتخابات ٢٠٠٩

الإطار الانتخابي القانوني

تجري الانتخابات النيابية في لبنان وفقاً للدستور، والقانون الانتخابي رقم ٢٠٠٨/٢٥ الصادر في ٢٩ أيلول ٢٠٠٨ ("قانون الانتخابات ٢٠٠٨") والمراسيم والقرارات الصادرة عن وزارة الداخلية والبلديات. ومن المعلوم أنّ هذه الوزارة هي الهيئة المسؤولة أساساً عن إدارة الانتخابات في لبنان ولو كانت بعض مؤسسات الدولة الأخرى تضطلع بمسؤوليات متنوّعة في العملية الانتخابية ومن بينها هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية التي تمّ إنشاؤها مؤخراً وهي تعمل بإشراف وزير الداخلية والبلديات، ووزارة العدل ووزارة الإعلام ووزارة التربية والتعليم العالي فضلاً عن الأدوار الفاعلة التي يؤديها المحافظون والقائمقامون والمخاتير[٨] على المستويات المختلفة للحكومة.

التوزيع الطائفي للمقاعد النيابية على الدوائر الانتخابية الـ٢٦

الدائرة الانتخابية	السنّة	الشيعة	الدروز	العلويون	الموارنة	الروم الأرثوذكس	الروم الكاثوليك	الأرمن الأرثوذكس	الأرمن الكاثوليك	الإنجيليون	الأقليات	المجموع
عكار	٣			١	١	٢						٧
المنية-الضنيّة	٣											٣
بشرّي					٢							٢
طرابلس	٥			١	١	١						٨
زغرتا					٣							٣
البترون					٢							٢
الكورة						٣						٣
جبيل		١			٢							٣
كسروان					٥							٥
المتن					٤	٢	١	١				٨
بعبدا		٢	١		٣							٦
عاليه			٢		٢	١						٥
الشوف	٢		٢		٣		١					٨
صيدا	٢											٢
الزهراني		٢					١					٣
جزين					٢		١					٣
النبطية		٣										٣
صور		٤										٤
بنت جبيل		٣										٣
مرجعيون - حاصبيا	١	٢	١			١						٥
بعلبك - الهرمل	٢	٦			١		١					١٠
زحلة	١	١			١	١	٢	١				٧
البقاع الغربي - راشيا	٢	١	١		١	١						٦
بيروت الأولى					١	١	١	١	١			٥
بيروت الثانية	١	١						٢				٤
بيروت الثالثة	٥	١	١			١				١	١	١٠
مجموع المقاعد لكل طائفة	٢٧	٢٧	٨	٢	٣٤	١٤	٨	٥	١	١	١	١٢٨

٨ المختار في لبنان مسؤول رسمي، يجري انتخابه لست سنوات على مستوى القرى والأحياء ويتولى إدارة الأحوال الشخصية.

يتألف البرلمان اللبناني من مجلسٍ واحدٍ يضمّ ١٢٨ نائباً ينتخبون مباشرةً من الشعب. ينصّ الدستور على أن توزع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، وهي تقسم نسبياً على أحد عشر مذهباً (أربعة ضمن الإسلام وسبعة ضمن المسيحية). راجع الصفحة السابقة للاطلاع على توزيع المقاعد النيابية بحسب الطوائف.

تجري الانتخابات النيابية وفقاً للنظام الأكثري الذي يتّبع نظام الكتلة. وهو نظام يرتكز على مبدأ أن أي مرشح أو مجموعة من المرشحين يحظى على أكبر عدد من الأصوات (مقارنةً بأي مرشح آخر أو لائحة أخرى) يفوز بعدد المقاعد التي يجب ملؤها في الدائرة الانتخابية. في الدوائر الانتخابية المتعددة التمثيل، يمكن للناخبين أن يصوّتوا لعدد من المرشحين بعدد المقاعد المتوافرة. يتنافس المرشحون على المقاعد التي تتناسب وطائفتهم فقط، ولو كان الناخبون يصوّتون لجميع المقاعد المتوافرة ضمن الدائرة بغض النظر عن الانتماء الطائفي للناخب.

الإصلاح الانتخابي

في آب ٢٠٠٥، وعقب الانتخابات النيابية، قام مجلس الوزراء بدعوة بعض الشخصيات من خبراء قانونيين وناشطين من المجتمع المدني لتشكيل الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية والمعروفة بلجنة فؤاد بطرس، بهدف صياغة قانون انتخابي جديد. وضعت هذه اللجنة مشروع قانون في أيار من العام ٢٠٠٦ اشتمل على توصياتٍ عديدة للإصلاح، يذكر من بينها:

- اعتماد أوراق الاقتراع الرسمية المطبوعة سلفاً
- اعتماد نظام التمثيل النسبي بشكلٍ جزئي
- إجراء الانتخابات في يومٍ واحد
- اعتماد كوتا نسائية بنسبة ٣٠٪ على لوائح المرشحين
- تشكيل هيئة انتخابية مستقلة
- خفض سن الاقتراع من ٢١ إلى ١٨ سنة
- تنظيم الإنفاق الانتخابي والإعلام والإعلان الانتخابيين
- اقتراع غير المقيمين
- تيسير وصول ذوي الاحتياجات الخاصة إلى مراكز الاقتراع

بعد ذلك بشهرٍ واحد، بدأت الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي، وهي منظمة جامعة تضمّ منظمات غير حكومية لبنانية وأفراداً ناشطين من المجتمع المدني، بحملاتٍ للمدافعة عن مجموعة من الإصلاحات الرئيسية التي وضعتها لجنة بطرس.

في أيار ٢٠٠٨، وبعد أن دفعت الأزمة السياسية بالقادة اللبنانيين إلى الدوحة وعلى جدول أعمالهم وقف أعمال العنف وانتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة وحدة وطنية وتنظيم الانتخابات النيابية، أطلقت مجموعاتُ المجتمع المدني، تحت مظلة الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي، حملةَ ضغط لإدخال تعديلات إدارية أساسية على القانون الانتخابي لعام ١٩٦٠. بعد اتفاق الدوحة، قام الرئيس سليمان بتعيين أحد أعضاء لجنة فؤاد بطرس، المحامي زياد بارود، وزيراً للداخلية. وقد لاقى اختيار بارود، وهو من الناشطين الرواد في المجتمع المدني، استحسان المدافعين عن الإصلاح الانتخابي، الأمر الذي مهّد الطريق أمام إدخال بعض الإصلاحات الانتخابية.

وللمرة الأولى في لبنان، تمّت دعوة خبراء المجتمع المدني لحضور اجتماعات لجنة الإدارة والعدل البرلمانية المكلّفة إعداد اقتراح القانون الانتخابي.

في ٢٩ أيلول ٢٠٠٨، أقرّ البرلمان قانوناً انتخابياً جديداً بعد أن تولت لجنة الإدارة والعدل دراسته في ٣٥ اجتماعاً. وقد تضمّن هذا القانون بعض الإصلاحات التي اقترحتها لجنة بطرس، كتحديد قواعد الإنفاق الانتخابي وتنظيم الإعلام والإعلان والانتخاب في يومٍ واحد. لكنّ نواباً ينتمون إلى التحالفين الحاكم والمعارض على السواء حالوا دون إقرار إصلاحاتٍ أخرى. لم يتضمن القانون مثلاً التمثيل النسبي والكوتا النسائية وخفض سن الاقتراع من ٢١ إلى ١٨ سنة[٩]، واعتماد أوراق الاقتراع الرسمية الموحّدة والمطبوعة سلفاً. ومن التعديلات المهمة التي اشتمل عليها القانون الانتخابي أيضاً العودة إلى تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس قانون ١٩٦٠، وهي دوائر انتخابية صغيرة تزيد من إمكانية انتخاب المسيحيين لممثليهم مباشرةً. بموجب القانون الانتخابي للعام ٢٠٠٠، الذي رعى الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠٠٥ أيضاً، تمّ توزيع المناطق المسيحية في دوائر انتخابية أكبر حجماً أكثرية ناخبيها من المسلمين. إلا أن عملية إعادة التقسيم قد ساهمت في تفاوت حجم الدوائر الانتخابية، الأمر الذي أدّى إلى تباين في عدد الأصوات التي يحتاج إليها المرشح للفوز بين دائرة وأخرى[١٠].

القانون الانتخابي للعام ٢٠٠٨

أمّا الإصلاحات التي أدخلت حديثاً في القانون الانتخابي للعام ٢٠٠٨ فجاءت كما يلي:

- جرى تقسيم لبنان على ٢٦ دائرة انتخابية مقابل ١٤ دائرة نصّ عيها القانون الانتخابي للعام ٢٠٠٠.
- تجري الانتخابات في يومٍ واحد في كل الدوائر الانتخابية. وكانت قد جرت العادة أن تنظم الانتخابات النيابية في فترة ما بعد الحرب على امتداد أربعة آحاد متتالية لدواعٍ أمنية.
- أنشئت هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية وكلُفت بالإشراف على تطبيق قواعد الإنفاق الانتخابي والإعلام والإعلان الانتخابيين.
- تستخدم بطاقات الهوية الوطنية وجوازات السفر عوضاً عن البطاقة الانتخابية التي كانت تستخدم في الاتنخابات السابقة.
- تفرض فترة صمت على الحملات الانتخابية اعتباراً من منتصف الليل في اليوم السابق ليوم الانتخابات.
- تتمّ دعوة مراقبين محليين ودوليين لمراقبة ومواكبة مجريات اليوم الانتخابي ومرحلة ما قبل الانتخابات وما بعدها.
- يطلب إلى وزارة الداخلية والبلديات نشر سجل الناخبين على الإنترنت.
- تجهّز مراكز الاقتراع بحيث يتيسّر وصول ذوي الاحتياجات الخاصة إليها.

الجدول الزمني

طبقاً للمادة ٤٢ من الدستور، تجري الانتخابات العامة لتجديد هيئة المجلس في خلال الستين يوماً السابقة لانتهاء ولاية المجلس. وجرت العادة أن تنظّم الانتخابات كل أربع سنوات في فترة الربيع ويوم الأحد. طبقاً للدستور، أعلنت وزارة الداخلية في الخامس من

٩ إنّ سن الاقتراع في لبنان ينصّ عليه الدستور وليس القانون الانتخابي. عند إقرار القانون الانتخابي رقم ٢٠٠٨/٢٥، كان الدستور يحدّد الحادية والعشرين سنّ الاقتراع الرسمي، رغم أن المواطنين اللبنانيين يُمنحون معظم حقوقهم السياسية والمدنية في سن الثامنة عشرة. ومنذ إقرار القانون، اتخذت بعض الخطوات لخفض سن الاقتراع من ٢١ إلى ١٨ سنة. في ١٩ آذار من العام ٢٠٠٩، صوّت البرلمان بالإجماع لتبني التعديل الدستوري الآيل إلى خفض سن الاقتراع ووافق مجلس الوزراء على التعديل في ١٣ أيار من العام ٢٠٠٩. بقصد تعديل الدستور، يتعيّن على البرلمان أن يصوّت ثانيةً بأكثرية الثلثين على نص التعديل الأخير الذي وافق عليه المجلس، وفي نهاية الأمر، يقوم كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بالتوقيع على نشر التعديل. وبما أنّ البرلمان لم يوافق على التعديل ثانيةً قبل ٧ حزيران، لم ينشر التعديل ولم يؤهل المواطنون دون الحادية والعشرين من التصويت في الانتخابات النيابية للعام ٢٠٠٩.

١٠ راجع الملحق الثامن للاطلاع على جدول بعدد الناخبين لكل مقعد في كل دائرة.

كانون الثاني ٢٠٠٩ أن الانتخابات النيابية ستعقد في السابع من حزيران من العام نفسه. في ما يلي جدول بالتواريخ الرئيسية المرتبطة بالانتخابات.

التاريخ	النشاط
٥ كانون الثاني	الإعلان عن موعد الانتخابات
١٠ شباط	- نشر القوائم الانتخابية الأولية - بداية فترة تلقي الاعتراضات
٢٠ شباط	انتهاء مهلة تقديم طلبات الترخيص من وسائل الإعلام لبث الإعلانات الانتخابية
٢ آذار	بداية عملية تسجيل المرشحين
١٠ آذار	انتهاء مهلة تلقي الاعتراضات حول القوائم الانتخابية الأولية
٣٠ آذار	نشر القوائم الانتخابية النهائية
٧ نيسان	انتهاء مهلة تسجيل المرشحين
١٢ نيسان	نشر اللائحة الأولية بأسماء المرشحين
٢٢ نيسان	انتهاء مهلة انسحاب المرشحين
٢٣ نيسان	نشر اللائحة النهائية بأسماء المرشحين
٨ أيار	اليوم الأخير للاستجابة إلى طلبات مراقبة الانتخابات
٨ أيار	اليوم الأخير لنشر اللوائح الخاصة بأقلام الاقتراع
٢٨ أيار	منع بثّ ونشر استطلاعات الرأي
٦ حزيران	انتهاء فترة الحملة (٢٤ ساعة قبل اليوم الانتخابي)
٧ حزيران	يوم الانتخابات
٨ تموز	انتهاء فترة تقديم الشكاوى أمام المجلس الدستوري

وزارة الداخلية والبلديات

تقع مسؤولية إدارة الانتخابات بشكلٍ رئيسي على عاتق وزارة الداخلية والبلديات. تقوم المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين في وزارة الداخلية بإعداد قوائم الناخبين وتصدر بطاقات الهوية وتدرّب موظفي الاقتراع كما تعمل على إعداد وتوزيع المواد الانتخابية، وتنظيم أقلام الاقتراع وتنسيق آليات الأمن في اليوم الانتخابي. نظراً إلى التعديلات القانونية التي أصبحت تسمح بالمراقبة المحلية والدولية للانتخابات، افتتحت وزارة الداخلية والبلديات وحدة تنسيق المراقبين التي عملت على إصدار آليات الاعتماد والمعلومات حول العملية الانتخابية، كما تلقت مراجعات المراقبين. وافتتحت وزارة الداخلية والبلديات من جهتها أيضاً موقعاً إلكترونياً خاصاً – في العربية والإنكليزية والفرنسية – يمكن للمواطنين والمرشحين والمراقبين من خلاله الوصول إلى معلوماتٍ حول الأوجه المتعدّدة للعملية الانتخابية.

تلقت وزارة الداخلية والبلديات الدعم المالي والمساعدة التقنية من المجتمع الدولي للعملية الانتخابية لعام ٢٠٠٩. فقد تعهّدت كل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي والحكومة الألمانية معاً بمبلغٍ ناهز ١٧ مليون

دولار لينفق في المجالات التالية: الدعم التقني للوزارة؛ إعداد وتنفيذ عملية تدريب المدرّبين لموظفي هيئة القلم؛ طباعة مواد التدريب؛ إنشاء وحدة المراقبين؛ إطلاق الموقع الإلكتروني الخاص بالوزراة؛ افتتاح مراكز الهوية لتسهيل إصدار بطاقات الهوية قبل موعد الانتخابات؛ طباعة قوائم الناخبين؛ إطلاق حملة لتوعية الناخبين؛ شراء معدات انتخابية موافقة للمعايير الدولية بما في ذلك ماسحات رقمية لبصمات الأصابع وطابعات لإصدار بطاقات الهوية الوطنية.

هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية

نصّ القانون الانتخابي للعام ٢٠٠٨ على إنشاء هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية، وهي هيئة تنظيمية شبه مستقلة ترتبط بوزير الداخلية والبلديات. ومن التعديلات التي أدخلها القانون أيضاً قواعد تنظيم الإنفاق الانتخابي والإعلام والإعلان الانتخابيين، على أن تتولى هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية مراقبتها. يشرف الوزير على أعمال الهيئة ويترأس اجتماعاتها من دون أن يشارك في التصويت. تتألف الهيئة من عشرة أعضاء وفقاً لما يأتي: قاضٍ برتبة رئيس غرفة في محكمة التمييز (رئيساً للهيئة)، قاضٍ برتبة رئيس غرفة في مجلس شورى الدولة (نائباً للرئيس)، قاضٍ برتبة رئيس غرفة في ديوان المحاسبة، نقيب سابق للمحامين من مجلس نقابة محامي بيروت، نقيب سابق للمحامين من مجلس نقابة محامي طرابلس، خبيران في شؤون الإعلام والإعلان، وثلاثة أعضاء من أصحاب الخبرة الواسعة في اختصاصات مرتبطة بالانتخابات (بما فيها إدارتها أو تمويلها أو الدعاية المرتبطة بها). يعيّن الأعضاء ويختارون بعد تصويت مجلس الوزراء.

طبقاً للفصل الثالث (المادة ١٩) من قانون الانتخابات النيابية ٢٠٠٨، تتولى الهيئة المهام والصلاحيات الآتية:

١) تلقي طلبات وسائل الإعلام الخاص، المقروء والمرئي والمسموع، الراغبة في المشاركة في الإعلان الانتخابي المدفوع الأجر وفقاً لأحكام قانون الانتخابات رقم ٢٠٠٨/٢٥.
٢) مراقبة تقيّد اللوائح والمرشحين ووسائل الإعلام على اختلافها بالقوانين والأنظمة التي ترعى المنافسة الانتخابية وفقاً لأحكام هذا القانون.
٣) ممارسة الرقابة على الإنفاق الانتخابي وفقاً لأحكام هذا القانون.
٤) تسلّم الكشوفات المالية العائدة لحملات اللوائح والمرشحين خلال مهلة شهر من تاريخ إتمام العملية الانتخابية والتدقيق فيها.
٥) إعداد تقرير بأعمال الهيئة وإيداعه الوزير الذي يرفعه إلى كل من رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء، وينشر هذا التقرير في الجريدة الرسمية[١١].

قواعد الإنفاق الانتخابي

ينصّ الفصل الخامس (في المادة ٥٥ منه) من قانون الانتخابات النيابية للعام ٢٠٠٨، وللمرة الأولى، أنه يتوجّب على كلّ مرشّح فتح حساب في مصرفٍ عاملٍ في لبنان يُسمّى "حساب الحملة الانتخابية". لا يخضع حساب الحملة الانتخابية للسرية المصرفية، ويجب أن يتمّ استلام كل المساهمات ودفع كل النفقات الانتخابية عن طريق هذا الحساب حصراً. يحدّد القانون سقف المبلغ الأقصى الذي يجوز لكل مرشح إنفاقه أثناء فترة الحملة الانتخابية بقسمٍ ثابتٍ مقطوع قدره مئة وخمسون مليون ليرة لبنانية وقسم متحرّك مرتبط بعدد الناخبين في الدائرة الانتخابية التي ينتخب فيها[١٢]. يمنع منعاً باتاً على المرشح قبول أو استلام مساهمات أو مساعدات صادرة عن دولة

١١ أصدرت هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية تقريرها النهائي في أوائل كانون الأول ٢٠٠٩.
١٢ يتضمّن الملحق الثاني عشر جدولاً بسقف الإنفاق الانتخابي لكل دائرة.

أجنبية أو عن شخص غير لبناني، طبيعي أو معنوي، وذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة. يحق للهيئة الاطلاع في أي وقت تشاء على حسابات الحملة الانتخابية، ويتوجب على كل مرشح بعد انتهاء الانتخابات تنظيم بيان حسابي شامل يتضمّن بالتفصيل مجموع المساهمات المقبوضة ومجموع النفقات المدفوعة أو المترتبة بحسب طبيعتها وغير ذلك من المستندات.

في وقتٍ مثّلت فيه أحكام تنظيم الإنفاق الانتخابي تطوّراً هاماً مقارنةً بالممارسات الماضية، يبقى أنّ النظام المنصوص عليه في الفصل الخامس من قانون الانتخابات النيابية رقم ٢٠٠٨/٢٥ قد سجّل نقاط ضعفٍ عديدةً. فقد أخفق القانون بدايةً في تحديد فترة واحدة للحملات لجميع المرشحين؛ فمن سجّل ترشيحه قبل السابع من نيسان ٢٠٠٩ خضع للأنظمة ابتداءً من تاريخ تسجيله. أما الذين نظّموا حملاتهم بشكلٍ منتظم ولكن انتظروا حتى السابع من نيسان لتسجيل ترشيحهم فقد كانوا خارج دائرة الرقابة حتى الموعد المذكور لانتهاء مهلة التسجيل. من جهةٍ أخرى لم تُخضع "هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية" للرقابة إلا "حساب الحملة الانتخابية" الخاص بالمرشّح في حين بقي حساب زوجة المرشح أو أي شخص آخر من أفراد عائلته متمتعاً بالسرية المصرفية.

تنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين

إحدى أعضاء فريق مراقبة الإعلام التابع لهيئة الإشراف على الحملة الانتخابية تقيّم حجم تغطية خبر في صحيفة

ينصّ الفصل السادس من قانون الانتخابات النيابية للعام ٢٠٠٨ على تنظيم التغطية الإعلامية خلال فترة الحملات الانتخابية. تبدأ فترة تطبيق الأحكام على وسائل الإعلام والمرشحين قبل ستين يوماً من موعد الانتخابات. يتوجّب على وسائل الإعلام التي ترغب في المشاركة في الدعاية أو الإعلان الانتخابي أن تتقدّم من الهيئة قبل عشرة أيام من بداية فترة الحملة الانتخابية (قبل ٧٠ يوماً على موعد الانتخابات) بتصريحٍ تعلن فيه عن رغبتها ويكون عليها أن تلتزم بلائحة الأسعار والمساحات لجميع المرشحين. في هذه الحالة، تنتهي مهلة تقدّم وسائل الإعلام بطلبها في المشاركة في بث الإعلانات الانتخابية في ٢٠ شباط ٢٠٠٩. يلزم القانون كل مؤسسة إعلامية بتقديم تقرير أسبوعي لاحقاً للهيئة يتضمّن بياناً بالدعايات والإعلانات الانتخابية التي تمّ بثّها خلال الأسبوع المنصرم مع مواقيت بثّ كلّ منها والبدل المستوفى عنها. يمنع على وسائل الإعلام قبول الإعلانات المجانية خلال فترة الحملة الانتخابية. طبقاً للمادة ٦٧، يلتزم الإعلام موقف الحياد في جميع مراحل العملية الانتخابية، ولا يجوز له أو لأي من أجهزته أو موظفيه، القيام بأي نشاط يمكن أن يفسر بأنه يدعم مرشحاً أو لائحة على حساب مرشح آخر أو لائحة أخرى. كما يتعيّن على وسائل الإعلام أيضاً أن تخصّص، خلال فترة الحملة الانتخابية، ثلاث ساعات أسبوعياً على الأقل لبث البرامج المخصصة لتوعية الناخبين.

أوكِلت إلى هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية مهمة تأمين التوازن في الظهور الإعلامي خلال فترة الحملة الانتخابية بين اللوائح والمرشحين، والحرص على أن تستضيف وسائل الإعلام جميع المتنافسين. تنصّ المادة ٦٨ من قانون الانتخابات النيابية ٢٠٠٨ على تقيّد وسائل الإعلام واللوائح والمرشحين بالموجبات الآتية:

- الامتناع عن التشهير أو القدح أو الذم والتجريح بأي من اللوائح أو من المرشحين.

- الامتناع عن بث كل ما يتضمّن إثارة للنعرات الطائفية أو المذهبية أو العرقية أو تحريضاً على ارتكاب أعمال العنف أو الشغب أو تأييداً للإرهاب أو الجريمة أو الأعمال التخريبية.
- الامتناع عن بث كل ما من شأنه أن يشكل وسيلة من وسائل الضغط أو التخويف أو التخوين أو التكفير أو التلويح بالمغريات أو الوعد بمكاسب مادية أو معنوية.
- الامتناع عن تحريف المعلومات أو حجبها أو تزييفها أو حذفها أو إساءة عرضها.

وينصّ القانون أيضاً على التزام وسائل الإعلام بفترة صمت تمتدّ على ٤٣ ساعة بدءاً من منتصف ليل ٦ حزيران ٢٠٠٩ وحتى الساعة السابعة مساءً من تاريخ ٧ حزيران ٢٠٠٩، عند موعد إقفال صناديق الاقتراع. تمتنع وسائل الإعلام خلال هذه الفترة عن بث الدعايات والإعلانات الانتخابية. ويعود لهيئة الإشراف على الحملة الانتخابية اتخاذ التدابير اللازمة بحق وسائل الإعلام المخالفة لهذه الأحكام وإحالتها إلى محكمة المطبوعات المختصة التي تقرّر ما تراه مناسباً كأن تفرض الغرامات المالية على المخالفين، أو توقف بث البرامج المخالفة أو حتى توقف وسيلة الإعلام المخالفة عن العمل جزئياً لمدة لا تتعدى الثلاثة أيام. ويحق للمرشحين من جهتهم تقديم الشكاوى لدى محكمة المطبوعات.

يحدّد قانون انتخابات ٢٠٠٨ توجيهات خاصة بعملية تنظيم الحملات في الأماكن العامة، بحيث تتولى السلطات المحلية المختصة توزيع الأماكن المحددة للإعلانات والصور الانتخابية ومنع تعليق أو لصق أي إعلان أو صور للمرشحين خارج الأماكن المخصصة للإعلانات. ولا يجوز، بموجب القانون، استخدام المرافق العامة والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والجامعات والكليات والمعاهد والمدارس الرسمية والخاصة ودور العبادة لأجل إقامة المهرجانات واللقاءات الانتخابية، أو القيام بإلصاق الصور وبالدعاية الانتخابية.

خامساً. الاستنتاجات والملاحظات

أ. مرحلة ما قبل الانتخابات

١. إدارة الانتخابات

الأهلية للاقتراع

طبقاً لأحكام الدستور اللبناني، يجب أن تتضمّن لوائح الشطب اسم كلّ مواطن لبناني أتمّ السنّ القانونية للاقتراع، أي الحادية والعشرين من العمر، ويتمتع بحقوقه المدنية. أما قانون الانتخاب لعام ٢٠٠٨، شأنه شأن القوانين الانتخابية السابقة في لبنان، فيحرم من ممارسة حقّ الاقتراع "العسكريين غير المتقاعدين على اختلاف رُتَبهم". كذلك ينصّ على وجوب أن يَرِد اسم الناخب في لوائح الشطب وأن يُبرِز الأوراق الثبوتية اللازمة لممارسة هذا الحقّ. وقد تمثّلت هذه الأوراق في انتخابات العام ٢٠٠٩ ببطاقة الهوية أو بجواز السفر اللبناني.

جرى استخدام صناديق الاقتراع الشفافة للمرة الأولى في انتخابات ٢٠٠٩. وقد جُمِعَت الصناديق في هذه الصورة استعداداً لتوزيعها على أقلام الاقتراع.

إعداد قوائم الناخبين

في لبنان، تكون قوائم الناخبين المستندة إلى سجل النفوس دائمة، إنما تخضع للتحديث بشكلٍ دوري وفقاً لسجلات المديرية العامة للأحوال الشخصية[١٣]. بدأت ورشة تحديث هذه القوائم في ٥ كانون الأول ٢٠٠٨، حين سلّمت لجان القيد في الدوائر إلى المديرية العامة للأحوال الشخصية أسماء الأشخاص المسجلين الذين تتوافر فيهم الشروط القانونية للقيد في القوائم الانتخابية، وأسماء الأشخاص المتوقّع أن تتوافر فيهم هذه الشروط بتاريخ تجميد القوائم، في ٣٠ آذار ٢٠٠٩، وكذلك أسماء الذين أُهمِل قيدهم أو توفوا أو شُطِبَت أسماؤهم من سجلات الأحوال الشخصية لأيّ سبب من الأسباب، كالحكم عليهم مثلاً بارتكاب جرائم. ويلزِم القانونُ اللبناني المواطنَ أن يدلي بصوته في مسقط رأسه لا في مكان إقامته، على أن تقترع المرأة المتزوجة في بلدة زوجها. نتيجة تحديث قوائم الناخبين تحضيراً لانتخابات العام ٢٠٠٩، وصل عدد الناخبين المؤهّلين للاقتراع إلى ما يقارب ٣٢٥٨٠٠٠ شخص، مسجِّلاً زيادة قدرها ٨,٥٪ عن عددهم في انتخابات العام ٢٠٠٥ حيث بلغ ٣٠٠٣٠٠٨[١٤].

نشر قوائم الناخبين

تبعاً للقوانين اللبنانية والمعايير الدولية، نُشِرَت في مراكز القيد قوائم الناخبين خلال فترة "النشر وتلقّي الاعتراضات" التي امتدت من ١٠ شباط ولغاية ١٠ آذار ٢٠٠٩. وبالتالي، يتعيّن على المديرية العامة للأحوال الشخصية، بموجب قانون الانتخاب لعام ٢٠٠٨، أن ترسل نُسخاً عن هذه القوائم إلى البلديات والمخاتير والمحافظات والأقضية، وكذلك إلى السفارات والقنصليات اللبنانية المنتشرة في الخارج، لتعمل على نشرها وتعميمها تسهيلاً للتنقيح النهائي. وعمدت وزارة الداخلية والبلديات أيضاً، عملاً بالقانون المذكور، إلى نشر قوائم الناخبين الأولية على موقعها الإلكتروني: http://www.elections.gov.lb.

اتخذت وزارة الداخلية والبلديات إجراءات لتضع المواطنين أمام مسؤولياتهم في التثبّت من صحة القوائم، وعند الضرورة، الاعتراض على القوائم الأولية عن طريق الاتصال بلجان القيد المختصة قبل ١٠ آذار ٢٠٠٩. لهذا الغرض، قامت الوزارة بإصدار وإرسال ٢٥٠ ألف مطوية بالبريد، وبإرسال مليوني رسالة إلكترونية ومليون رسالة قصيرة عبر الخليوي، إضافة إلى بثّ إعلانات تلفزيونية وإذاعية وتنظيم المؤتمرات للمخاتير. فأضافت، بحسب تقديرها، ١٠٢٠٠٠ اسم تقريباً إلى لوائح الشطب، كما شطبت منها ما يقارب ٣٤ ألف اسم لناخبين محكوم عليهم بجرائم. وقد سمحت فترة النشر وتلقّي الاعتراضات بتصحيح البيانات، لجهة الأخطاء الواردة في الأسماء وفي تحديد مسقط رأس الناخب، وبخاصةٍ بالنسبة إلى الناخبات المتأهلات حديثاً. ومع أنّ تعديل القوائم الانتخابية يأتي بطلب شخصي من المواطنين، فمعظم التعديلات التي طرأت عليها كانت بمبادرةٍ من موظفي الوزارة، المولَجين بالتحقّق من كلّ اسم مدرَج في القوائم الأولية. ورغم ذلك، أفاد بعض الأفرقاء لبعثة المراقبين أنّ موظفي الوزارة لم يؤدوا واجبهم بالفعالية المطلوبة لناحية الإعلان عن هذه الإجراءات والمُهَل المحددة للاعتراض على القوائم الأولية.

١٣ في لبنان، تصدر غالبية الإفادات المتعلقة بتعديلات في الأحوال الشخصية (شهادات الولادة والزواج) في المقام الأول عن السلطات الدينية، ثمّ يثبّتها المختار عبر التوقيع عليها، قبل إدراجها في سجلات القيد الموجودة في عهدة وزارة الداخلية والبلديات. لا وجود في لبنان لنظام مركزي لقيد النفوس.

١٤ أُخِذَت أرقام العام ٢٠٠٥ من الوكالة الوطنية للإعلام.

آلية التثبّت من هوية الناخب

نصّ قانون الانتخاب لعام ٢٠٠٨ على استبدال البطاقة الانتخابية المعتمَدة في الانتخابات السابقة ببطاقة الهوية أو جواز السفر اللبناني. ولعلّ هذه الآلية تدخل تحسينات على الانتخابات السابقة نظراً إلى إمكانية تزوير البطاقة الانتخابية بمنتهى السهولة وإلى قدرة مندوبي الأحزاب وأصحاب النفوذ الآخرين على "تأمينها للناخبين"، على نحوٍ يمكّنهم من ترهيبهم وشراء أصواتهم. ولكن رغم التقدّم المُحرَز، اتّسمت عملية الحصول على بطاقات الهوية في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٩ بالتسييس في بعض الحالات.

في ظلّ هذا التغيير، أخذت وزارة الداخلية والبلديات على عاتقها، وفي خطوةٍ أولى، أن تعمل على توعية الناخبين حول هذا الإصلاح الإداري، وعلى استصدار بطاقات الهوية لما بين ٦٠٠ و٧٠٠ ألف ناخب مؤهّل للاقتراع كانوا يفتقرون إلى الأوراق الثبوتية التي تلزمهم للإدلاء بأصواتهم. لهذه الغاية، عقدت الوزارة مؤتمراً صحفياً وبثّت إعلانات تلفزيونية ورفعت لوحات إعلانية على الطرقات وأصدرت ووزّعت ربع مليون مطوية لتوعية الناخبين وإطلاعهم على آلية التسجيل للحصول على بطاقة الهوية. وكانت الوزارة قد حددت تاريخ ٢٩ شباط ٢٠٠٩ في الأساس مهلةً لتقديم الطلبات من أجل الحصول على هذه البطاقات قبل اليوم الانتخابي، ولكنها مددت هذه المهلة عدة مرات في ما بعد. فاستمرّت في قبول الطلبات واستصدار بطاقات الهوية إلى أن أغلقت أبوابها لمناسبة العطلة الرسمية الواقعة في ٦ حزيران ٢٠٠٩[١٥]. ولهذه الغاية، أنشأت الوزارة ٢٧ مركزاً فبلغ عدد البطاقات الصادرة ٣٠٧ آلاف بطاقة جديدة على الأقل.

قدّم عدد من اللبنانيين طلبات من أجل الحصول على جوازات سفر لخشيتهم من تأخّر إصدار بطاقة الهوية في الوقت المطلوب، ولعلمهم بأنّ معاملات جوازات السفر لا تستغرق أكثر من ثلاثة أيام. ولكنّ هذا الخيار لم يكن متاحاً أمام جميع اللبنانيين نظراً لارتفاع كلفة هذه المعاملات[١٦].

ولكنّ عملية استصدار بطاقات الهوية اصطدمت بعراقيل إدارية، سعت وزارة الداخلية والبلديات إلى معالجتها بدعمٍ من المانحين الدوليين. فقد برزت مثلاً مشكلة مزمنة تتعلّق برفض البصمات المأخوذة للحصول على بطاقة الهوية، ما استوجب من عدة ناخبين مؤهّلين العودة عدة مرّات إلى مراكز القيد لأخذ بصماتهم. وفي بعض المراكز، سجّلت عملية أخذ البصمات هامشاً مرتفعاً من الأخطاء تراوح ما بين ٢٠٪ و٤٠٪ بسبب استهتار المخاتير بطريقة أخذ البصمات، واستخدام حبرٍ رديء. ساهمت وزارة الداخلية والبلديات، من جهتها، في الحدّ من مفاعيل هذه المشكلة باستخدام آلات المسح الرقمية للحالات الشائكة، وبالاتصال سلفاً بالأشخاص المعنيين الذين يجب أن تُؤخَذ بصماتهم مجدداً عِوَض انتظار أن يتقدّموا بطلباتهم. رغم تمتّع هذه الآلات بدرجة عالية من الدقة، لم تحصل الوزارة عليها إلا في نهاية مرحلة ما قبل الانتخابات، مما حدّ من قدرتها على الوصول إلى جميع المواطنين المرفوضة بصماتهم. وكانت المشكلة تكمن أيضاً، في حالات معدودة، في البصمات بحدّ ذاتها، لا في الوسيلة المعتمَدة لتوثيقها، غير أنّ هذه الحالات شكلت نسبةً ضئيلةً جداً.

لم تكفّ الأحزاب السياسية والمجموعات المدنية عن الإعراب عن خشيتها من تسييس عملية الحصول على بطاقات الهوية. وقد عَلِم المراقبون أنّ بعض المخاتير تعرّضوا للترهيب من جانب أحزاب سياسية، أو كانوا أنفسهم مسيّسين؛ وعلموا أيضاً أنّ عدداً من المخاتير ورؤساء البلديات كان على ارتباطٍ بأحزاب معيّنة أو ضليع بأعمال الفساد وقابل للارتشاء. كذلك بلغت مسامعهم أخبار عن مخاتير سافروا إلى الخارج بناءً على طلبٍ من أحزاب سياسية معيّنة، تسهيلاً لمعاملات الحصول على بطاقات الهوية للناخبين المؤهّلين المقيمين في بلاد الاغتراب. فأوقفت وزارة الداخلية والبلديات نحو ٦٠٠ طلب لناخبين في دائرة زغرتا لأنّ بصماتهم أُخِذت في الخارج. ولكن، من باب التعويض على هؤلاء الناخبين، قبلت الوزارة بأن يتقدّموا بطلبات متأخّرة لدى وصولهم إلى البلد، علماً أنّ الوزارة عجزت

١٥ لثني الناخبين عن التنقّل مسافات طويلة في اليوم الانتخابي، أوعز وزير الداخلية إلى مجلس الوزراء بأن يعلن يومي ٦ و٨ حزيران ٢٠٠٩ عطلاً رسمية. فأصدر مجلس الوزراء مرسوماً بهذا الشأن في ٢٨ أيار ٢٠٠٩.

١٦ تبلغ كلفة جواز السفر الصالح لمدة سنة واحدة ٦٠ ألف ليرة لبنانية (ما يعادل ٤٠ دولاراً أميركياً) في حين تبلغ كلفة بطاقة الهوية ٥ آلاف ليرة لبنانية (٣،٣ دولارات أميركية).

عن إنجاز بعض الطلبات التي تقدّم بها أصحابها، لأنها لم تستلمها إلا قبل يومين من الانتخابات. وفي هذا الإطار، ذكر مراقبو المعهد أنّ رؤساء الأقلام في زغرتا الذين كانوا يملكون لوائح بأسماء ناخبين يندرجون تحت هذه الخانة تلقّوْا تعليمات بعدم السماح لهم بالإدلاء بأصواتهم استناداً إلى بطاقة الهوية، إلا إذا كانوا يحملون جوازات سفر لبنانية تمكّنهم من التصويت. تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأصوات الـ٦٠٠ التي كانت موضع جدل ما كانت لتؤثّر على حصيلة الانتخابات في زغرتا، نظراً إلى أنّ الفارق ما بين آخر الفائزين وأول الخاسرين تعدّى هذا الحدّ.

لعبت الأحزاب من جهتها دوراً هاماً في تسهيل حصول الناخبين على بطاقات الهوية. ففي الشوف، مثلاً، لم تكتفِ الأحزاب بتأمين الطلبات، بل استخدمت شبكة علاقاتها السياسية لتسريع معاملات تقديم الطلبات والموافقة عليها على نحوٍ يضمن لناخبيها أن يحصلوا على بطاقاتهم قبل موعد الانتخابات، ويساعد في حلّ أيّ مشاكل قد تتسبّب بتأخير إصدارها، كمشكلة البصمات غير الواضحة. وسهّلت شريحة واسعة من الأحزاب أيضاً تسليم بطاقات الهوية إلى أصحابها في منازلهم. فقد عَلِم المعهد الديمقراطي الوطني مثلاً من مصدر موثوق أنّ عناصر من حزب الله زاروا الناخبين في منطقة بعلبك، بالانتقال من دار إلى دار، لمساعدتهم في تقديم الطلبات. وعَلِم مراقبو المعهد أيضاً أنّ القيّمين على حملة أحد المرشحين صادروا بطاقات عدد من الناخبين، بدفع مبلغ ٢٠٠ دولار أميركي مقابل الحصول على هذه البطاقات، على أن يعيدها أعضاء الحزب إلى أصحابها في اليوم الانتخابي، مرفقة بورقة اقتراع معدّة سلفاً وتضمّ أسماء المرشحين على لوائح الحزب، وعلى أن يسدّدوا لهؤلاء الناخبين دفعة ثانية بقيمة ١٠٠ دولار أميركي عند الإدلاء بأصواتهم. يُذكَر أنّ المراقبين المحليين تحدّثوا أيضاً عن هذه الظاهرة. ولكن، رغم الطعون والاتهامات التي طالت عملية استصدار بطاقات الهوية، فلم يتوقّف أيٌّ من الطعون الرسمية بنتائج الانتخابات في دوائر معينة، على ما يبدو، عند هذه المشكلة.

توعية الناخبين

أطلقت وزارة الداخلية والبلديات برنامجاً لتوعية الناخبين يستعين بوسائل متعددة للاتصال بهم في المدن والمناطق الريفية. وفي هذا الإطار، عقدت الوزارة مؤتمرات صحفية، وبثّت إعلانات على المحطات التلفزيونية والإذاعية، وأنشات موقعاً إلكترونياً خاصاً بالانتخابات، ووزّعت نشرات إعلانية، ورفعت لوحات إعلانية، وبعثت برسائل قصيرة عبر الخليوي والبريد الإلكتروني. أما الموقع الإلكتروني السهل الاستعمال الذي أنشأته الوزارة والخاص بالانتخابات، فقد أتاح للناخبين التحقّق من المعلومات الواردة عنهم في لوائح الناخبين الأولية، وتحديد مراكز الاقتراع التي يقترعون فيها، والاطّلاع على القانون الانتخابي والمراسيم المرفقة بشروحات، وإيجاد الأجوبة عن أسئلتهم المتكرّرة، مسجّلاً دخول ٥ ملايين زائر خلال فترة الانتخابات. فضلاً عن ذلك، أطلقت الوزارة خطاً ساخناً (١٧٩٠) للإجابة على أسئلة الواطنين.

نصّ القانون الانتخابي لعام ٢٠٠٨، في المادة ٦٩ منه، على أن تخصّص وسائل الإعلام المرئي والمسموع، خلال فترة الحملة الانتخابية، ثلاث ساعات أسبوعياً على الأقلّ من أجل بثّ برامج لتوعية الناخبين. ونصّ القانون أيضاً على أن تنتج برامجَ التوعية هذه وزارةُ الإعلام، بالتعاون مع وزارة الداخلية والبلديات. وقد سجّل المراقبون وجود نقص في برامج التوعية المعدّة برعاية الوزارة التي بقيت ما دون معدل الثلاث ساعات في الأسبوع. فسعت الحملة الإعلامية القصيرة التي نُظِّمَت إلى إشاعة الوعي حيال الإجراءات المتّبعة في مرحلة ما قبل الانتخابات، بشأن الحصول على بطاقات الهوية والتحقّق من الأسماء الواردة في لوائح الناخبين، ولكنها لم تسلّط الضوء على العملية الديمقراطية الأوسع نطاقاً أو على دور المواطنين في العملية الانتخابية.

لاحظ مراقبو المعهد الديمقراطي الوطني تدنّي نسبة التوعية المحايدة للناخبين باستثناء ما شهدته الأسابيع التي سبقت اليوم الانتخابي مباشرةً، في حين أعدّت أحزاب سياسية كثيرة برامج قوية لتوعية الناخبين. كما شارك المجتمع المدني في جهود التوعية التي قادتها الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات من خلال بثّ أربعة إعلانات تلفزيونية، يشرح كلّ منها مادة من المواد الأساسية في القانون (المواد ٥٩، ٧١، ٧٢، و٨١). وتحظّر هذه المواد اتّباع سلوكياتٍ رائجة في الانتخابات اللبنانية، كمحاولات شراء الأصوات التي أشارت إليها الجمعية المذكورة على أنها أعمال منافية للقانون. وكان من المفترَض أن تُبَث الإعلانات التلفزيونية المعدّة من الجمعية طوال الأسبوع الذي يسبق الانتخابات إلا أنّ هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية لم تسمح بعرض الإعلانات خلال فترة الصمت الإعلامي التي تدوم ٤٣ ساعة حتى إقفال صناديق الاقتراع.

تسجيل المرشحين

يجوز أن يترشّح لعضوية مجلس النواب كلّ لبناني يتمتّع بالحقوق المدنية والسياسية، ومسجّل في قوائم الناخبين، ومتعلّم، وقد أتمّ الخامسة والعشرين من العمر على الأقلّ في يوم الانتخاب. ولكن لا يجوز أن يترشّح للانتخابات البرلمانية المجنّس إلا بعد انقضاء عشر سنوات على تجنيسه. كما يحظّر القانونُ اللبناني على العسكريين، والقضاة والموظفين العامين من الفئتين الأولى والثانية، ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المتفرّغين في المؤسسات والهيئات العامة وفي الشركات المختلطة (شبه العامة) والشركات ذات الرأسمال العام ومؤسسات الحقّ العام، وكذلك رؤساء ونواب رؤساء المجالس البلدية في مراكز المحافظات والأقضية ورؤساء اتحاد البلديات، الترشّحَ للانتخابات البرلمانية إلا إذا تقدّموا باستقالاتهم قبل فترة محددة من موعد الانتخابات.

تبعاً لأحكام القانون الانتخابي لعام ٢٠٠٨، يتقدّم المرشحون بطلب تسجيل ترشيحهم ما بين ٢ آذار و٧ نيسان ٢٠٠٩، علماً أنّ هذه المهلة الزمنية تختلف اختلافاً كبيراً عن المهلة المحددة في قانون العام ٢٠٠٠ الذي اشترط على المرشحين أن يسجّلوا ترشيحهم قبل ١٥ يوماً فقط من اليوم الانتخابي. على كلّ من يرشّح نفسه للانتخابات أن يتقدّم بطلبٍ من وزارة الداخلية والبلديات، يحمل توقيعه الشخصي المصدّق عليه من كاتب العدل، ويتضمّن اسمه الثلاثي كما المقعد والدائرة التي يترشح عنهما. ويشترط القانون الانتخابي على المرشح أيضاً أن يرفق طلب الترشيح بإخراج قيد فردي وبسجل عدلي لا يتجاوز تاريخهما شهراً واحداً، وبصورتين شمسيتين (مصدقتين من المختار)، وبإفادة من موظف الأحوال الشخصية، عضو لجنة القيد في الدائرة المعنية، تثبت قيده على قائمة الناخبين.

يُطلَب من المرشح أن يدفع رسم الترشيح البالغ مليوني ليرة لبنانية (١٣٣٣ دولاراً أميركياً) وإيداع التأمين الانتخابي البالغ ٦ ملايين ليرة لبنانية (٤ آلاف دولار أميركي) عند تقديم طلب الترشيح، علماً أنّ المرشح الذي يفوز بأكثر من ٢٠٪ من الأصوات المحتسبة يحقّ له أن يستردّ قيمة التأمين. كما يشترط قانون ٢٠٠٨ على المرشح أن يقدّم لهيئة الإشراف على الحملة الانتخابية شهادة مصرفية تثبت فتح "حساب الحملة الانتخابية" وكذلك نسخة مصدقة عن تصريح له يتضمّن اسم المدقق في حساباته. تبتّ الوزارة في كافة الترشيحات ضمن مهلة خمسة أيام من تاريخ ورودها، من دون الاشتراط على المرشح أن يحصل على عدد معيّن من التواقيع دعماً لإدراجه على لوائح المرشحين أو دلالةً على تلقّيه الدعم من حزب سياسي مسجّل أو من أيّ كيان بهدف إدراجه على لوائح المرشحين.

بلغ مجموع عدد المرشحين المسجلين لعضوية مجلس النواب الذي يضمّ ١٢٨ مقعداً ٧٠٣ أشخاص من بينهم ١٢ امرأة. ولم يفز بالتزكية عند انتهاء مهلة تسجيل الترشيح إلا النائب أغوب بقرادونيان (حزب الطاشناق–معارضة) الذي ترشح عن مقعد الأرمن الأرثوذكس في دائرة المتن. حين دخلت الأحزاب مرحلة المفاوضات السياسية لتشكيل اللوائح وعاين المرشحون حجم التكاليف الشخصية التي

يتكبّدونها عند المضي في هذه المعركة، أقدم ١٠٦ مرشحاً على سحب ترشيحاتهم. وبحلول ٢٢ نيسان ٢٠٠٩، موعد انتهاء مهلة سحب الترشيحات، كان ٥٩٧ مرشحاً قد ثبتوا ترشيحهم لانتخابات ٧ حزيران ٢٠٠٩، مع فوز مرشحين إثنين إضافيين بالتزكية، ما دلّ على أجواء أكثر تنافسية مقارنةً بانتخابات ٢٠٠٥ النيابية حيث فاز بالتزكية ١٧ مرشحاً. وحتى بعد انتهاء المهلة المحددة رسمياً، أعلن مرشحون آخرون عن انسحابهم من المعركة طالبين من أنصارهم عدم التصويت لهم. غير أنّ المرشحين الذين انسحبوا بعد انقضاء المهلة المذكورة لم يستردوا من الوزارة جزءاً من المبلغ المودَع لديها؛ إنما تلقّى البعض منهم على الأرجح مكافآت مالية من مرشحين آخرين لحملهم على الانسحاب.

تدريب أعضاء هيئة القلم

نظّمت وزارة الداخلية والبلديات في ١٦ أيار ٢٠٠٩ دورات تدريبية شارك فيها ٤٥ موظف دولة من أعلى المستويات (بمعدل موظفَيْن للدائرة الواحدة)، بمن فيهم القائمقامون، أو نوابهم أو موظفون منتدبون من القائمقامين أنفسهم. ثمّ أقبل القائمقامون ونوابهم على تدريب نحو ٣٠٠ شخص في الدوائر كلها، درّبوا بدورهم ما تبقّى من موظفي مراكز الاقتراع (ويبلغ عددهم ١٠٣٨٤ شخصاً). تجدر الإشارة إلى أنّ انتخابات ٢٠٠٩ سجّلت سابقةً لناحية عضوية المرأة في هيئة قلم الاقتراع، حيث اضطلعت ١٥٠٠ امرأة تقريباً بهذه المهام في الانتخابات المذكورة.

تدريب مدربي موظفي أقلام الاقتراع على يد المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية

وزارة الداخلية والبلديات في مرحلة ما قبل الانتخابات

رأى المعهد الديمقراطي الوطني أنّ وزارة الداخلية والبلديات أثبتت، طوال العملية الانتخابية، قدرتها على إدارة الانتخابات كمؤسسة ذات مصداقية وفعالية. وقد حرص الوزير زياد بارود على نيل ثقة أبرز القوى المتنافسة من خلال إثبات عدم تحيّزه، إلى جانب نجاحه والوزارة في كسب ثقة الشعب. ولكن، يأخذ المراقبون على الوزارة اضطلاعها بدور مركزي للغاية في وقتٍ كان يمكن لها أن تفيد من موارد البلديات التي كانت لتلعب دوراً أساسياً على مستويي التحضيرات اللوجستية والتنسيق بين الأجهزة الأمنية في اليوم الانتخابي. فضلاً عن ذلك، كان ممكناً أن توكَل إلى الإدارات الموجلة بتنظيم الانتخابات، على مستوياتها المحلية، بعض المهام المعهودة إلى المخاتير بشأن الانتخابات، لأنهم كانوا مسيّسين في نظر البعض.

لاحظت البعثة أنّ الوزارة أصدرت عشية الانتخابات توضيحاتٍ أثارت شيئاً من الارتباك حول الإجراءات التي يتعيّن على موظفي أقلام الاقتراع أن يتّبعوها. ففي الدورات التدريبية مثلاً، طُلِب من موظف الاقتراع أن يدمغ إبهام الناخب بالحبر بعد أن يدلي هذا الأخير بصوته. ولكن في ٥ حزيران ٢٠٠٩، أصدرت الوزارة التعميم رقم ٤٨/إم/٢٠٠٩ الذي ينصّ على أن يُصار إلى دمغ إبهام المقترع بالحبر قبل الإدلاء بصوته، ولكنّ هذا التوضيح لم يُبلَّغ إلى جميع أقلام الاقتراع نظراً لصدوره في وقت متأخّر. كذلك، في ٥ حزيران ٢٠٠٩، أصدرت وزارة الداخلية والبلديات توضيحاً حول سبل التعرّف على هوية الناخب استناداً إلى بطاقة الهوية أو جواز السفر اللذين يحملهما. وفي موضع آخر، أصدرت الوزارة تعميمين متناقضين. فبشأن المادة ٨٤ من قانون ٢٠٠٨ التي تمنع الحملات الترويجية ضمن

"محيط قلم الاقتراع"، أصدرت الوزارة في ٢٨ أيار ٢٠٠٩ إيضاحاً يحدد المنطقة المحيطة بقلم الاقتراع بمسافة تبعد ٧٥ متراً منه. ثم عادت في ٤ حزيران ٢٠٠٩ لتصدر التعميم رقم ٣٣/إم/٢٠٠٩، الذي حدّد محيط قلم الاقتراع بالمسافة الممتدة ٥٠ متراً عن مدخل القلم من كلّ جهة على قارعة الطريق. ولكنّ هذه الإيضاحات التي صدرت متأخرة ما كانت لتسنح بإبلاغ جميع موظفي أقلام الاقتراع بأصول تطبيق مختلف إجراءات اليوم الانتخابي. إنما على الرغم من هذه الإشكاليات الإدارية الثانوية، والصعوبات الناشئة بطبيعة الحال عن ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات، والأجواء الانتخابية المحمومة بفعل الاصطفافات، فقد تميّزت الانتخابات بشكلٍ لافت بحسن إدارتها وتنظيمها.

أدّت وزارة الداخلية والبلديات، بوجهٍ عام، دوراً استباقياً لناحية تبادل المعلومات مع القوى المتنافسة في الانتخابات وعامة الشعب، بما أسهم في تعزيز الشفافية. ولكن هذا لم يمنع بعض المرشحين من اللجوء إلى قنوات غير رسمية في الوزارة من أجل الحصول على إيضاحات حول الشؤون المتعلقة بقواعد تنظيم الحملة والإعلام والتمويل عندما لم يكن الحصول السريع على هذه المعلومات عبر القنوات الرسمية متاحاً. بالتالي، كان يصعب على الأحزاب والمرشحين المستقلين الذين يفتقرون إلى هذه القنوات غير الرسمية في أروقة الوزارة أن يحصلوا على المعلومات الضرورية.

أما من ناحية الترتيبات اللوجستية، فكانت وزارة الداخلية والبلديات تعلن بانتظام عبر وسائل الإعلام عن خططها لمواجهة التحديات غير المسبوقة الناشئة عن إجراء الانتخابات في يوم واحد. ولعلّ أبرز ما كان يهدّد بعرقلة العملية الانتخابية أزمات السير الخانقة وما يتبعها من شلّ لحركة المرور في ظلّ حاجة الناخب اللبناني إلى العودة إلى مسقط رأسه للإدلاء بصوته. لهذه الغاية، عقد وزير الداخلية ووزير الاتصالات مؤتمراً صحفياً مشتركاً، قبل شهر من اليوم الانتخابي، للإعلان عن تطبيق خطة أمنية شاملة في يوم الانتخاب. إلى ذلك، أنشأت الوزارة غرفة عمليات لليوم الانتخابي، حيث عمد مسؤولون من الوزارة والقوى الأمنية وخبراء فرنسيين في أزمات السير إلى تنسيق جهودهم بهدف رصد أيّ مشاكل محتملة والعمل على حلّها.

أثبتت وحدة تنسيق المراقبين التي أنشأتها الوزارة حديثاً جدارتها كمورد قيّم للمراقبين، لا سيما في ما يتعلّق باعتماد المراقبين لأمدٍ قصير. ولكن، تجدر الإشارة إلى أن تشكيل هذه الغرفة أتى متأخراً بعض الشيء في فترة ما قبل الانتخابات، بعد أن كانت الوزارة قد بادرت باعتماد بعض المراقبين الدوليين لأمد طويل.

٢. حملات المرشحين:

بدأ المرشحون في ٢ آذار ٢٠٠٩ حملاتهم، التي انتهت في ٥ حزيران ٢٠٠٩، للدخول بعدها في فترة الصمت الانتخابي ابتداءً من منتصف ليل ٦ حزيران ٢٠٠٩. ولمّا كانت حملة كلّ مرشح لا تبدأ رسمياً إلا عند تقدّمه بطلب الترشيح، فقد انطلقت الحملات بفترات مختلفة امتدّت بين ٢ آذار ٢٠٠٩ و٧ نيسان ٢٠٠٩. وقبل بدء الحملات رسمياً، كان المرشحون يطلقون حملاتهم من خلال المناسبات العامة والإعلانات عبر وسائل الإعلام التي لم تكن موجّهة علناً نحو الانتخابات، إنما كانت ترمي إلى التأثير على الرأي العام ضمن روحية الانتخابات. في مستهلّ فترة الحملات، وقّعت الأحزاب على مدونة قواعد السلوك[١٧]، كما شارك المرشحون والأحزاب على اختلاف أطيافهم في تنظيم حملات شديدة الحماس والتنافس طوال فترة ما قبل الانتخابات.

١٧ في ٢ آذار ٢٠٠٩، أقدمت كلّ الأحزاب السياسية البارزة، الممثّلة في جلسات الحوار الوطني، على توقيع الإعلان الذي أصدره الرئيس سليمان باقتراحٍ من وزير الداخلية. وبموجب هذا الإعلان، وافق المشاركون على: ١) التنسيق مع الأجهزة الأمنية حفاظاً على الأمن والاستقرار في فترة ما قبل يوم الانتخاب؛ ٢) الابتعاد عن كلّ أشكال العنف السياسي، بما فيها الحملات الإعلامية والخطابات السياسية العدائية؛ ٣) تسليم كلّ المخالفين إلى القوى الأمنية اللبنانية ورفع الحصانة السياسية عن أعضاء الأحزاب ومناصريها؛ ٤) إلزام كلّ أعضاء الأحزاب ومناصريها بمراعاة المواد المشار إليها أعلاه، وبالتقيّد بالتعهدات المقطوعة لنبذ العنف.

صور عن فترة الحملات الانتخابية ويبرز فيها على التوالي باتجاه عقارب الساعة من أعلى اليسار: مناصرين من التيار الوطني الحر، والحزب التقدمي الاشتراكي، وتيار المستقبل، وحزب الله.

يتسم تاريخ لبنان بتأثّره بالأحداث وبالقوى الفاعلة خارج حدوده، وقد تجلّى ذلك بوضوح في الحملات الانتخابية. فغالباً ما كانت إسرائيل والمملكة العربية السعودية وسوريا والولايات المتحدة، تشكّل محور الخطابات في الحملات، فيما كانت تهمّش الشؤون المحلية المتعلقة بالاقتصاد والكهرباء والتعليم والرعاية الصحية. وغالباً ما كان المجتمع المدني اللبناني يشير في انتقاداته المتكررة إلى أنّ المرشحين لا يتناولون في حملاتهم المواضيع المعيشية، بل يحشدون قواعدهم الشعبية عن طريق إثارة النعرات الطائفية المتجذّرة تاريخياً. هذا، فضلاً عن تعاظم دور المال في الحملات الانتخابية (راجع "فقرة الإنفاق الانتخابي" أدناه) إلى حدٍّ باتت معه الرشاوى أو الوعود بتقديم الخدمات، لا برامج السياسات التي يقدّمها المرشحون، تتحكّم بخيار الناخبين في بعض الحالات.

في المقابل، أعدّت الأحزاب ومرشحوها حملات ناشطة. فرفعت اللوحات الإعلانية، ووزّعت الملصقات واليافطات والقمصان القطنية، فضلاً عن الإعلانات التلفزيونية والإذاعية التي بثّتها، والمهرجانات التي نظّمتها. وإذا كانت المعارك المحتدمة بين التحالفين السياسيين حول اللوحات الإعلانية لفتت انتباه المواطنين، فإنّ بعض المرشحين لجأ إلى استراتيجيات ذات طابع محلي، كزيارة الناخبين من دار إلى دار أثناء الحملة. وشغلت المناظرات التلفزيونية حيّزاً أكبر مقارنةً بالمكانة التي احتلّتها في الانتخابات السابقة. كما شارك عدد من المرشحين في جلسات نقاش حول طاولة مستديرة وفي اجتماعاتٍ عامة بتنظيمٍ من منظمات غير حكومية لبنانية.

أحد مناصري حزب الكتائب عند مغادرة أحد المهرجانات.

أحد مناصري الحزب السوري القومي الاجتماعي مشاركاً في مهرجان في بيروت.

المخالفات المسجّلة أثناء الحملات

رغم تقيّد المرشحين عموماً بمدونة قواعد السلوك وتنظيم الإعلام التي أتى قانون الانتخاب على ذكرها، سجّلت هيئات المجتمع المدني والمرشحون أنفسهم عدداً من المخالفات التي رفعوها إلى وسائل الإعلام وهيئة الإشراف على الحملة الانتخابية على السواء. نستعرض في ما يلي الانتهاكات التي لحظها مراقبو المعهد أثناء الحملات الانتخابية، استناداً إلى معلومات واردة من المراقبين المحليين ووسائل الإعلام.

خطابات وحملات تحريضية

تلخّص المادة ٦٨ من قانون ٢٠٠٨ القواعد التي ترعى التغطية الإعلامية لخطابات الحملة. نظراً إلى عمق الانقسامات، والآراء المتناقضة حول التوجّه الرئيسي الذي يجب أن يسلكه البلد، وارتكاز العمل السياسي في لبنان على أسس طائفية، لا عجب من أن ينتقد المرشحون، على اختلاف أطيافهم وانتماءاتهم السياسية، خصومهم في وسائل الإعلام وأثناء المهرجانات باستخدام لهجة استفزازية، متّهمين إياهم بشتّى السيئات، بدءاً بالاحتيال، مروراً بالتحريض، وصولاً إلى القتل. وقد سجّل المراقبون أيضاً تعرّض ملصقات الحملة في غير موضعٍ إلى أعمال التمزيق أو التخريب المرفقة بكلمات نابية بحق أصحاب هذه الملصقات.

لوحتان إعلانيتان للقوات اللبنانية (١٤ آذار) حيث تظهر امرأة شاخصة إلى مشهد من أحداث العنف التي شهدتها شوارع بيروت في أيار ٢٠٠٨، مع تعليق يقول: "فيك ما تعمل شي"، بمواجهة لوحة أخرى تقول "وفيك تعمل".

أقدمت بعض الحملات الانتخابية على استغلال صور عنيفة تذكّر بماضي لبنان، كصور الحرب الأهلية أو أحداث العنف التي اندلعت في الشوارع في أيار ٢٠٠٨، والتي كادت أن تؤجج الاحتقان الطائفي والعنف المذهبي. في هذا الإطار، استخدم مرشحو أحزاب ١٤ آذار، أكثر من مرشحي المعارضة، الصور العنيفة في حملاتهم، ترويجاً لفكرة قدرتهم على حماية لبنان من أعمال العنف في المستقبل. ومع أنّ الملصقات

لوحة إعلانية للتيار الوطني الحرّ تقول "كوني جميلة وصوّتي".

التي رفعها التيار الوطني الحرّ (معارضة) في حملته بدت أكثر اعتدالاً بطبيعتها، كان العماد عون، رئيس التيار، يعتمد خطاباً استفزازياً في المهرجانات وفي إطلالاته الإعلامية. وبقدر ما كان الخطاب الاستفزازي ملفتاً للنظر وعاملاً سلبياً، كان تدني مستوى العنف السياسي في ظلّ تلك الظروف، بدوره، عاملاً ملفتاً للنظر وإيجابياً.

الإنفاق الانتخابي

شهدت فترة ما قبل الانتخابات إقبال المؤسسات الحكومية والخيرية، وكذلك المرشحين في حملاتهم، على إنفاق مبالغ مالية ضخمة من أجل تأمين الخدمات لفئات معيّنة من الناخبين. وقد أشار المراقبون أيضاً إلى سوء استعمال الأموال العامة وإلى مزاعم كثيرة تتحدث عن شراء الأصوات. ومع أنّ المراقبين الدوليين بدوا عاجزين عن تحديد حجم تورّط المرشحين في الإنفاق غير القانوني على حملاتهم، فلم تخفَ عليهم نبرة التهكّم والسخرية التي شاعت بين أوساط اللبنانيين عند تطرّقهم إلى دور المال في الحملات الانتخابية، مشددين على أنّ المحسوبية والولاءات الطائفية طغت على العملية الانتخابية. وإن كان من الصعوبة بمكان، في ظلّ قوانين سرية المصارف الصارمة المعمول بها في لبنان، ضبط تدفّق الأموال الوافدة إلى البلد، فقد قدّرت تقارير واردة في وسائل إعلام محلية ودولية أنّ الأموال الوافدة من المملكة العربية المتحدة وحدها، كداعمة لتحالف ١٤ آذار، وصلت قيمتها إلى ٧١٥ مليون دولار أميركي. وبموازاة ذلك، أشارت تلك المصادر إلى أنّ إيران كانت قد أرسلت إلى حزب الله مئات ملايين الدولارات الأميركية على مرّ السنين. رغم تكتّم المرشحين بوجهٍ عام على أيّ دعم يتلقّوه من الخارج، فلم يخفِ مرشح شيعي متبنٌّ لأفكار ١٤ آذار في دائرة مرجعيون–حاصبيا ترحيبه بأيّ دعم يتلقّاه لحملته من المملكة العربية السعودية باعتباره مرشحاً بديلاً عن حزب الله في جنوب لبنان.

استمع مراقبو المعهد لأمد طويل إلى مزاعم وشهود تحدثوا عن إقدام بعض المرشحين، في إطار حملاتهم، على تسديد فواتير المستشفيات والأقساط المدرسية، ودفع أجور "لكشّافة" شباب في دوائرهم. ولاحظ المراقبون أيضاً قيام آخرين بتزفيت طرقات جديدة ورعاية افتتاح مبانٍ جديدة ملحقة بمنشآت دينية، بتمويلٍ من حملات انتخابية بحسب المزاعم المتوافرة. كما استوقفهم، في بعض الحالات، تنفيذ سيل من الأشغال العامة التي توقّف العمل بها سابقاً قبل فترة الانتخابات مباشرة، وهو تكتيك لجأ إليه السياسيون الذين كانوا يشغلون المقاعد الممثلة للدائرة لدفع الناخبين إلى التصويت لهم مجدداً، على ما ذكره خصومهم. وتحدثت وسائل الإعلام المحلية أيضاً عن سوء استخدام الأموال المرصودة لصندوق المهجرين، في بعض الأحيان، وتوظيفها لأغراض انتخابية. كلّ هذه الأعمال المشار إليها شكّلت انتهاكاً للمادة ٥٩ من قانون ٢٠٠٨.

والملفت للنظر أنّ هذه الممارسات بدت شائعة بين المرشحين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية، وهي، لسوء الحظ، لا تختلف كثيراً عن الممارسات السائدة في أنظمة ديمقراطية كثيرة.

صورة لجموع الوافدين عبر مطار بيروت الدولي مأخوذة في ٥ حزيران ٢٠٠٩.

كَثُرَت الأحاديث عن عمليات مباشرة لشراء الأصوات وعن إقبال الأحزاب السياسية على رعاية عودة الناخبين المغتربين إلى لبنان للمشاركة في الانتخابات البرلمانية. ولكن، لم يتسنَّ لمراقبي المعهد التأكّد من صحّة هذه المزاعم تحديداً مع أنّ هذه الملاحظات لقيت صداها في تقارير بعثة المراقبة المحلية التي وثّقت معلومات عن عدة حالاتٍ من الارتشاء وشراء الأصوات في كلّ أرجاء البلد. فقد تراوحت كلفة الصوت، بحسب التقارير، بين ١٠٠

دولار أميركي للناخب الواحد و٥ آلاف دولار أميركي لقاء الحصول على دعم كلّ أفراد الأسرة. ثم أخذ سعر الصوت يرتفع مع اقتراب يوم الانتخاب وطوال ذلك اليوم. يقدّر المحللون أنّ عدد الناخبين الذين قَدِموا من بلاد الاغتراب إلى لبنان بين ٢٥ أيار و٧ حزيران ٢٠٠٩ تراوح ما بين ٢٥ ألف و١٢٠ ألف شخص[١٨]. ولكنّ هذه الأرقام التقديرية لا تميّز بين المغتربين الذين قدِموا إلى لبنان برعاية الأحزاب السياسية والناخبين الذين قدِموا على نفقتهم الخاصة. من المفيد التذكير في هذا الإطار بأنّ كلّ لبناني مقيم في لبنان يقابله ثلاثة متحدّرين من أصل لبناني تقريباً مقيمين في الخارج؛ ولكن لم ينصّ قانون الانتخاب، في أيٍّ من مواده، على تصويت الناخبين خارج البلاد في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٩. لهذا السبب، شاعت لدى بعض الأحزاب السياسية في لبنان ظاهرة رعاية رحلات الناخبين القادمين من الخارج، علماً أنّ كلا التكتلين السياسيين يتقاذفان التّهم بشراء الأصوات.

لم تسجّل هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية، عند التدقيق في الكشوفات المالية الخاصة بالمرشحين، أيّ أثر لنفقات ضخمة في "حسابات الحملة الانتخابية". ولعلّ ذلك يعود إلى نجاح المرشحين في إيجاد السبل الكفيلة بالالتفاف على الأحكام القاضية بأن تمرّ كلّ أموال الحملة بهذا الحساب. وقد لاحظت الهيئة المذكورة أنّ أخطاء حسابية كانت وراء معظم الحالات التي تجاوزت فيها حملات المرشحين سقف الإنفاق المحدد، لأنّ المدققين في حسابات المرشحين لم يكونوا على دراية بالأنظمة المرعية. جديرٌ بالذكر أنه رغم تقيّد كلّ أعضاء البرلمان المنتخَبين والمرشحين الجديين بهذا الشرط، فقد تخلّف سواهم من المرشحين عن تقديم كشوفاتهم المالية، فأُحيلَت أسماؤهم إلى النيابة العامة التي تدرس إمكانية فرض عقوبات وفقاً لقانون الانتخابات للعام ٢٠٠٨[١٩].

استخدام المساحات العامة لأغراض الحملة

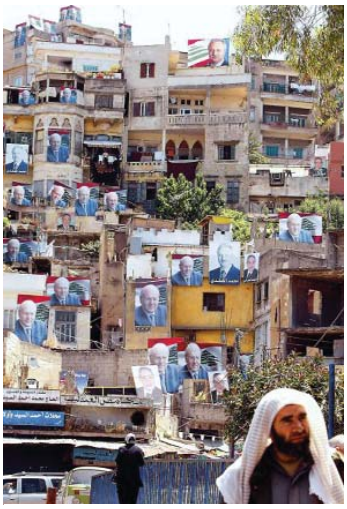

ارتفاع ملصقات الحملة الانتخابية في طرابلس.

مع أنّ المادة ٧١ من قانون ٢٠٠٨ تحظّر استعمال المرافق العامة والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والجامعات والكليات والمعاهد والمدارس الخاصة أو الرسمية ودور العبادة، لإقامة اللقاءات والمهرجانات والانتخابية أو لإلصاق الصور لأغراض الدعاية الانتخابية، فغالباً ما كانت هذه المساحات مرتعاً لملصقات الحملة واللقاءات الانتخابية. وقد نصّ قانون الانتخاب على أن تُناط بالسلطات المحلية المختصة مسؤولية تعيين الأماكن المخصصة للإعلانات الانتخابية، ولكنها لم تفعل في كثيرٍ من الأحيان. فاتخذ المرشحون من غياب الأطر القانونية التي تحدد هذه الأماكن ذريعةً لتجاوز القانون، وارتفعت ملصقات الحملة، على مرأى من الجميع، على المباني العامة في كلّ المناطق، كالجامعات الرسمية والخاصة.

تحدّث المراقبون المحليون عن إطلالات بعض المرشحين في الجامعات لأغراض انتخابية، وإقدامهم على رفع الملصقات على مباني البلدية، والمشاركة في نشاطات انتخابية في دور العبادة كالكنائس والمساجد والحسينيات. وكانت هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية قد نشرت القرار رقم ٧٣ بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٣٠ الذي أوكل إلى المراجع الدينية المسؤولة مهمة تحديد نطاق دور العبادة، وإقرار ما إذا كانت الملحقات بها توصف أيضاً بدور العبادة. يُذكَر، في هذا النطاق، أنّ بعض الشخصيات الدينية أصدرت قرارات تسمح باستعمال هذه الملحقات لأغراض انتخابية، بما أفسح المجال أمام الأحزاب باستغلال الدين للتأثير على الناخبين.

١٨ نشرت مؤسسة "الدولية للمعلومات"، المتخصصة في مجال أبحاث السوق ومركزها بيروت، في نشرتها "الشهرية" (عدد ٨٤) الصادرة في شهر تموز، مقالاً حول الناخبين المغتربين الذين قدِموا إلى لبنان من الخارج. للاطلاع على هذا المقال، يمكن زيارة الصفحة الإلكترونية http://qifanabki.files.wordpress.com/2009/07/the-monthly-july-2009-issue84_english.pdf. وقد عرض هذا المقال حسابات بديلة أجراها محللون يعملون في بيروت.

١٩ تنصّ المادة ٦٢ من القانون الانتخابي لعام ٢٠٠٨ على أن "يعاقب كلّ من يقدم عن قصد على مخالفة أيّ من أحكام هذا الفصل بالحبس لمدة أقصاها ستة أشهر وبغرامة تتراوح بين خمسين ومئة مليون ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك دون المساس بالعقوبات التي تتناول جرائم جزائية منصوص عليها في القانون".

وفي ظاهرة أعمّ، شاع سوء استعمال الأموال العامة على يد مرشحين سخّروا أموال الدولة لغايات الحملة. فبعض المرشحين، لا سيما شاغلي المناصب من النواب والوزراء، عمد إلى استعمال موارد الدولة والموارد السياسية التي استدرّوها من مناصبهم لتحقيق مكاسب انتخابية، في ما يُعتبَر انتهاكاً للمادة ٧١ في الفصل السابع (الفقرة الأولى). ولعلّ أسطع برهان على ذلك تجلّى في قيام وزير الاتصالات، ومرشح المعارضة في البترون، جبران باسيل، بنشر رسالة صوتية تُعلِم المواطنين بتخفيض أسعار الخدمات الهاتفية المقدمة، من دون إيّ إشارة منه إلى وزارة الاتصالات أو إلى موقعه كوزير. وبدوره، كان رئيس الوزراء فؤاد السنيورة المنتهية ولايته، ومرشح فريق ١٤ آذار في صيدا، يستقبل بعض ضيوفه في السراي لأغراض انتخابية.

تنصّ الفقرة الثانية من المادة ٧١ على أنه لا يجوز لموظفي الدولة والمؤسسات العامة، ولموظفي البلديات واتحادات البلديات استغلال نفوذهم لمصلحة أيّ مرشح أو لائحة. ولكن حفلت الصحف بأخبار عن بلديات تصرفت بطريقة مسيّسة، إذ زعم عاملون فيها أنّ بعض الموظفين تلقَّوْا ترقيات أو عقوبات بسبب انتماءاتهم السياسية، واستغلّ آخرون الموازنات المخصصة للبلديات من أجل تقديم المساهمات العينية أو الخدمات لمصلحة الحملات الانتخابية. إضافةً إلى ذلك، وعلى حدّ ما ورد لاحقاً في فقرة "المخاوف الأمنية"، ألمح بعض المرشحين إلى انحياز القوى الأمنية والمؤسسات العامة سياسياً لخصومه، وإلى عدم تجاوبها مع الهواجس الأمنية التي أعرب عنها.

٣. فترة الحملة

المخاوف الأمنية

رغم خلوّ فترة الانتخابات من نزاعات محلية واسعة النطاق، فقد تخللتها أحداث عنف متقطعة كانت لتعيق حملات بعض المرشحين. فأفاد بعض المرشحين أنهم تعرّضوا، والعاملون لديهم، كما الناخبون في دوائرهم، للترهيب من جانب خصومهم فيما ادّعى آخرون أنّ المؤسسات الأمنية استُخدِمت في الحملات لترويع الناخبين، وتخلّفت، لاعتبارات سياسية، عن مواجهة الخروقات الأمنية بالسبل المؤاتية.

فقد تحدّث أحمد الأسعد، المرشح الشيعي ورئيس لقاء الإنتماء اللبناني (المقرّب من فريق ١٤ آذار)، عن تعرّضه عدة مرات لأعمال الترهيب والمضايقات لدرجةٍ حدّت من قدرته على المضي في حملته. فخلال فترة الحملة، تعرّضت ١٠ من سيارات مناصريه على الأقل لحريق متعمّد من دون أن يعلن أيّ فريق مسؤوليته عن هذا العمل. فضلاً عن ذلك، اندلعت النيران في المنزل العائلي غير المأهول لابراهيم كنعان، مرشح التيار الوطني الحرّ (معارضة) في ١٣ أيار ٢٠٠٩. في ١٩ أيار ٢٠٠٩، وبعد مناظرة تلفزيونية بين مرشحَيْ زحلة في المؤسسة اللبنانية للإرسال التي تحظى بشعبية واسعة، نشب شجار بين مرشحين متنافسين عن المقعد الشيعي، عقاب صقر (١٤ آذار) وحسن يعقوب (معارضة). وقد تبيّن من خلال التسجيل أنّ يعقوب وجّه خلال الفاصل الإعلاني إلى صقر التهديد الآتي: "سنقتلك. لن تكلّفنا أكثر من رصاصة". كما أعلن مرشحا فريق ١٤ آذار عن المقعدين الشيعيين في دائرة بعبدا، صلاح الحركة وباسم السبع، أنهما تعرّضا ومناصريهما إلى التهديد والترهيب طوال فترة الحملة الانتخابية. وعشية الانتخابات، استهدف مناصرون للمعارضة يحملون أعلام حزب الله وحركة أمل المنزل العائلي لصلاح الحركة في برج البراجنة، فرموه بقنابل. وانتقد المرشح الحركة عناصر الشرطة والقوى الأمنية التي لم تسارع إلى تلبية طلبه بالحماية، وكذلك وزارة الداخلية والبلديات لبقائها مكتوفة الأيدي حيال طلب المساعدة الذي تقدّم به.

وسائل الإعلام

للبنان باع طويل في حرية الإعلام، مع أنّ كلّ وسيلة إعلامية بارزة تعود ملكيتها لحزب أو بيت سياسي. وتبرز اليوم في لبنان خمس محطات تلفزيونية خاصّة، وما يزيد عن ٣٠ محطة إذاعية، إلى جانب عشرات الصحف المستقلة، بما يعكس تنوّع الآراء التي تعبّر عنها[٢٠]. لتتحقّق هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية من أنّ وسائل الإعلام راعت التوازنات، ومنحت فرصاً متكافئة لجميع الأحزاب السياسية، وامتنعت عن بثّ كلّ ما من شأنه أن يثير الأحقاد أو يحرّض على ارتكاب العنف، والتزمت بفترات الصمت، تولّت مراقبة وسائل الإعلام المطبوع والإلكتروني، وتلقّت تقارير أسبوعية من كلّ وسائل الإعلام المسموح لها أن تبثّ إعلانات الحملة، وأحالت الانتهاكات إلى محكمة المطبوعات، علماً أنّ وسائل الإعلام المحلية التي لم تمنحها الهيئة ترخيصاً أقدمت بدورها على توزيع المواد الدعائية والترويج للوائح المرشحين، على حدّ ذكر المراقبين المحليين.

في التقارير الثلاثة التي أصدرتها هيئة الإشراف على الانتخابات في مرحلة ما قبل الانتخابات، لحظت ارتكاب ما مجموعه ١٢٠٤ انتهاكات للمادة ٦٨ من قانون ٢٠٠٨ التي دعت جميع وسائل الإعلام إلى احترام حرية التعبير عن مختلف الآراء والتيارات الفكرية خلال فترة الحملة الانتخابية، بما يضمن العدالة والتوازن والحياد في المعاملة بين المرشحين. وقد تلقّت الهيئة من مرشحين وأحزاب وكتل سياسية ووسائل إعلام نحو ١٠٩ شكاوى عن انتهاكات طالت المادة المذكورة أعلاه.

عند الانتهاء من إعداد هذا التقرير، كانت هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية قد أحالت ست انتهاكات لقواعد تنظيم الإعلام إلى محكمة المطبوعات التي أصدرت حكماً لصالح جريدة الديار (مرة) ومجلة المسيرة، ولكنها، في المقابل، فرضت على الديار (مرة أخرى)، ومحطة تلفزيون الجديد، وجريدتي اللواء والسفير، غرامةً قدرها ٥٠ مليون ليرة لبنانية (أي ما يقارب ٣٣٣٣٣ دولاراً أميركياً). ونصحت الهيئة المعنيين أيضاً بالامتناع عن بثّ دعاية تلفزيونية وإلصاق لوحات إعلانية لِما تتضمنّه من خرقٍ للمبادئ المنصوص عليها في المادة ٦٨.

هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية خلال فترة الحملة

رأى مراقبو المعهد أنّ هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية أثبتت دورها كمؤسسة ذات مصداقية عملت بكلّ حيادية طوال العملية الانتخابية. فنسجت ووطّدت علاقاتها بمنظمات المجتمع المدني والمراقبين، ولكنّ النقص في قدراتها المؤسساتية بسبب تشكيلها قبيل الانتخابات، وعدم تواصلها مع المواطنين في أحيان أخرى قلّصا حجم تأثيرها. وكان المراقبون الدوليون، على حدّ اعتقاد المعهد، يعلّقون عليها آمالاً كبيرة لجهة الحصول على المعلومات، ولكنها لم تبدِ استعداداً كافياً لتبادل المعلومات معهم. فقد تبيّن لهم أنّ الهيئة لم تكن واعية لفائدة نشر المعلومات حول الانتهاكات المرتكبة، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى الضغوط السياسية التي كانت لتتعرّض لها لو أقدمت على نشرها. فالهيئة لم تنشر مثلاً التقارير المالية المتعلقة بحملات المرشحين، ولم تعلن أيضاً عن أسماء المرشحين الذين تقدّموا بشكاوى أو كانوا موضع شكوى. ومن جهة أخرى، رغم إقبال الهيئة على تسمية الوسائل الإعلامية التي خالفت قواعد تنظيم الإعلام في تقاريرها، فلم تعلن عن أسماء المرشحين المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة. ولمّا طلب مراقبو المعهد من الهيئة أن تزوّدهم بمعلومات إضافية عن الشكاوى والانتهاكات، لم يلقَوا منها إلا معلومات عامة، كتلك التي تعدد الأحزاب أو التكتلات أو المرشحين الذين تقدّموا بالشكاوى، والدوائر التي كانت ترِد منها الشكاوى، وطبيعة هذه الشكاوى بصورة عامة.

٢٠ منظمة "فريدوم هاوس" تقرير العام ٢٠٠٩ حول الحرية في بلدان العالم–لبنان". للاطلاع عليه، يمكن زيارة الصفحة الإلكترونية:
http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=22&year=2009&country=7644

أنذر تشكيل هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية ببرنامج طموح لنشر المعلومات المتعلقة بمراقبة الإنفاق الانتخابي، ولكنّ غيابها عن الساحة المحلية لم يزوّدها بالموارد الضرورية للاضطلاع بكامل مهامها. فلأغراض مراقبة الإنفاق الانتخابي مثلاً، كانت الهيئة تستند في الأساس إلى المعلومات التي تَردها من الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، المتفرّعة عن منظمة الشفافية الدولية، لعدم قدرتها على مراقبة هذا الإنفاق بشكلٍ ناشط على أرض المعركة؛ إنما قبل أسبوع من الانتخابات، لاحظ المراقبون أنّ الهيئة أدخلت تحسينات على الآلية المتّبعة لتغطية الدوائر الانتخابية الست والعشرين كلها.

بعثة المعهد لمرحلة ما قبل الانتخابات، بقيادة رئيسة المعهد، مادلين ك. أولبرايت (من اليسار)، وجوزيف كلارك (من اليمين) خلال زيارتها مقرّ الهيئة في ٦ أيار ٢٠٠٩. ويظهر أيضاً (في الوسط) وزير الداخلية زياد بارود.

واجهت هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية أيضاً تحديات جمّة في معرض مراقبة الإعلام في الأسبوع الأول من فترة الحملة لأنّ تجهيزات مراقبة الإعلام كانت لا تزال قيد الإنشاء عند بدء تلك الفترة في ٧ نيسان ٢٠٠٩. فأصدرت الهيئة بعد شهر تماماً من بدء الحملة أول تقرير لها عن مراقبة الإعلام الذي شمل الفترة الواقعة بين ١٤ و١٨ نيسان ٢٠٠٩. أما التقريران اللاحقان فقد غطّيا الفترتين الواقعتين بين ٧ و١٣ أيار، وبين ٢٣ و٣٠ أيار ٢٠٠٩. صحيحٌ أنّ الهيئة لم تغطِّ إلا ١٩ يوماً من أصل ٦٠ يوماً من فترة الحملة، إنما أشاد مراقبو المعهد بعملها الحيادي، عند مواجهة الانتهاكات التي ارتكبتها وسائل الإعلام، دونما تمييز بين تلك الوسائل التي كانت بمعظمها ملكٌ لأحزاب أو بيوت سياسية.

اشتكت منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية من عدم تشدّد هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية في تطبيق قواعد تنظيم الإعلام. فقد أعلن الوزير بارود أنّ المخالفين الذين تحدّث عنهم التقرير الأول لم يتلقَّوْا إلا تحذيرات من دون تغريمهم. ولم يرتفع عدد الانتهاكات التي سجّلتها الهيئة في تقاريرها إلا بعد صدور تقريرها الأول، علماً أنّ الهيئة لم تُحِل إلى محكمة المطبوعات إلا ستّ دعاوى[٢١]. ورأى المنتقدون، من جهتهم، أنّ هذ النظام كان متساهلاً للغاية مع المخالفين، لشدة "تسامحه" مع وسائل الإعلام لفترة طويلة قبل استيعابها التوجيهات الجديدة والتقيّد بها.

رغم الإيجابية في خطوة تشكيل هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية، فإنّ خضوعها لسلطة وزير الداخلية حرمها إلى حدٍّ بعيد من الاستقلالية الإدارية والمالية ومن الصلاحية التنظيمية. بالتالي، شكّلت الهيئة منبراً هاماً لتلقّي الشكاوى في فترة ما قبل الانتخابات، إنما كان تأثيرها محدوداً بسبب افتقارها إلى الصلاحية التنظيمية وعجزها عن نشر الكثير من الاستنتاجات التي خلُصت إليها.

ب. التصويت المبكر للموظفين المنتدبين لإدارة الأقلام

بموجب كتابٍ صادر عن وزير الداخلية، سُمِح للموظفين المنتدبين لإدارة الأقلام بالتصويت المبكر في ٤ حزيران ٢٠٠٩، حيث أدلى نحو ٩٨٪ من الموظفين بأصواتهم. ويُشهَد عموماً لوزارة الداخلية والبلديات حسن إدارة عملية التصويت المبكر التي لم يُسجَّل فيها وقوع أحداث بارزة، رغم التوتّر الشديد الذي ساد دائرة عكار حيث احتشد الناخبون وعمّت الفوضى خارج أقلام الاقتراع. ولاحظ المراقبون المحليون انتشار القوى الأمنية في بعض أقلام الاقتراع من دون طلبٍ من رؤساء الأقلام. كما تحدثوا عن عمليات الرشوة التي شهدتها دائرتا المتن وزحلة، وعن مرشحين قاموا بالدعاية الانتخابية في محيط قلم الاقتراع وداخله. فضلاً عن ذلك، أوردت الجمعية البنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات في تقاريرها أنّ أحد الصحافيين مُنِع من دخول قلم الاقتراع.

٢١ أوردت هيئةُ الإشراف على الحملة الانتخابية وقوعَ ٢٩٣ مخالفة في تقريرها الأول، و٥٤٣ مخالفة في تقريرها الثاني، وكذلك ٣٥٦ مخالفة في تقريرها الثالث.

ج. يوم الانتخاب

نسبة الإقبال والمشاركة

مركز اقتراع في زحلة

ناخبات في زحلة

لعلّ ما يدلّ على أهمية الانتخابات بنظر الناخبين هو نسبة المشاركة فيها. فقد زادت المشاركة في ٧ حزيران ٢٠٠٩ بنسبة ٢٠٪ عن انتخابات العام ٢٠٠٥. أما على المستوى الوطني، فقد أدلى ٥٣,٣٧٪[٢٢] من الناخبين المؤهّلين للاقتراع بأصواتهم في ٥١٨١ قلم اقتراع. إذا تراءى للبعض أنّ هذه النسبة متواضعة، فلأنّ هذا الرقم يُحتسَب على أساس مجموع الناخبين المؤهّلين الذي يضمّ عدداً كبيراً من غير المقيمين في لبنان. وإذا تسنّى للبعض منهم أن يعود إلى الوطن للانتخاب، فليست هي الحال بالنسبة إلى غالبيتهم من الناحية العملية. وبذلك، تكون نسبة الناخبين الذين يمكنهم عملياً التصويت، والذين أدلوا فعلياً بصوتهم في يوم الانتخاب، قد تخطّت معدل ٥٣,٣٧٪ بنسبة كبيرة.

إختلفت نسبة المشاركة باختلاف الدوائر، حتى بلغت ٦٨٪ في الدوائر التي اشتدّت فيها المعركة الانتخابية. وصل الناخبون باكراً إلى مراكز الاقتراع، بتشجيعٍ على الأرجح، من المرشحين الذين طلبوا من ناخبيهم أن يدلوا بأصواتهم في ساعات الصباح، خشية وقوع أحداث غير متوقّعة جرّاء تنظيم لانتخابات في يوم واحد. فتخطّت نسبة المشاركة ٤٥٪ بحلول الساعة الخامسة من بعد الظهر. ولعلّ طول انتظار الناخبين في طوابير طويلة وبطء الإجراءات ساهما في إشاعة التوتّر في بعض المناطق، لا سيما في الدوائر الأشدّ تنافساً. أشار مراقبو المعهد في تقاريرهم إلى نسبة الإقبال والحماسة هذه، وإلى الأجواء الودية التي شاعت بين صفوف الموظفين في أقلام الاقتراع والناخبين والمراقبين المحليين على حدٍّ سواء، نظراً إلى طول المسافات التي اضطُر الناخبون إلى قطعها للاقتراع في مسقط رأسهم. فنتائج الاقتراع كانت محسومة سلفاً في بعض الدوائر بحكم الاتفاقات السياسية التي عقدتها القوى المتنافسة في ما بينها، والواقع الديموغرافي الذي فرضه النظام الطائفي. غير أنّ ارتفاع نسبة المشاركة يوحي بأنّ ثمة نظرة للانتخابات البرلمانية كفرصة لرسم معالم المستقبل في لبنان. راجع الجدول التالي للاطّلاع على نِسَب المشاركة في كلّ دائرة.

٢٢ لم تعلن وزارة الداخلية والبلديات عن أرقام رسمية لنسبة مشاركة الناخبين في دوائر جبيل والنبطية وصيدا وزحلة والزهراني. أما الأرقام المستخدَمة لاحتساب نسبة المشاركة الإجمالية، فتمّ الحصول عليها من النتائج غير الرسمية الصادرة في الوكالة الوطنية للإعلام.

الدائرة	عدد المقاعد	عدد الناخبين المسجّلين	عدد الأصوات المقترِعة	نسبة مشاركة الناخبين	عدد الأوراق البيضاء	عدد الأوراق الملغاة
بيروت						
بيروت الأولى	٥	٩٢٧٦٤	٣٧٢٨٤	٪٤٠	١٨٣	٢٠١
بيروت الثانية	٤	١٠١٧٨٧	٢٧٧٨٧	٪٢٧	٣١٥	٤٥٠
بيروت الثالثة	١٠	٢٥٢٣٠١	١٠٣٢٤٣	٪٤١	٩٩١	٧٠٥
الشمال						
عكار	٧	٢٢٣٥٣٨	١٢٠٠٦٠	٪٥٤	٣٥٤	٧٧٨
المنية-الضنية	٣	٩٧٣٥٢	٥٤٩١٦	٪٥٦	٤٣٦	٤٩٥
طرابلس	٨	١٩٦١٤٩	٨٩٨٨٦	٪٤٦	١٠٢٧	١٠٣٨
زغرتا	٣	٧١٠٣٥	٣٤٣٩٩	٪٤٨	١٧٥	٢٢١
بشري	٢	٤٦٤٢٢	١٧١٨٣	٪٣٧	١٣٤	١٢٦
الكورة	٣	٥٧٧٩٤	٢٧٤١٧	٪٤٧	١٦١	١٧٨
البترون	٢	٥٨٤٤٤	٣٢٩١٤	٪٥٦	١١٧	١٢٩
جبل لبنان						
جبيل*	٣	٧٥٥٨٢	٤٩١٢٨	٪٦٥		
كسروان	٥	٨٩٢٢٨	٦٠٣٣٦	٪٦٨	٢١٥	٢٦٦
المتن	٨	١٧٠٧٤٤	٩٦٧٤٨	٪٥٧	٤٦٠	٤٣٩
بعبدا	٦	١٥١٥٩٠	٨٤٥٤٦	٪٥٦	٤١٤	٥٢٦
عاليه	٥	١١٦١٨١	٥٩٧٧٩	٪٥١	١٠١٣	٥٧٧
الشوف	٨	١٨١٩٤٩	٩١٦٤٢	٪٥٠	١٥٠٢	١٠٢٩
الجنوب						
صيدا	٢	٥٣٨٥٩	٣٦٦٢٤	٪٦٨		
الزهراني*	٣	٩٢٩٩٥	٥٠٢١٧	٪٥٤		
صور	٤	١٥٣٠٦٠	٧٤٩٤١	٪٤٩	١٠٧٣	٦٤٠
جزين	٣	٥٤١٨٨	٢٩٢٢٥	٪٥٤	١١٣	١١٧
النبطية	٣	١٢١٩١٢	٥٩٧٣٧	٪٤٩	٩٢	٦٧
بنت جبيل	٣	١٢٣٣٩٦	٥٢٨٩٩	٪٤٣	٧٨٣	٤٢٠
مرجعيون-حاصبيا	٥	١٣٨٨٤٤	٦٤٩٧٥	٪٤٧	٥٠٦	٥٣٦
البقاع						
بعلبك-الهرمل	١٠	٢٥٥٦٣٧	١٢٦٠٣٨	٪٤٩	٨٦٩	٧٧٦
زحلة	٧	١٥٨٠٠٥	٨٨٤٨٣	٪٥٦		
البقاع الغربي-راشيا	٦	١٢٢٤٨٧	٦٥٢٣٧	٪٥٣	٢٦٤	٤٠٢
المجموع	**١٢٨**	**٣٢٥٧٢٤٣**	**١٦٣٥٦٤٤**	**٪٥٣.٣٧**	**١١١٩٧**	**١٠١١٦**

* أخذت نسب المشاركة من الوكالة الوطنية للإعلام

عملية الاقتراع

اتّسمت عملية الاقتراع بالهدوء بالإجمال وأظهر الموظفون في أقلام الاقتراع قدراً من الحرفية في يوم الانتخاب. كانت نسبة المشاركة في الكثير من مراكز الاقتراع أعلى من النسبة المتوقّعة، بما أدّى إلى وقوف الناخبين في طوابير طويلة، طال انتظارها حتى أربع ساعات في بعض الأحيان، وإلى إشاعة الفوضى واستياء الناخبين. وقد بلغ الأمر ببعض الناخبين حدّ مغادرة أقلام الاقتراع من دون الإدلاء بأصواتهم، وسجّلت بعض حالات التوتّر بفعل التباطؤ في تطبيق الإجراءات، ما تسبّب بعرقلة عملية الاقتراع لفترات وجيزة. وقد ذكر الإعلاميون والمراقبون المحليون وقوع عدد محدود من أعمال العنف. ففي زحلة، دخل رجل مسلّح إلى مركز الاقتراع بينما سُمِع صوت إطلاق نار في دائرة بيروت الثالثة. في هذا الإطار، ذكرت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات أنّ عملية الاقتراع توقّفت في ١١٪ من مراكز الاقتراع في أوقات مختلفة خلال اليوم الانتخابي، وبخاصةٍ ما بين الساعة الثالثة بعد الظهر والسابعة مساء.

مركز اقتراع مكتظّ بحشود الناخبين في زحلة

لعلّ ما زاد في تأخير الناخبين هو تواجد موظفَيْن عِوَض ثلاثة موظفين في الكثير من أقلام الاقتراع، تبعاً لما نصّ عليه قانون الانتخاب. ولم يكن واضحاً في بعض الأحيان من كان يمسك بزمام الأمور فعلياً داخل مركز الاقتراع، ولاحظ المراقبون تبايناً في الوسائل التي اتّبعها الموظفون لتخفيف وطأة الضغط عليهم بسبب ازدحام الناخبين. ورغم تجهيز أقلام الاقتراع الأكبر حجماً بمعزلين أو بثلاثة معازل، فقلّما اضطر الموظفون إلى استعمال أكثر من معزل في آنٍ واحد، إلى أن أصدرت وزارة الداخلية والبلديات في منتصف اليوم الانتخابي قراراً يطلب من الموظفين أن يسمحوا بدخول ثلاثة ناخبين دفعة واحدة إلى قلم الاقتراع للتخفيف من حدة الازدحام؛ غير أنّ الموظفين نادراً ما التزموا بهذا القرار. والواقع أنّ زيادةَ عدد ناخبي كلّ قلم اقتراع من ٦٠٠ ناخب كحدّ أقصى، في ظلّ قانون العام ٢٠٠٠، إلى ٨٠٠ ناخب، والارتفاعَ غير المتوقّع لنسبة المشاركة، مجموعَيْن، أسهما في هذه الزحمة. كما أسهم أيضاً غياب إشارات واضحة تدلّ على مراكز الاقتراع في إشاعة التوتّر والازدحام في بعض الأحيان.

رغم بعض المناوشات وأجواء الحملات التي طغت على مقربة من عدّة أقلام اقتراع، طبعت روح الحماسة والتعاون اليوم الانتخابي عموماً. وكذلك، رغم التحديات الأمنية واللوجستية الكبيرة الناشئة عن إجراء الانتخابات في يوم واحد، فقد تبيّن أنّ التنظيم اللوجستي لم يطرح صعوبات هائلة بل تمكّن الناخبون من الوصول إلى أقلام الاقتراع والخروج منها بسهولة. ولعلّ مواجهة هذه التحديات تيسّرت بفعل الحضور الأمني البارز والتنظيم المتقَن والإعلان عن العُطَل الرسمية قبل يوم الانتخاب وبعده. فضلاً عن ذلك، انتشر المراقبون المحليون في كلّ مراكز الاقتراع تقريباً، وتواجد في معظم أقلام الاقتراع ممثلون عن الأحزاب المنضوية في كلّ تحالف سياسي بارز، لمواكبة عملية الاقتراع والمساعدة في التخفيف من حدّة الصدامات السياسية التي يُحتمَل وقوعها.

فتحت أقلام الاقتراع أبوابها عند الساعة السابعة صباحاً وأغلقت عند الساعة السابعة مساء، مع السماح للناخبين الذين كانوا لا يزالون ينتظرون عند موعد الإغلاق بالإدلاء بأصواتهم. ورغم تأخّر عدد من أقلام الاقتراع في فتح أبوابها في الموعد المحدد، فغالبيتها التزمت به. وتبيّن أنّ كل مراكز الاقتراع تقريباً التي زارتها بعثة المراقبة، كانت مزوّدة بأوراق الاقتراع وقوائم الناخبين والمواد الانتخابية الأخرى الضرورية، إلا في ما نَدُر من الحالات التي لاحظ فيها المراقبون أنّ الأوراق البيضاء كانت موضوعة على الطاولة

داخل قلم الاقتراع عِوَض إيداعها داخل المعزل، بما يسهّل ممارسة الضغط على الناخبين[٢٣]. إضافة إلى ذلك، تمّ اعتماد آليات سليمة لمنع الناخبين من التصويت مرتين. فالبطاقة الانتخابية المعتمدة في الانتخابات السابقة والتي كان يسهل تزويرها استُبدِلَت ببطاقة الهوية أو بجواز السفر، وباستعمال الحبر الذي لا يزول منعاً لمحاولات التصويت المتكرر. ولكنّ موظفي أقلام الاقتراع لم يتّبعوا الإجراءات ذاتها للتحقّق من دمغ إبهام الناخبين بهذا الحبر. في واقع الحال، بعض الناخبين دمغ إصبعه بالحبر قبل أن يقترع، فيما فعل البعض ذلك بعد إدلائهم بصوتهم. واتّبع الموظفون أيضاً وسيلتين مختلفتين لعملية الدمغ، فمنهم مَن تقيّد بتعليمات وزارة الداخلية والبلديات لجهة الحرص على أن يغمس الناخب كامل إبهامه في الحبر (حتى عقدته)، فيما لم يطلب الآخرون إلا غمس البصمة.

كلّ المواد متوافرة عند فتح باب الاقتراع في أحد أقلام صيدا

عند وصول الناخب إلى قلم الاقتراع، كان يُصار إلى مقارنة بطاقة الهوية أو جواز السفر العائد له بلوائح الشطب. وعند التدقيق في هوية الناخبين، لم يُبلَّغ إلا عن أخطاء محدودة، وعن بعض المشاكل الناشئة عن عدم توخّي الدقة في قوائم الناخبين، من دون أن يتّبع الموظفون دوماً الإجراءات المعهودة عند التعاطي مع الناخبين الذين وردت أخطاء في أسمائهم أو لم تَرِد أسماؤهم في لوائح الشطب الموجودة في أقلام الاقتراع. وقد نصّت المادة ٨١ (٣) على أنه "لا يجوز لأحد أن يقترع ألا إذا كان اسمه مقيّداً في لائحة الشطب العائدة للقلم، أو إذا كان استحصل من لجنة القيد المختصة على قرار بقيد اسمه". لذلك، منع بعض الموظفين من التصويت ناخبين كُتِبت أسماؤهم خطأً أو أُسقِطت أسماؤهم من لوائح الشطب من دون إحالتهم إلى لجنة القيد، على عكس موظفين آخرين أحالوا هؤلاء الناخبين إلى اللجنة المذكورة. في هذا الإطار، عاين مراقبو المعهد بعض الناخبين الذين مُنِعوا أولاً من التصويت يعودون إلى قلم الاقتراع، وبيدهم مذكرة خطية من لجنة القيد تسمح لهم بالتصويت، خلافاً لآخرين ووُجِهوا بالرفض فلم يتمكّنوا من التصويت، شأنهم شأن بعض الناخبين الأميين أيضاً.

ولاحظ المراقبون أنّ المسؤولين في هيئة القلم كانوا ينادون على الناخبين بأسمائهم عندما يأتي دورهم للتصويت. وقد احتُرمت سرية الاقتراع إجمالاً، واستُخدمت المعازل الحديثة التي زُوّدت بستائر تراعي المعايير الدولية. ولوحظ استخدام الغلافات الخاصة ببطاقات الاقتراع وصناديق الاقتراع الشفافة وهي تغييرات مثّلت خطوةً إلى الأمام في مجال سرية الاقتراع. وكان من الواضح أنّ غياب أوراق الاقتراع الرسمية والموحّدة والمطبوعة سلفاً قد دفع بمعظم الناخبين إلى التصويت بواسطة أوراق الاقتراع المطبوعة والموزعة من قبل مندوبي الأحزاب السياسية. وإنّ استخدام تلك الأوراق يتيح لمندوبي الأحزاب، أقلّه من الناحية النظرية، تحديد أوراق الاقتراع الموزعة ومعرفة مدى التزام الناخب، أو مجموعة الناخبين بوعودهم بالتصويت للمرشحين لقاء مبالغ من المال.

٢٣ حتى ولو حصل الناخب على قسيمة اقتراع من مندوب الحزب، فلا شيء يمنعه، مبدئياً، أن يستعين بورقة بيضاء فيصوّت بكلّ سرية لمن يشاء من وراء المعزل. ولكن، عند اضطرار الناخب إلى استعمال هذه الورقة البيضاء علناً، فسيكشف حكماً عن نيّته في عدم استعمال قسيمة الاقتراع الموسومة سلفاً والتي استلمها من مندوبي المرشحين.

مندوبو الأحزاب السياسية

مندوبو التيار الوطني الحر في المتن

يحق لكل مرشح أن ينتدب في كل قلم اقتراع مندوباً ثابتاً واحداً ومندوباً متجوّلاً واحداً في البلدات ومندوباً متجولاً لكل خمسة أقلام في المدن. يعتمد مندوبو المرشحين من قبل وزارة الداخلية والبلديات ويحق لهم أن يدخلوا، في أي وقت، إلى أقلام الاقتراع لمراقبة مجريات العملية الانتخابية. وقد عمدت الأحزاب وفرق حملات المرشحين المستقلين إلى استقطاب المناصرين وتدريبهم على مراقبة عملية التصويت يوم الانتخابات بصفتهم مندوبين. لا يحق للمندوبين التدخّل في عمليتي التصويت والفرز بأيّ شكلٍ من الأشكال، ولكنهم يملكون الحق في التعبير عن مخاوفهم من أي مخالفات مزعومة.

مندوبو تيار المستقبل في بيروت

كان المندوبون حاضرين بنسبة مئة في المئة في مراكز الاقتراع التي قام أفراد بعثة المعهد الديمقراطي الوطني بزيارتها. وقد وردت تقارير عديدة حول التنظيم الناشط للحملات في مراكز الاقتراع وضمن محيطها. وقد وزّع المندوبون مواد الحملة (كعلب الغداء التي تحمل شعار الحزب) وعرضوا المواد الحزبية في مراكز الاقتراع كما بثوا في حالاتٍ معينة أناشيد الحزب في مواقف السيارات الواقعة خارج مراكز الاقتراع. ومما لفت انتباه المراقبين أنّ مندوبي الأحزاب قد قاموا في بعض الأحيان بمرافقة الناخبين إلى داخل المراكز وخارجها وحملوا المسنّين أو المقعدين لتسهيل وصولهم إلى داخل المركز للتصويت، كما وزّعوا اللوائح في داخل الأقلام. ومن المندوبين من جلس إلى مكتب الاقتراع حيث وضعت مواد التصويت عوضاً عن الجلوس بعيداً إلى جانب سائر المندوبين والمراقبين. وشاهد مراقبو المعهد الديمقراطي الوطني حضور بعض المرشحين وأفراد عائلاتهم إلى أقلام الاقتراع التي لم يسجّلوا للتصويت فيها يوم الاقتراع. وفي بعض الأحيان، تحدث المرشحون إلى الناخبين وسألوهم عن مجريات التصويت وشجعوهم أيضاً للتصويت لهم.

مندوبو الرابع عشر من آذار يساعدون أحد الناخبين المسنين في الوصول إلى قلم الاقتراع

مرشح الكتائب نديم الجميّل مع مندوبي حزب الكتائب في أحد أقلام الاقتراع في بيروت

تنص المادة ٨٤ من قانون الانتخابات النيابية ٢٠٠٨ على أن "يُمنع أي نشاط انتخابي أو دعائي" خلال اليوم الانتخابي إلا أنّ القانون لا يحدّد طبيعة الأفعال والمواد المحظورة في مراكز الاقتراع. وفي وقتٍ يمنع القانون تحديداً استخدام مكبّرات الصوت والموسيقى الصاخبة والأعلام الحزبية والمواكب السيارة إلا أنه لا يأتي على ذكر المواد الحزبية التي انتشرت في أقلام الاقتراع حول البلاد. فقد بدا عرض المواد الحزبية وتوزيعها في مراكز الاقتراع وضمن محيطها وكأنه يتنافى مع روح القانون، ويبقى أنّ وزارة الداخلية والبلديات، وفي اجتماعات حصلت بعد الانتخابات مع البعثة، قد أشارت إلى أنها تعتبر وجود المواد الحزبية مقبولاً بموجب القانون المرعيّ الإجراء.

مساعدة الناخبين من ذوي الاحتياجات الخاصة وتيسير وصولهم إلى أقلام الاقتراع

بالرغم مما ينصّ عليه القانون الانتخابي من أحكام توجب على كافة مراكز الاقتراع أن تيسّر وصول الناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة، قليلة كانت المراكز التي التزمت بذلك. ذلك أنّ الأكثرية المطلقة من أقلام الاقتراع تفتقر إلى التجهيزات اللازمة لتيسير وصول الناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة، وقد رأى المراقبون عدداً من هؤلاء الناخبين ومن كبار السنّ ينقلون حملاً على السلالم للوصول إلى قلم الاقتراع حيث يصوّتون. ففي أغلبية المراكز، يقع قلم الاقتراع في الطابق الأول أو الثاني أو حتى الثالث بالرغم من وجود ساحاتٍ وملاعب في الطابق الأرضي يمكن الاستفادة منها. وقد سُجّلت حالات لم يكن فيها عناصر القوى الأمنية والمسؤولون في هيئة القلم واعين للأولوية التي تُمنح لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السنّ من الناخبين.

أحد الناخبين المعوّقين في صور ينتظر من يساعده للدخول إلى قلم الاقتراع

فقد كشف اتحاد المقعدين اللبنانيين، عند إصداره لخريطة انتشار أقلام الاقتراع أعدّت في مرحلة ما قبل الانتخابات، أنّ أقلام الاقتراع التي تلبي المعايير المطلوبة لناحية تيسير وصول ذوي الاحتياجات الخاصة هي قليلة جداً. فمن عيّنة من ١٧٤١ مركز اقتراع، تبيّن أنّ ستة مراكز اقتراع تلبي المعايير الستة، مقابل سبعة تلبّي خمسة من المعايير و٢١ تلبي أربعة من المعايير الستة. أرسل اتحاد المقعدين اللبنانيين ١٥٥ مراقباً ليوم الانتخابات في بعثته الخاصة وساهم بـ ٤٥ مراقباً التحقوا بالتحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات. سجّل مراقبو اتحاد المقعدين اللبنانيين ٢٥٠ مخالفةً في دوائر انتخابية في البقاع وبيروت والنبطية وصيدا وصور وزحلة. ومن بين هذه الانتهاكات غياب المصاعد في أقلام الاقتراع واضطرار حمل الناخبين من ذوي الاحتياجات الخاصة على السلالم أو مرافقتهم من قبل مندوبي الأحزاب.

حفظ الأمن في اليوم الانتخابي

قامت قوى الجيش والأمن الداخلي التي أوكلت إليها مهمة الحفاظ على النظام والأمن في اليوم الانتخابي بأداء مسؤولياتها بمستوىً عالٍ من المهنية والفعالية. وفيما أشارت وسائل الإعلام والمراقبون المحليون إلى حدوث أعمال عنف قليلة، فقد تمكنت قوى الأمن من تطويق الحوادث بفعالية. وقد تصرّف عناصر الجيش وقوى الأمن بدرجة عالية من الاحترام مع الناخبين والمراقبين وموظفي هيئة القلم. صحيح أنّ أداء القوى الأمنية بشكلٍ عام قد عزّز من ثقة الشعب فيها وأثار لدى الناخبين شعوراً بالارتياح عند التوجّه إلى مراكز الاقتراع، إلا أنّ الدور الذي اضطلع به العناصر بدا في بعض الأحيان غير واضح. وفي هذا السياق، سجّل المراقبون بعض الحالات حيث كان عناصر القوى الأمنية يلعبون دوراً ناشطاً يتجاوز حدود الصلاحيات الممنوحة لهم

أحد عناصر الجيش ينظّم الدور في مركز للاقتراع في زحلة

ضمن أقلام الاقتراع بموجب القانون، وحالاتٍ أخرى حيث كانوا لا يتحركون بفعالية لضبط حشود الناخبين. ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أنّ وجود رجال الشرطة وعناصر الجيش كان مضخّماً في المدن. وقد عاين المراقبون حالات كثيرة سجل فيها وجود عناصر مسلّحين من قوى الأمن داخل المراكز وعناصر من رجال الشرطة متمركزين عند أبواب أقلام الاقتراع داخل المراكز. ونتيجةً لما جرى من صداماتٍ في المراكز المزدحمة، فقد اضطرت قوى الأمن للتدخل حفاظاً على الأمن.

إدارة الانتخابات في اليوم الانتخابي

وزارة الداخلية والبلديات

تصرّفت وزارة الداخلية والبلديات، خلال اليوم الانتخابي، بقدر من الاحترافية والحيادية والسرعة في معالجة المشاكل الطارئة. وقد خصصت الوزارة غرفة عمليات لاستقبال الأسئلة من الناخبين وأعضاء هيئات الأقلام والمراقبين ومندوبي الأحزاب، محافظةً على خط مفتوح للتواصل مع جميع المعنيين في اليوم الانتخابي. فتولى موظفون في الوزارة الإجابة عن الأسئلة وملاحقة الشكاوى المرفوعة. جدير بالذكر أنّ غرفة العمليات تلقّت حوالى ١٥ ألف اتصال في اليوم الانتخابي، وأنّ الخطوط الهاتفية الأربعين كانت كلها مشغولة في بعض الأحيان. كما اتّخذت وزارة الداخلية والبلديات الخطوات اللازمة لمعالجة الحوادث أو الاضطرابات المحتملة التي عرقلت عملية التصويت، من خلال إصدار القرارات على امتداد النهار، كالقرار الذي يسمح لثلاثة مواطنين بدخول قلم الاقتراع في آن واحد. فساعدت سرعة استجابة الوزارة في التخفيف من المشاكل التي قد تشوب الإجراءات نتيجة تطبيق القانون الانتخابي الجديد. بالإضافة إلى ذلك، وافقت وزارة الداخلية والبلديات على حضور المراقبين المحليين في غرفة العمليات الخاصة بالوزارة خلال اليوم الانتخابي. فكان أن أبلغ المراقب الذي انتدبته الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات الوزارةَ عن ٢٥٠ حادث فادح، نتج معظمها عن اكتظاظ مداخل الأقلام بالناخبين. وقد أشارت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات إلى أنّ الوزارة قدّمت إجابات شاملة وفعالة، كما عمدت بشكل فوري إلى معالجة عدد معقول من المشاكل.

أعضاء هيئة القلم

أدى أعضاء هيئة القلم واجباتهم بمزيج من الاحترافية والنزاهة في معظم الأقلام التي خضعت للمراقبة، لكنهم كانوا، في بعض الأحيان، لا يستطيعون الإجابة عن الأسئلة التي يطرحها الناخبون. أما بعض مسؤولي الأقلام الأكثر اكتظاظاً، فبدوا غير متأكدين من دورهم وصلاحياتم الفعلية. كما نفّذ أعضاء هيئة القلم بعض الإجراءات بشكل مختلف بين قلم وآخر، على الأرجح بسبب التوضيحات المتأخرة التي صدرت عن وزارة الداخلية والبلديات. في المقابل، عمد بعض أعضاء هيئة القلم إلى تطبيق الإجراءات الجديدة بدقة متناهية، سيما وأنهم كانوا متخوّفين من انتهاك القانون الانتخابي الجديد. في هذا الإطار، أصاب عملية التصويت من البطء ما لم يكن بالحسبان بسبب عدم تآلف أعضاء هيئة القلم مع القانون الجديد، مما أدى إلى ازدحام مراكز الاقتراع وساهم في نشوء جو فوضوي في بعض الأحيان.

الاتهامات بشراء الأصوات

يوم الانتخابات، بلغت أعضاء البعثة ادعاءات كثيرة تفيد عن عمليات شراء للأصوات، كما أبلغ المراقبون المحليون عن ٤٩ حادثة رشوة في عدد من الدوائر الانتخابية، وبالتحديد في مناطق الشوف، كسروان، صيدا، طرابلس وزحلة. فقد شاهد المراقبون المحليون

مخاتير ومندوبين وهم يوزّعون المال ولوائح المرشّحين على الناخبين في غرف داخل مراكز الاقتراع وفي محيطها، كي تُستخدم كأوراق اقتراع. لكن من الصعب جداً التحقيق في صحة هذه المزاعم، زد على أنّ المراقبين المحليين والدوليين لم يتمكّنوا من تسجيل شهادات دقيقة من الناخبين الذين تسلّموا الرشاوى في اليوم الانتخابي، كما لم يستطيعوا جمع المواد التي تثبت ذلك. من جهتها، أحالت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات تقارير الحوادث التي تفيد عن شراء الأصوات المزعوم إلى وزارة الداخلية والبلديات.

فرز الأصوات

تمّ فرز الأصوات في كل قلم اقتراع فور إغلاق الصناديق. فجرت عملية الفرز دون حوادث تُذكر في معظم الأماكن التي زارها مراقبو المعهد الديمقراطي الوطني، رغم تسجيل بعض الشوائب في تطبيق الإجراءات في حالات قليلة. وكانت عملية الفرز قد نُظّمت على مرأى من مندوبي المرشّحين والمراقبين المحليين والدوليين. فاستخدمت آلات التصوير وأجهزة التلفزة لعرض عملية فرز الأصوات على الشاشات، مما أتاح لأعضاء هيئة القلم والمندوبين والمراقبين قراءة الأسماء الموجودة على بطاقات الاقتراع بسهولة تامة خلال عملية فرز الأصوات. بعد ذلك، تم التصديق على نسخات عن النتائج الأولية الصادرة عن الأقلام، فعلّقت على الجدران في الخارج، بشكل يتيح للمرشّحين والأحزاب والعامة تتبّع النتائج.

جدير بالذكر أنّ فريق المراقبة المنتدب من المعهد الديمقراطي الوطني في قلم اقتراع في صور قد مُنع من مراقبة عملية فرز الأصوات في بداية الأمر. فقد أعلم أعضاء هيئة القلم المراقبين الدوليين أنه لا يحق لهم دخول القلم ما إن تبدأ عملية فرز الأصوات. فما كان من الفريق إلا أن بحث عن قلم آخر في صور وافق على دخوله لمتابعة عملية الفرز. لكن يبدو أنّ هذه الحادثة كانت عرضية، حيث أفادت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات أنّ المراقبين المحليين ومندوبي الأحزاب قد تمكّنوا من مراقبة عملية فرز الأصوات في أقلام الاقتراع المشتملة ضمن العيّنة التي زارها المراقبون، ما خلا ٤٪ منها.

المراقبة المحلية والدولية

ما زال لبنان يعتبر رائداً في المنطقة على صعيد المراقبة المحلية للانتخابات. فقد تأسست الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات عام ١٩٩٦، وقامت بإدارة التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات منذ إنشائه عام ٢٠٠٥. وإلى جانب الجمعية اللبنانية، شاركت ٥٨ منظمة غير حكومية وثماني جامعات في عملية مراقبة الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٩، ضمن التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات.

مراقبون من المعهد الديمقراطي الوطني يتحدّثون إلى مراقب من الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات في المتن

راقبت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، منذ تأسيسها، أربع دورات انتخابية نيابية، دورتين للانتخابات البلدية، أربع انتخابات فرعية، وعدة انتخابات نقابية. لكنّ الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٩ تشكّل المرة الأولى التي ينصّ فيها القانون على حق المجموعات المحلية بمراقبة الانتخابات. ومن الأنشطة التي تطبّقها الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، إلى جانب نشاط مراقبة الانتخابات، مشاريع توعية الناخبين والمدافعة والضغط على المسؤولين. كما قامت الجمعية اللبنانية بعد انتخابات ٢٠٠٥، بصفتها عضواً مؤسساً للحملة المدنية للإصلاح

الانتخابي، بمبادرات مدافعة لتعديل القانون الانتخابي ليكون أكثر ديمقراطية وتماشياً مع المعايير الدولية. فدُعي المدير التنفيذي للجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات للمشاركة في اجتماعات لجنة الإدارة والعدل النيابية، أثناء دراستها لمشروع القانون الانتخابي لعام ٢٠٠٨؛ زد على أنّ الأمين العام الأسبق للجمعية، زياد بارود، قد عُيّن وزيراً للداخلية في تموز ٢٠٠٨.

مراقبون من المعهد الديمقراطي الوطني خارج مركز اقتراع في بيروت

بالنسبة للانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٩، كلّفت وزارة الداخلية وحدةَ تنسيق المراقبين باعتماد مجموعات المراقبة المحلية والدولية، والعمل كصلة وصل بين الجهتين. فاعتمدت وحدة تنسيق المراقبين ٢٢٩٤ مراقباً محلياً. إثر ذلك، تولّت الجهة المسؤولة عن المراقبة المحلية توزيع مراقبين ثابتين ومتنقلين غطوا ١٠٠٪ من مراكز الاقتراع. استخدم المراقبون المحليون نظام إبلاغ التقارير عن طريق الرسائل القصيرة عبر الخليوي، مما مكّنهم من الإبلاغ عن الحوادث التي اعتبرتها الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات حرجة في حينها خلال اليوم الانتخابي. فأدرج المسؤولون ١٠١٠ حادثة حرجة ضمن نظام تتبّع الرسائل، في خطوة تعتبر هي الأولى من نوعها في العالم العربي من حيث استخدام هذا النوع من التكنولوجيا على نطاق واسع، من أجل إصدار التقارير الفورية خلال اليوم الانتخابي. كما استضافت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات مراقبين من دول عربية أخرى كجزء من بعثة المراقبة الخاصة بها.

واجه مراقبو الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات والتحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات بعض المضايقات المتفرقة خلال اليوم الانتخابي، لكن الخطيرة في بعض الأحيان. فقد أفادت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات أنّ ١٤ مراقباً على الأقل تعرّضوا لمضايقات، وبالتحديد في ما يتعلق باستخدام كاميرات التصوير داخل أقلام الاقتراع. في الواقع، لم يكن كل من القانون الانتخابي ووزارة الداخلية والبلديات واضحين بشأن إمكانية استخدام آلات التصوير داخل الأقلام، حتى وإن كان من المعروف أنّ التقاط الصور طريقة من طرق توثيق الانتهاكات. في هذا السياق، تعرّض بعض المراقبين المحليين للتوقيف والاستجواب على يد عناصر قوى الأمن الداخلي إثر التقاط الصور أمام أبواب أحد مراكز الاقتراع؛ كما انهال عليهم بعض مناصري الأحزاب بالضرب لأنهم التقطوا لهم صوراً في وضع قد يكون مخالفاً للقانون؛ كذلك لجأ بعض المشاركين في الحملات الانتخابية إلى الترهيب والتخويف عن طريق الاعتداءات الكلامية. فضلاً عن ذلك، مُنع مراقبون من مراقبة إجراءات فرز الأصوات؛ كما سُجّلت حالة تحطيم للسيارات خلال صدام بين مناصري مرشّحين، امتعضوا من حضور المراقبين. وقد سُجّلت هذه المضايقات في دوائر عاليه، بعلبك–الهرمل، البترون، بنت جبيل، الشوف، كسروان، المتن، النبطية، صيدا، الزهراني وزغرتا.

أما المراقبون الدوليون، فقد راقبوا الانتخابات اللبنانية للمرة الأولى عام ٢٠٠٥. تمكّن مراقبون من الاتحاد الأوروبي من مراقبة الانتخابات النيابية التي جرت عام ٢٠٠٥، لكن من دون أن يستفيدوا من اعتماد كامل ورسمي من السلطات اللبنانية. مع إقرار القانون الانتخابي لعام ٢٠٠٨، قامت الحكومة اللبنانية، للمرة الأولى، بدعوة المراقبين الدوليين إلى مواكبة العملية الانتخابية. فتولت عدة منظمات دولية مراقبة الانتخابات إلى جانب المعهد الديمقراطي الوطني، نذكر منها جامعة الدول العربية، مركز كارتر، الاتحاد الأوروبي، المنظمة الدولية للفرنكوفونية وحكومة تركيا. من جهتها، اعتمدت وحدة تنسيق المراقبين ٢٢٥ مراقباً دولياً، ٥٢ زائراً خاصاً و٤٣ مترجماً. فنسّق المعهد الديمقراطي الوطني ومركز كارتر وبعثة الاتحاد الأوروبي الجهود التي بذلوها في مجال المراقبة، أملاً في تحقيق تغطية واسعة لمختلف المناطق وتنفيذ مراقبة فعالة لليوم الانتخابي. جدير بالذكر أنّ المراقبين الدوليين قد استُقبلوا بحفاوة في مختلف أنحاء البلاد، كما لم ترد أيّ شكوى عن تدخل في مسار عملهم.

التغطية الإعلامية في اليوم الانتخابي

تدعو المادة ٦٦ (ب) من القانون الانتخابي رقم ٢٠٠٨/٢٥ وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة الراغبة في تغطية عملية الاقتراع وإجراءات فرز الأصوات إلى التقدم بطلب لنيل وثيقة اعتماد خطي. فكان أن قامت وحدة تنسيق المراقبين باعتماد ٣٤٠١ صحافياً. وقد تمكّن الصحافيون المعتمدون من دخول أقلام الاقتراع ونقل التقارير عن مجريات العملية الانتخابية. لكن لم يخل الأمر من بعض الحوادث الفردية التي تعرّض خلالها صحافيون معتمدون للمضايقات، أو قام أعضاء هيئة القلم أو المسؤولون عن الأمن بمنعهم من دخول الأقلام. وقد لاحظ المراقبون أنّ الانتماء السياسي للوسيلة الإعلامية التي يعمل فيها الصحافي قد يؤثّر على طريقة المعاملة التي يلقاها من السلطة المسؤولة.

د. فترة ما بعد الانتخابات مباشرة

جدولة النتائج والإعلان عنها

بعد فرز الأصوات، نُقلت المواد المستخدمة في الاقتراع إلى لجان القيد التي قامت بفحص المحاضر التي أُعدّت عند الفرز، وأصدرت القرارات اللازمة. وما لبثت هذه المواد أن نُقلت إلى لجان قيد عليا، حيث خضعت النتائج للمراجعة والتصحيح (إذا دعت الحاجة) والجدولة. فكانت لجان القيد العليا مسؤولة عن ملء جدول يبيّن إجمالي عدد الأصوات التي أدلى بها الناخبون في الدائرة الانتخابية ككل، إلى جانب بطاقات الاقتراع البيضاء والملغاة. رغم ذلك، امتنعت لجان القيد العليا في جبيل، النبطية، صيدا، زحلة والزهراني عن ملء الجداول بخاناتها كافة، بحيث باتت النتائج الرسمية ناقصة في هذه الدوائر الانتخابية[٢٤]. أخيراً، أُرسلت النتائج إلى المحافظة حيث وقّع المحافظ أو القائمقام على بيان أثبت فيه صحّة النتائج، قبل أن تُرسل من جديد إلى وزارة الداخلية والبلديات في بيروت. بعد ذلك، أُرسلت أوراق الاقتراع إلى المصرف المركزي في لبنان، حيث من المقرّر أن تُودع لمدة ثلاثة أشهر بعد اليوم الانتخابي. وقد لاحظ المراقبون أنّ عملية تسليم محاضر النتائج الصادرة عن أقلام الاقتراع والمواد الانتخابية الحساسة قد جرت في جوّ من حسن الإدارة والشفافية بشكل عام.

تولى الوزير بارود الإعلان عن النتائج الرسمية ضمن سلسلة من المؤتمرات الصحفية انعقدت يوم ٨ حزيران، بعد مراجعة النتائج الواردة من الدوائر الانتخابية. بحلول عصر ٨ حزيران، كان قد تمّ الإعلان عن النتائج على صعيد الوطن ككل، وما لبثت أن أُدرجت على الموقع الإلكتروني للوزارة على مستوى الدوائر الانتخابية. لكنّ النتائج حُذفت بعد ذلك خلال الفترة التي تلت الانتخابات مباشرة، بغية إجراء بعض التعديلات، ثم أعيد نشرها في نهاية الأمر على مستوى الدائرة الانتخابية وقلم الاقتراع. في الواقع، يمكن القول إنّ البيانات الكاملة لدوائر جبيل، النبطية، صيدا، زحلة والزهراني (بما في ذلك إجمالي عدد الأصوات المشاركة، أوراق الاقتراع الملغاة والأوراق البيضاء) لم تكن منشورة على الموقع الالكتروني للوزارة حتى في تشرين الثاني ٢٠٠٩؛ ويبدو، انطلاقاً من المقابلات التي أجريت مع وزارة الداخلية والبلديات، أنّ موعد نشر هذه المعلومات ليس واضحاً بعد.

نتائج الانتخابات

حقق فريق ١٤ آذار وحلفاؤه نصراً بفوزه بـ٧١ مقعداً، فيما فازت المعارضة بـ٥٧ مقعداً. فانتُخب ٤٧ نائباً جديداً (٣٧٪) في المجلس

٢٤ بالنسبة لجبيل، صيدا، زحلة والزهراني، لم تُنشر البيانات المتعلقة بالعدد الإجمالي للأصوات المشاركة أو أوراق الاقتراع الملغاة أو البيضاء. بالنسبة للنبطية، لم تُنشر البيانات المتعلقة بالعدد الإجمالي للأصوات التي أدلي بها.

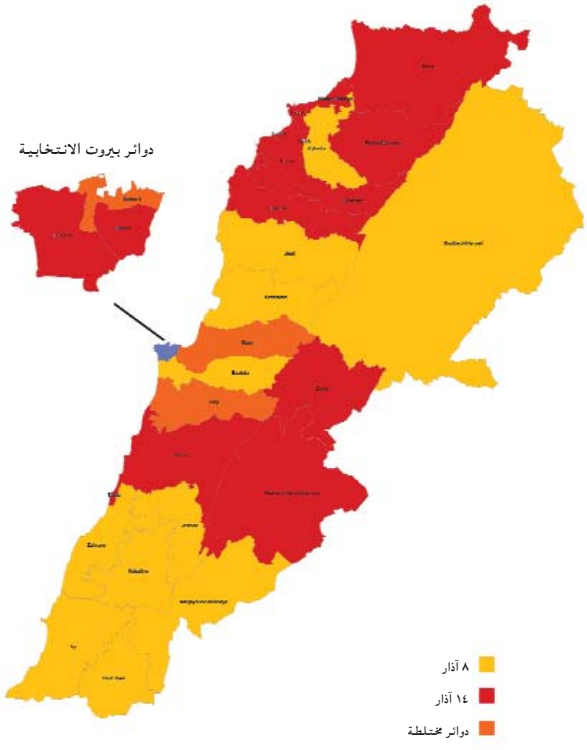

النيابي لعام ٢٠٠٩، منهم ٣٨ (٣٠٪ من المجلس النيابي) للمرة الأولى. من هؤلاء النواب الجدد، ١٨ يتحدّرون من عائلات سياسية، و٢٩ من عائلات لم يسبق أن تمثّلت في المناصب السياسية. أما عدد المقاعد التي تشغلها النساء، فانخفض من ستة إلى أربعة، بحيث لم تعد النساء يمثّلن إلا ٣٪ من المجلس النيابي الجديد في لبنان[٢٥]. في هذا السياق، من النساء الأربع اللواتي وصلن إلى البرلمان، إحداهنّ انتخبت نائباً للمرة الأولى، بعد أن كان والدها وجدّاها نواباً من قبلها، وتعرّض والدها للاغتيال.

جدير بالذكر أنّ بعض الأحزاب التي لم تكن ممثّلة في برلمان العام ٢٠٠٥ قد نالت مقاعد في العام ٢٠٠٩، منها الجماعة الإسلامية (١٤ آذار)، الحزب الديمقراطي اللبناني (٨ آذار)، تيار المردة (٨ آذار)، حزب الوطنيين الأحرار (١٤ آذار)، حزب الشباب الوطني (متحالف مع ١٤ آذار) وحزب التضامن (٨ آذار). أما الأحزاب التي لم تعد ممثلة في البرلمان الجديد فهي: حركة التجدد الديمقراطي (١٤ آذار)، حركة الاستقلال (١٤ آذار) والتنظيم الشعبي الناصري (٨ آذار). فضلاً عن ذلك، كشفت النتائج عن زيادة ملحوظة في مستوى التصويت الذي نالته القوى المسيحية في فريق ١٤ آذار (من ٣٠٪ تقريباً عام ٢٠٠٥ إلى ٥٠٪ عام ٢٠٠٩)، مقابل انخفاض في دعم المرشّحين المدعومين من التيار الوطني الحر (من ٧٠٪ تقريباً عام ٢٠٠٥ إلى ٥٠٪)[٢٦].

إثر الإعلان عن نتائج الانتخابات، بدأت وزارة الداخلية والبلديات تبثّ إعلانات تلفزيونية وتنشر ملصقات، تؤكّد فيها على أنّ كل مواطن فائز في هذه الانتخابات، محافظة بذلك على موقفها المحايد ومشجعة على إشاعة جوّ من الهدوء بعد الانتخابات.

البتّ في النزاعات/الشكاوى الانتخابية

يمكن للمرشّحين الخاسرين أن يطعنوا في نتائج الانتخابات ضمن الدائرة الانتخابية التي ترشّحوا فيها، عن طريق تقديم طعن لدى المجلس الدستوري. يحقّ للنائب الذي رُفع طعن بحقه أن يطّلع على كامل تفاصيل الملف، كما يحق له تقديم الأدلة التي تدعم قضيته خلال ١٥ يوماً بعد انتهاء مهلة تقديم الطعون. فإذا اعتبر المجلس الدستوري أنّ الطعن قائم على أساس سليم، يمكنه إما إبطال نتيجة الانتخابات للمقعد المعنيّ وإما إلغاء نيابة النائب المنتخب، معلناً عن اسم النائب البديل، وهذا الأخير قد لا يكون المرشّح الذي رفع الطعن نفسه. كما يمكن للمجلس الدستوري أن يلغي نتيجة الانتخابات للمقعد المعنيّ ثم يدعو إلى تنظيم انتخابات فرعية لانتخاب نائب جديد.

أما المهلة النهائية لتقديم الطعون فهي ٨ تموز ٢٠٠٩، أي بعد ثلاثين يوماً من الإعلان عن النتائج الرسمية. فكان أن تقدّم ١٩ مرشّحاً بطعون، وأكثرهم في دائرتي المتن وزحلة اللتين شهدتا تنافساً حامياً. في هذا السياق، يفرد الجدول التالي لائحة بالطعون التي تقدّم بها

٢٥ من بين المرشحين المسجلين البالغ عددهم ٥٩٧ مرشحاً، بلغ عدد النساء ١٢ فقط (٢٪).
٢٦ راجع الملحق الأول للاطلاع على نتائج الانتخابات كاملة وفقاً للدائرة الانتخابية.

المرشّحون إلى المجلس الدستوري. أخذ رئيس المجلس النيابي ووزير الداخلية علماً بالطعون المرفوعة، وكان على وزارة الداخلية والبلديات وهيئة الإشراف على الحملة الانتخابية تزويد المجلس الدستوري بكافة الوثائق المتعلقة بالقضايا المرفوعة. وقد تعلّقت معظم الطعون بانتهاكات مرتبطة بشراء الأصوات، والقدح والذم وتشويه للسمعة في وسائل الإعلام، ونقل غير مشروع لقيد الناخبين من دائرة انتخابية إلى أخرى.

عيّن رئيس المجلس الدستوري عضوين من المجلس لمراجعة كل طعن، وأمهلهما ثلاثة أشهر من تاريخ تسلّمهما القضية لإصدار مسودّة تقرير، وفقاً لهيكلية العمل القانونية المعمول بها. عند استلام هذه التقارير، دعا رئيس المجلس إلى عقد جلسة للتداول في هذه الطعون، بهدف التوصل إلى قرار خلال ستة أسابيع تقريباً. في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٩، ردّ المجلس الدستوري الطعون التسعة عشر كلها بشكل رسمي، بإجماع أعضائه العشرة ودون تسجيل أي تحفّظ.

الشكاوى المرفوعة إلى المجلس الدستوري				
المرشح صاحب الشكوى	الانتماء الحزبي	الدائرة الانتخابية	النائب المقدّم بحقه الشكوى	الانتماء الحزبي
مخايل الضاهر	٨ آذار	عكار	هادي حبيش	تيار المستقبل
رشيد الضاهر	مستقل	عكار	هادي حبيش	تيار المستقبل
عدنان عرقجي	٨ آذار	بيروت الثانية	نهاد المشنوق	تيار المستقبل
حسن يعقوب	الكتلة الشعبية	زحلة	عقاب صقر	كتلة زحلة بالقلب
عجاج حداد	مستقل	جزين	عصام صوايا	التيار الوطني الحر
الياس سكاف	الكتلة الشعبية	زحلة	نقولا فتوش	كتلة زحلة بالقلب
فؤاد الترك	الكتلة الشعبية	زحلة	طوني أبو خاطر	القوات اللبنانية
سليم عون	التيار الوطني الحر	زحلة	إيلي ماروني	حزب الكتائب
رضا الميس	الكتلة الشعبية	زحلة	عاصم عراجي	كتلة زحلة بالقلب
كميل المعلوف	الكتلة الشعبية	زحلة	جوزيف المعلوف	القوات اللبنانية
غسان الرحباني	التيار الوطني الحر	المتن	ميشال المر	مستقل
غسان الأشقر	الحزب السوري القومي الاجتماعي	المتن	سامي الجميل	حزب الكتائب
نقولا صحناوي	التيار الوطني الحر	بيروت الأولى	ميشال فرعون	١٤ آذار
رامي عليق	مستقل	جبيل	عباس هاشم	التيار الوطني الحر
سركيس سركيس	مستقل	المتن	نبيل نقولا	التيار الوطني الحر
الياس مخيبر	١٤ آذار	المتن	غسان مخيبر	التيار الوطني الحر
إميل كنعان	١٤ آذار	المتن	إبراهيم كنعان	التيار الوطني الحر
		المتن	نبيل نقولا	التيار الوطني الحر
		المتن	سليم سلهب	التيار الوطني الحر
		المتن	غسان الأشقر	الحزب السوري القومي الاجتماعي
إدي أبي اللمع	القوات اللبنانية	المتن	سليم سلهب	التيار الوطني الحر
إيلي كرامي	حزب الكتائب	المتن	إدغار معلوف	التيار الوطني الحر

واكب المعهد الديمقراطي الوطني عملية البتّ في الطعون. فأشارت الاجتماعات التي جمعت المراقبين بأعضاء المجلس الدستوري إلى أنّ عملية جمع الأدلة ومراجعة الطعون جرت بانسيابية وهدوء، رغم تسجيل بعض التأخير.

تشكّل المجلس الدستوري قبل أقل من أسبوعين على موعد الانتخابات في ٧ حزيران ٢٠٠٩. ومن أولى مهامه كانت إبطال الطعون المعلّقة منذ انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠٠٧ الفرعية، بما أنّ المجلس الدستوري الأخير قد انحلّ عام ٢٠٠٥ قبل أن يتمكّن من إصدار قرار بشأن الطعون الانتخابية المرفوعة آنذاك. ورغم أنّ الحكم النهائي في هذا الإطار قد صدر بعد انتهاء ولاية برلمان ٢٠٠٥، إلا أنّ المجلس أبطل الطعون وصادق على القرارات الصادرة عن برلمان ٢٠٠٥.

سادساً. التوصيات

تعزيز المؤسسات الديمقراطية

إنّ نسبة المشاركة المرتفعة في الانتخابات وحسن تنظيمها بشكل عام والمنافسة السياسية المحتدمة، كلها مؤشرات تدلّ على أنّ المسؤولين الرسميين والناخبين قد اعتبروا الانتخابات النيابية التي نُظّمت عام ٢٠٠٩ فرصةً لرسم مستقبل البلاد، وآلية لمعالجة الاختلافات السياسية وحلّها بالطرق السلمية. في لبنان، تحتلّ مسألة تعزيز آليات الحلّ السلمي للنزاعات المرتبة الأولى في سلم الأولويات.

إطار العمل الانتخابي

مراجعة النظام الانتخابي وطريقة تقسيم الدوائر الانتخابية. لقد تطوّر النظام الطائفي في لبنان كآلية لحماية حقوق المجموعات المذهبية. غير أنّ عدداً من القادة السياسيين وناشطي المجتمع المدني في لبنان باتوا يشدّدون، بشكل متزايد، على ضرورة اعتماد أطر تمثيلية جديدة تضاف إلى النظام الطائفي، كنظام التمثيل النسبي. وقد شجعت البعثة على استمرار النقاش حول الإصلاح الانتخابي، وفقاً لتوصيات الرئيس ميشال سليمان ووزير الداخلية زياد بارود وهيئة الإشراف على الحملة الانتخابية والحملة المدنية للإصلاح الانتخابي وغيرها من الجهات المعنية.

يعرف التمثيل النسبي، وهو نظام انتخابي يمنح المقاعد وفقاً لنسبة الأصوات التي تنالها اللوائح، بأنه وسيلة من الوسائل المستخدمة لفتح أبواب المجلس النيابي أمام مجموعة أكثر تنوعاً من القوى السياسية الفاعلة، والتي تجذب قاعدة أوسع من الناخبين. أما النظام الأكثري البسيط المعتمد حالياً، فيشجع على هيمنة الأحزاب المغالية في الطائفية، ويعرقل فوز المرشّحين المستقلين والأحزاب الأصغر حجماً غير المنضمة إلى اللوائح الحزبية الأساسية. في هذا الإطار، من شأن العمل بنظام التمثيل النسبي، وفقاً لتوصيات لجنة فؤاد بطرس، وحتى إن اقتصر ذلك على عدد محدّد من المقاعد النيابية فقط، أن يشجع الأحزاب الأصغر حجماً والنساء والمرشحين المستقلين على دخول المجلس النيابي. لذا إن طبّق لبنان نظام التمثيل النسبي إما على الصعيد الوطني وإما في الدوائر الانتخابية الكبرى كالمحافظة، فمن المحتمل أن يزداد تأثير البرامج السياسية الوطنية على النظام السياسي في لبنان؛ حيث يصبح من واجب المرشّحين استمالة قاعدة أكبر وأكثر تنوعاً من الأشخاص، عوضاً عن الاعتماد على المجموعات الطائفية المحلية المركّزة.

بأية حال، يجب أن تفكّر الحكومة اللبنانية في مراجعة عميقة للخريطة الانتخابية للبلاد والنظام الانتخابي المعتمد من خلال إجراء استشارات معمّقة مع كافة الأحزاب السياسية والخبراء الانتخابيين ومجموعات المجتمع المدني ذات الصلة. حتى لو لم تتغير البنية الأساسية للنظام، فمن واجب السلطات أن تعيد رسم حدود الدوائر الانتخابية وتوزّع المقاعد بحيث يصبح عدد الناخبين عن كل مقعد متساوياً إجمالاً في الدوائر الانتخابية كافة.

إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات. إنّ الهيئات المستقلة للانتخابات مؤسسات شائعة في الأنظمة الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم؛ ومن شأن إنشاء هذه الهيئة أن ينظّم الخطوات المهمة التي اتّخذتها وزارة الداخلية والبلديات وهيئة الإشراف على الحملة الانتخابية في الانتخابات اللبنانية الأخيرة. في هذا الإطار، يجدر بالحكومة اللبنانية أن تتعمّق في إمكانية تحويل هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية إلى هيئة انتخابية مستقلة ذات صلاحية قضائية، تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية لإدارة العملية الانتخابية والإشراف عليها، تماماً كما أوصت به لجنة بطرس، على غرار نموذج المكسيك في التسعينات. من جهتهم، أفاد الخبراء في الشؤون الانتخابية اللبنانية أنّ إنشاء هيئة مستقلة سيكون الآلية الأفضل لضمان نزاهة الانتخابات وحياديتها، وللنأي بالعملية الانتخابية عن تأثير السياسة. من هنا، إنّ تحويل هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية إلى كيان مستقل تماماً يمكن أن يضيف إلى الإدارة الانتخابية الحالية، بكل ما تمتاز به من شفافية واحترافية، قدراً من المصداقية في نظر الشعب.

لكن لما كانت السلطات اللبنانية لا تستطيع في الوقت الراهن إنشاء هيئة مستقلة تماماً، لها صلاحياتها القضائية الخاصة، فعليها أن تعمد فوراً إلى تطوير إطار العمل المطبّق حالياً المتعلق برفع الشكاوى والبت فيها، على اختلاف مراحل العملية الانتخابية. أما سبيلها إلى ذلك، فمن خلال إضفاء المزيد من الشفافية على هذه العملية. إنّ السلطة المسؤولة حالياً عن الشكاوى المسجّلة في فترة تنظيم الحملات وخلال اليوم الانتخابي هي المحاكم الجنائية ومحكمة المطبوعات ومجلس شورى الدولة. لكن من عيوب هذا النظام هو اعتباره مبهماً ومسيّساً بنظر الكثيرين. لذا، من واجب السلطات اللبنانية بذل الجهود لتحسين صورة السلطة القضائية، بحيث تحظى بثقة المواطنين والمرشحين على السواء، وتمارس عملها في المجال السياسي، لا سيما في ما يختص بالنزاعات الانتخابية، بطريقة غير منحازة.

المباشرة بعملية "إلغاء الطائفية السياسية". تماشياً مع الدستور اللبناني الذي يدعو إلى تطبيق خطة انتقالية للانتهاء من الطائفية السياسية، يجب أن يبدأ المسؤولون اللبنانيون وممثّلو المجتمع المدني على السواء عملية الانتقال من نظام طائفي صرف إلى نظام لا يودع قدراً كبيراً من السلطة في أيدي النخب المذهبية. من هنا، يجب أن يرأس رئيس الجمهورية، بموجب المادة ٩٥ من الدستور، لجنة وطنية تضمّ رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب والخبراء وقادة المجتمع المدني، هدفها دراسة الوسائل الممكنة لإلغاء الطائفية السياسية واقتراح خطة انتقالية وتطبيقها.

تعزيز مشاركة المرأة في السياسة. يعتبر مستوى تمثيل المرأة في مجلس النواب اللبناني متدنياً عن مستويات مختلف أنحاء العالم؛ لا بل إنّ معدّل مشاركة المرأة اللبنانية في السياسة هو من أدنى المعدّلات في العالم العربي. ورغم الانخفاض في عدد المقاعد النيابية التي تحصل عليها النساء، إلا أنهنّ ناشطات في بقية جوانب العملية الانتخابية؛ فقد عملن كموظفات في أقلام الاقتراع (للمرة الأولى) وتسلّمن مناصب أساسية في أحزابهنّ السياسية. لكن مع العمل على تطبيق إصلاحات أخرى في المجال الانتخابي، يجب التركيز على الوسائل المناسبة لزيادة مشاركة النساء في السياسة، وذلك في المجالس المنتخبة وقيادة الأحزاب السياسية والحكومة والإدارة الانتخابية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتعمّق السلطات اللبنانية في خبرات بقية الدول التي سبق وطبّقت آليات لتحقيق زيادات ملحوظة في عدد النساء المنتخبات على المستويات البلدية والوطنية. ففي العراق، طبّق المسؤولون كوتا تضمن فوز النساء بربع المقاعد النيابية والبلدية. وفي مصر، أقرّ المسؤولون أخيراً قانوناً يضمن للنساء ١٢٪ من مقاعد الهيئة التشريعية. أما في المغرب، فقد وقّعت الأحزاب السياسية عام ٢٠٠٢ على ميثاق يضمن للمرشّحات ٣٠ مقعداً (١٠٪) على لائحة وطنية خاصة. كما أقرّ المغرب، على المستوى البلدي، كوتا بلغت ١٢٪ كحد أدنى للتمثيل النسائي. جدير بالذكر أنّ النساء في المغرب قد نجحن في تجاوز هذه الحصص النسبية سواء على الصعيد الوطني أم البلدي. من هذا المنطلق، لا يمكن زيادة مشاركة المرأة في السياسة بشكل فعال وعضوي، إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار إطار العمل السياسي والانتخابي والثقافي في لبنان.

تفعيل أنظمة تمويل الحملات والإنفاق الانتخابي. لتحسين أنظمة تمويل الحملات والإنفاق الانتخابي، يوصي المعهد الديمقراطي الوطني بإجراء الإصلاحات التالية:

- تحديد مدة زمنية موحّدة لتنظيم حملات جميع المرشّحين؛
- سدّ الثغرات التي تتيح للمرشحين أو لأفراد أسرهم فتح حسابات مصرفية متعددة خاضعة لحماية قانون السرية المصرفية اللبناني؛
- الاشتراط على المرشّحين بالكشف عن كافة مداخيلهم وأصولهم داخل لبنان وخارجه، فضلاً عن المداخيل والأصول الخاصة بأفراد أسرهم المقرّبين؛
- الاشتراط على المرشّحين بالكشف عن المداخيل المرتبطة بالشركات والمؤسسات التي يملكون تأثيراً قوياً عليها، والمتوقع أن تساهم في حملاتهم؛
- تعزيز وصول المواطنين إلى المعلومات المتعلقة بأنظمة تمويل الحملات، على غرار التقارير التي تكشف حسابات حملات المرشّحين.

فضلاً عن ذلك، لا يعتبر أي قانون قوياً إلا إذا تمّ تطبيقه فعلياً؛ بالتالي، يوصي المعهد الديمقراطي الوطني بتمكين هيئة مستقلة جديدة للانتخابات أو هيئة قضائية أخرى، عن طريق منحها صلاحيةً قضائية للبتّ في الانتهاكات التي تطال أنظمة تمويل الحملات والإنفاق الانتخابي.

التصويت في مكان السكن. يجب أن تفكّر السلطات اللبنانية في مراجعة النظام الحالي، بشكل يتيح للناخبين التصويت في مكان إقامتهم. فمن شأن السماح للناخبين بالتصويت في مكان سكنهم عوضاً عن مسقط رأسهم أن يساعد في التخفيف من العبء اللوجستي الذي نتج في انتخابات العام ٢٠٠٩ جرّاء إدارة زحمة السير ومسؤولية فرض الأمن. زد على أنّ هذا الإصلاح الانتخابي سيقلّص دور الأحزاب السياسية وحملات المرشّحين التي تنقل الناخبين في اليوم الانتخابي، مما يفتح المجال أمام ممارسة الضغط على الناخبين والاحتيال.

خفض سنّ الاقتراع. يجب أن تتّخذ السلطات اللبنانية الخطوات المتبقية اللازمة لتعديل الدستور وخفض سنّ الاقتراع من ٢١ إلى ١٨ سنة. يتطلّب هذا الأمر، بالتحديد، تصويتاً ثانياً من المجلس النيابي على النص النهائي للتعديل الذي وافق عليه مجلس الوزراء، كما يفرض أن يوقّع كل من رئيسي الجمهورية والحكومة على إصدار التعديل ونشره.

تطبيق آليات التصويت لغير المقيمين. أرجأ القانون الانتخابي لعام ٢٠٠٨ تصويت اللبنانيين غير المقيمين حتى العام ٢٠١٣، عازياً السبب إلى تحديات لوجستية. في هذا السياق، يوصي المعهد الديمقراطي الوطني بالتنسيق والتخطيط الاستراتيجي قبل الانتخابات النيابية القادمة، بحيث يحصل الناخبون المغتربون على إمكانية التصويت في البلدان التي يقيمون فيها. فبالنظر إلى العدد الكبير للمغتربين الذين وصلوا إلى البلاد للمشاركة في انتخابات ٢٠٠٩، والدور الملحوظ الذي أدّته الأحزاب لتسهيل رحلاتهم، من الضروري تطبيق القانون الذي يتيح التصويت خارج البلاد لغير المقيمين قبل انتخابات ٢٠١٣ النيابية.

منح عناصر القوى الأمنية الحق بالتصويت. رغم الحجة القائلة بضرورة حرمان عناصر الشرطة والعسكريين من حقهم بالتصويت، استناداً إلى مبدأ محافظة القوى الأمنية على الحيادية السياسية، إلا أنّ منع العسكريين من التصويت لا يحول دون التزامهم بموقف سياسي معيّن، بل يجرّدهم بكل بساطة من واجبهم المدني الذي يتيح لهم التعبير عن موقفهم من خلال صندوق الاقتراع. فمبدأ الاقتراع العام يقوم على حقّ كل مواطن بالتعبير عن رأيه وخياره السياسي من خلال الإدلاء بصوته في الانتخابات. أما حرمان عناصر الأمن الداخلي والجيش اللبناني من التصويت، فينتهك هذا المبدأ. من هنا، يوصي المعهد الديمقراطي الوطني بتعديل القانون الانتخابي بحيث تحصل عناصر القوى الأمنية على الحق بالتصويت، إلى جانب تطبيق التدابير المناسبة لضمان حقهم بسرية التصويت كأفراد.

إجراءات التصويت

اعتماد بطاقة اقتراع رسمية، موحّدة ومطبوعة سلفاً. يوصي المعهد الديمقراطي الوطني، وفقاً للمعايير الدولية، باعتماد بطاقة اقتراع رسمية، موحّدة ومطبوعة سلفاً. إنّ غياب هذا النوع من بطاقات الاقتراع يفضي بأكثرية الناخبين إلى التصويت ببطاقات اقتراع مطبوعة من قبل الأحزاب السياسية، يوزّعها مندوبوها، مما يعرّض سرية التصويت للخطر ويعزّز سلطة النخب السياسية، كما يفتح المجال أمام عقد الصفقات والخضوع لتأثيرات سياسية غير مشروعة.

تعزيز الاستجابة إلى حاجات الناخبين المعوّقين. يجب تطبيق القانون الذي يضمن تسهيل وصول الأشخاص المعوّقين إلى مراكز الاقتراع كافة، وذلك قبل تنظيم الدورة الانتخابية المقبلة. أما في حال لم تكن الحكومة قادرة على تسهيل وصول الناخبين المعوّقين إلى كافة المراكز، فلا بدّ من اتخاذ الخطوات اللازمة لتحديد عدد مراكز الاقتراع المجهزة لاستقبال الناخبين المعوّقين في كل دائرة انتخابية، على نحوٍ يسمح لهم بالتصويت.

تحديد السلطة المسؤولة عن أقلام الاقتراع. مع أنّ انتخابات العام ٢٠٠٩ قد أديرت بشكل حسن، لقد ظهرت بعض التحديات الإدارية الناتجة جزئياً عن نسبة المشاركة العالية في الانتخابات، ولأنّ المسؤولين كانوا يعملون وفق قانون انتخابي جديد. في هذا الإطار، من التحسينات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار:

- تحديد السلطة المسؤولة عن إدارة مراكز الاقتراع من خلال تعيين مسؤول مدني كرئيس للمركز؛
- الحرص على توافر العدد المناسب من الموظفين في أقلام الاقتراع؛
- منع مندوبي الأحزاب من تنظيم الحملات الانتخابية داخل أقلام الاقتراع.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد رئيس مركز الاقتراع في معالجة الشكاوى والأسئلة التي ترد من الناخبين ومندوبي الأحزاب والمراقبين، من خلال الوقوف على مشاكلهم ومعاينتها، فإحالتها بطريقة منظمة إلى وزارة الداخلية والبلديات.

زيادة عدد أعضاء هيئة القلم في كل قلم اقتراع. لتحسين تنظيم الأقلام وإدارة العملية الانتخابية، يوصي المعهد الديمقراطي الوطني بما يلي:

- توزيع عدد إضافي من الموظفين على مختلف أقلام الاقتراع المتوقع أن تستقبل نسبة عالية من الناخبين؛ في هذا الإطار، يجب أن توضّح وزارة الداخلية والبلديات للقائمقام كيف يوزّع أعضاء هيئة القلم استناداً لنسب مشاركة الناخبين المتوقعة. ويمكن التغلب على مشكلة النقص في أعضاء هيئة القلم من خلال التوزيع الاستراتيجي للعاملين المتوافرين؛
- توسيع المعايير التقليدية المعتمدة لتعيين أعضاء هيئة القلم، بحيث تشمل طلاب الجامعات وأفراد من القطاع الخاص، في سبيل زيادة عدد أعضاء هيئة القلم؛
- تدريب عدد متساوٍ من الرجال والنساء للعمل داخل أقلام الاقتراع. فمن شأن الوصول إلى المناصفة أن يزيد العدد الإجمالي لأعضاء هيئة القلم.

تطبيق برنامج أكثر فعالية لتدريب المسؤولين عن أقلام الاقتراع. من الأرجح أن يُطبّق قانون انتخابي جديد خلال الانتخابات النيابية عام ٢٠١٣، مما يدعو إلى تطبيق برنامج أكثر فعالية لتدريب المسؤولين عن أقلام الاقتراع. في هذا الإطار، توصي البعثة بتنظيم تدريب لمختلف فئات العاملين في الانتخابات، بحيث تُنقل المعلومات إلى العاملين في الأقلام بشكل أوضح. بالإضافة إلى ذلك، يجب تقييم العاملين في الأقلام خلال جلسات التدريب لاختبار مستوى معارفهم.

توضيح دور قوى الأمن. مع أنّ بعثة المراقبة المنتدبة من المعهد الديمقراطي الوطني قد أثنت على فعالية القوى الأمنية وأهمية التنظيم اللوجستي والدور الإيجابي الذي أدّته عناصر الجيش وقوى الأمن الداخلي، إلا أنّ المراقبين سجّلوا حالات أدّت فيها القوى الأمنية داخل الأقلام دوراً ناشطاً أكثر مما كان منصوصاً عليه في القانون، وحالات أخرى امتنعت فيها عن ضبط الحشود. لذا لا بد من حصر دور الجيش وقوى الأمن الداخلي، في الانتخابات القادمة، بضبط الأمن وإدارة صفوف الناخبين، على أن يتولى المسؤولون عن الانتخابات تنظيم الوضع داخل الأقلام، فلا يطلبون تدخل قوى الأمن إلا عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. فضلاً عن ذلك، توصي البعثة بضرورة خضوع عناصر الجيش وقوى الأمن الداخلي لتدريب خاص حول إدارة طوابير الناخبين، وحصولهم على المواد اللازمة لمساعدتهم في أداء هذا الدور، كالشريط الفاصل والحواجز المناسبة.

توسيع نطاق توعية الناخبين. يوصي المعهد الديمقراطي الوطني السلطة المعنية بإدارة الانتخابات بتنظيم حملة أوسع نطاقاً لتوعية الناخبين، قبيل إجراء الانتخابات المقبلة. كما توصي البعثة، تحديداً، بأن تستغل سلطة إدارة الانتخابات ساعات البث الثلاث التي خصّصها القانون الانتخابي ٢٠٠٨، من أجل إعداد برامج التوعية المنتجة حكومياً. فضلاً عن ذلك، يجب أن تُوزّع منشورات لتوعية الناخبين في كل مكان، فتكون ظاهرة بوضوح في كل مركز اقتراع وعند مدخل كل قلم، وأن تُلصَق الصور التي توضّح طبيعة إجراءات التصويت بشكلٍ يوجّه الناخبين ويزوّدهم بالمعلومات اللازمة حيال كيفية تطبيق الإجراءات الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، يجب نشر برامج التوعية المدنية ومعلومات الناخبين في مرحلة مبكرة وفي مختلف أنحاء البلاد، بما في ذلك على المستوى المحلي والقروي. كما تدعو الحاجة إلى تنظيم حملات توعية هادفة للناخبين الذين يصوّتون للمرة الأولى في المستقبل.

مأسسة عملية المراقبة. إنّ الاعتماد الرسمي للمراقبين المحليين والدوليين للمرة الأولى في لبنان يشكّل خطوة إلى الأمام في مجال زيادة الثقة بالعملية الانتخابية وتعزيز شفافيتها. لذا يوصي المعهد الديمقراطي الوطني بإضفاء طابع أكثر مؤسساتية على المراقبين المحليين والدوليين خلال الانتخابات القادمة.

الإعداد للانتخابات البلدية لعام ٢٠١٠

تشكّل فترة ما بعد الانتخابات، في الواقع، بداية دورة انتخابية جديدة، وهي تؤدي دوراً مهماً في تطبيق الدروس المستخلصة والتوصيات التي تدعو إلى إجراء إصلاحات انتخابية جديدة. فمن المقرّر أن ينظّم لبنان دورتين انتخابيتين خلال السنوات الأربع المقبلة – الانتخابات البلدية عام ٢٠١٠ والانتخابات النيابية عام ٢٠١٣ – وبالتالي فمن الضروري أن تستفيد السلطات اللبنانية والمجتمع المدني من فترة ما بعد الانتخابات، استعداداً للانتخابات القادمة. من جهتها، يجب أن تستثمر وزارة الداخلية والبلديات طاقاتها في برامج قادرة على تعزيز تطوّر موظفيها على الصعيدين المؤسساتي والمهني، إلى جانب التركيز على بناء المؤسسات وتعزيز استقلالية هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية وصلاحياتها. فضلاً عن ذلك، يجدر بالمجتمع المدني أن يستفيد من بيئة ما بعد الانتخابات لتطوير برنامج الإصلاحات التي ينادي بها، من خلال تنظيم المنتديات لمناقشة العِبَر المستخلصة وصياغة التوصيات ووضع سياسة مدافعة للضغط على الحكومة.

قامت بتحرير هذا التقرير المسؤولة عن إعداد التقارير في المعهد الديمقراطي الوطني– لبنان ديبرا بروان؛ وقد أثرى هذا التقرير بمساهماته وتنقيحاته كل من المستشار الأعلى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمدير الأعلى لمكتب المعهد الديمقراطي الوطني في لبنان جوزيف هول، مديرة بعثة المراقبة في لبنان سامانتا سموت، المستشار الأعلى في المعهد الديمقراطي الوطني مات فرومن والمدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد ليسلي كامبل. وقد صمّم التقرير المصمّم الطباعي والمسؤول عن الإنتاج في المعهد الديمقراطي الوطني، مارك رشدان، كما قامت بترجمته إلى اللغة العربية كل من ناتالي سليمان ونور الأسعد وسوزان قازان.

الملحق الأول

نبذة عن المعهد الديمقراطي الوطني

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية، تعمل في سبيل توطيد الديمقراطية ونشرها على نطاق واسع في العالم. ويوفر المعهدُ المساعدةَ العملية للقادة المدنيين والسياسيين، من أجل تنمية القيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية، مستعيناً بشبكة عالمية من الخبراء المتطوعين. ويتعاون أيضاً مع الديمقراطيين في كلّ أنحاء العالم، بهدف بناء المنظمات السياسية والمدنية، وصون نزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على المشاركة وتعزيز الشفافية والمساءلة في الحكم.

يعتمد النظام الديمقراطي على وجود هيئةٍ تشريعية تمثّل المواطنين وتراقب عمل السلطة التنفيذية، وسلطةٍ قضائية مستقلّة ترعى تطبيق حكم القانون، وأحزابٍ سياسية شفافة وخاضعة للمساءلة، وعلى قيام انتخاباتٍ تسمح للناخبين باختيار ممثليهم في مؤسسات الحكم بكلّ حرية. وفي إطار الجهود التي يبذلها المعهد للدفع باتجاه التنمية الديمقراطية، يدعم المؤسسات والإجراءات التي تساعد على إشاعة الديمقراطية.

بناء المنظمات السياسية والمدنية: يُساعد المعهد الديمقراطي الوطني على بناء المؤسسات الثابتة ذات القاعدة التمثلية العريضة، والمتميّزة بحسن تنظيمها، فتشكّل الدعامة الأساسية التي ترتكز عليها أيّ ثقافة مدنية عريقة. فالنظام الديمقراطي يبقى مرهوناً بقيام هذه المؤسسات التي تؤدي دور الوسيط باعتبارها الصوت الصارخ الذي يعبّر عن آراء المواطنين الواعين لقضاياهم، وتخلق روابط بينهم وبين حكوماتهم، وكذلك في ما بينهم، عبر توفير سبل المشاركة في السياسة العامة.

صون نزاهة الانتخابات: بما أنّ المعهد الديمقراطي الوطني يشجّع على إجراء انتخابات حرّة وديمقراطية، فقد طلبت منه بعض الأحزاب السياسية والحكومات دراسة القوانين الانتخابية ورفع التوصيات بشأن تحسينها. فضلاً عن ذلك، يقدّم المعهدُ للأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني المساعدةَ التقنية في مجال إدارة حملات توعية الناخبين وتنظيم برامج لمراقبة الانتخابات. ويُعرَف المعهد أيضاً بدوره الريادي في مجال مراقبة الانتخابات في العالم حيث سبق له أن شكّل بعثاتٍ دولية لمراقبة الانتخابات في عشرات الدول، حرصاً منه على أن تعكس نتائج الانتخابات فيها إرادة الشعب.

تعزيز الشفافية والمساءلة: يستجيب المعهد لطلباتٍ يتلقاها من رؤساء الحكومات والمجالس البرلمانية، ومن قادة الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني، بشأن الحصول على نصائح في مختلف الميادين، بدءاً بالإجراءات التشريعية، مروراً بتقديم الخدمات إلى جمهور الناخبين، وصولاً إلى إقامة توازنٍ في العلاقات بين المجتمع المدني والجناح العسكري في ظلّ النظام الديمقراطي. ويسعى المعهد في هذا الإطار إلى بناء قدرات الهيئات التشريعية ومؤسسات الحكم المحلي التي تنعم بقدرٍ من المهنية والمسؤولية والشفافية وبالقدرة على الاستجابة لمواطنيها.

يشكّل التعاون الدولي عاملاً أساسياً لترسيخ أسس الديمقراطية بشكلٍ فعلي وفعّال. وهو يرسل أيضاً باتجاه الديمقراطيات الجديدة والناشئة رسالةً ذات مدلول عميق مفادها أنّ الأنظمة الديمقراطية يمكن أن تعتمد على حلفاء دوليين وعلى سندٍ قوي في الوقت الذي تبقى فيه الأنظمة الاستبدادية معزولةً، لخشيتها من مواجهة العالم الخارجي. لقد اتخذ المعهد الديمقراطي الوطني مقراً له في العاصمة واشنطن وأنشأ مكاتب ميدانية في كلّ مناطق العالم. وهو، إلى جانب الإفادة من مهارات موظفيه، يستعين بخبراء متطوعين من مختلف أنحاء العالم، يُشهَد للكثيرين منهم بنضالهم الطويل من أجل إرساء الديمقراطية في بلدانهم، وبمشاركة الآخرين آراءهم القيّمة في مجال التنمية الديمقراطية.

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

الملحق الثاني

بعثة المراقبين الدوليين لأمد قصير

فريق رؤساء البعثة

جون سنونو
عضو أسبق في مجلس الشيوخ
الولايات المتحدة

روبن كارناهان
وزيرة خارجية ولاية ميسوري
الولايات المتحدة

فرانك ويزنر
سفير أميركي أسبق في مصر والهند
الولايات المتحدة

أودري مكلفلن
رئيسة سابقة للحزب الديمقراطي الجديد
كندا

فريق قادة البعثة

ليسلي كامبل
المستشار الأعلى والمدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعهد الديمقراطي الوطني
كندا

أحمد هرزاني
رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
المغرب

بول ديوار
عضو في البرلمان
كندا

إيميكا إيهديوها
قائد كتلة الأكثرية في مجلس النواب
نيجيريا

يوجين إدنبرغ
اللجنة التنفيذية، مجلس الإدارة، المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

بريجيتا أولسن
عضو في البرلمان
السويد

نيفين غاي إرباتور
عضو في البرلمان
تركيا

نانسي سودربرغ
سفيرة سابقة لدى الأمم المتحدة
الولايات المتحدة

البعثة

بول أدامز
المدير التنفيذي لشركة "إيكوس" للأبحاث
كندا

الشيخ سيد أحمد ولد بابامين
الرئيس السابق لهيئة الانتخابات الوطنية المستقلة
موريتانيا

غرايم بانرمان
الباحث المساعد، معهد الشرق الأوسط
الولايات المتحدة

دانيال برومبرغ
مدير مبادرة العالم الإسلامي، المعهد الأميركي للسلام
الولايات المتحدة

بيري كاماك
عضو رفيع في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ
الولايات المتحدة

ج. سكوت كاربنتر
باحث زائر، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى
الولايات المتحدة

آنا شافيز
مستشارة اتصالات
الولايات المتحدة

إليزابيث كلارك
المسؤولة السابقة في السلك الديبلوماسي
الولايات المتحدة

كايتي كروك
مديرة البرامج، المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

جفارينا دجوهان
نائب الأمينة العامة لحزب اليقظة الوطني سابقاً
أندونيسيا

كارن فاريل
مسؤولة عليا عن البرامج، صندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية
الولايات المتحدة

ديفيد فرنش
المدير التنفيذي الأسبق، مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية
المملكة المتحدة

ماثيو فرومن
المستشار الأعلى، المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

كاثي غيست
مديرة الشؤون العامة، المعهد الديمقراطي الوطني،
الولايات المتحدة

جاي غزال
مدير "غزال وشركائه" (شركة محدودة المسؤولية)
الولايات المتحدة

جوزيف هول
المستشار الأعلى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ المدير الأعلى المقيم، لبنان، المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

ستيفن هايدمان
نائب رئيس المعهد الأميركي للسلام
الولايات المتحدة

جاين هرتيغ
المديرة المقيمة لمكتب موريتانيا، المعهد الديمقراطي الوطني
كندا

ليلى جعفر
المديرة العليا المقيمة للبرامج ، مصر، المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

باتريسيا كيفر
نائب مدير للشؤون الدولية، الاتحاد الأميركي للمدرّسين
الولايات المتحدة

زوران لوتشيتش
المدير التنفيذي، مركز الانتخابات الحرة والديمقراطية
صربيا

منى مكرم عبيد
عضو أسبق في البرلمان؛ أستاذة العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في مصر
مصر

مود تانداي نيامهونغا
عضو أسبق في البرلمان
زمبابوي

حمادو سالي
نائب رئيس الاتحاد البرلماني لمنظمة الدول الإسلامية
الكاميرون

أريانيت شيهو
المدير الأعلى المقيم للبرامج، الأردن، المعهد الديمقراطي الوطني
كوسوفو

رندة سليم
باحثة زائرة، المعهد الأميركي للسلام
الولايات المتحدة

سامانتا سموت
مديرة بعثة مراقبة الانتخابات في لبنان، المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

شارون تي
مديرة الحسابات الدولية، المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

كارين فون هيبل
المديرة المشتركة لبرنامج إعادة الإعمار بعد النزاعات، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
الولايات المتحدة

لوزفيز فان در لان
عضو أسبق في البرلمان
هولندا

تامارا كوفمان ويتس
باحثة عليا زائرة، مؤسسة بروكنغز
الولايات المتحدة

دراغان زيليتش
منسّق العلاقات الدولية، غونغ
كرواتيا

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

الملحق الثالث

بعثة المراقبين الدوليين لأمد طويل

ماغريدا ألفيس
منسّقة المراقبين لأمد طويل
البرتغال

آيجاي باتل
مراقب لأمد طويل
المملكة المتحدة

مارين ميليغان
مراقبة لأمد طويل
الولايات المتحدة

كارلا جمانكولوفا
مراقبة لأمد طويل
كازاخستان

لويس دوارتي
مراقب لأمد طويل
الباراغواي

رباب المدواحي
مراقبة لأمد طويل
اليمن

بيتر نوفوتني
مراقب لأمد طويل
سلوفاكيا

ياني تيسكيرود
مراقبة لأمد طويل
المملكة المتحدة

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

الملحق الرابع

البيان التمهيدي الصادر عن بعثة المعهد الديمقراطي الوطني لمراقبة الانتخابات النيابية في لبنان لعام ٢٠٠٩ بيروت، في ٨ حزيران ٢٠٠٩

١. خلاصة تنفيذية

صدر هذا البيان التمهيدي عن البعثة الدولية التي انتدبها المعهد الديمقراطي الوطني لمراقبة الانتخابات البرلمانية في لبنان، في ٧ حزيران ٢٠٠٩. وقد زارت هذه البعثة لبنان بين ٣ و٩ حزيران ٢٠٠٩، وتنقّل أعضاؤها في كافة المناطق اللبنانية.

شارك في قيادة البعثة كل من روبن كارناهان، وزيرة خارجية ولاية ميسوري (الولايات المتحدة الأميركية)، وأودري مكلفلن، عضو البرلمان الكندي سابقاً والرئيسة السابقة للحزب الديمقراطي الجديد في كندا، وجون سنونو، عضو مجلس الشيوخ سابقاً، وفرانك وزنر، السفير الأميركي الأسبق في مصر والهند. هذا وضمّت البعثة أيضاً أعضاء في برلمانات كندا ونيجيريا والسويد وتركيا، ومسؤولين في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وخبراء في الشؤون الإقليمية والانتخابية والإعلام، وناشطين في جمعيات حقوق الإنسان توافدوا من أفريقيا وآسيا وأوروبا وأميركا الشمالية والجنوبية.

استندت خلاصات البعثة الدولية إلى الجهود التي بذلتها بعثتان سابقتان لمرحلة ما قبل الانتخابات، نُظّمت إحداهما في شهر آذار والأخرى في أيار. ومنذ ٣٠ آذار ٢٠٠٩، وفريق من ثمانية مراقبين على الأمد الطويل يواظبون بتكليف من المعهد الديمقراطي الوطني على مراقبة العملية الانتخابية في لبنان. والمعهد منظمة غير حكومية مرخّصة في لبنان، تتعاون مع مختلف القوى الفاعلة في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في البلاد منذ العام ١٩٩٥، ولها مكتب في بيروت منذ العام ٢٠٠١. يعمل المعهد في سبيل دعم المجتمع المدني وتعزيز قدراته في لبنان، وعملية الإصلاح الانتخابي، وغيرها من العناصر المطلوبة لإنشاء مؤسسات ديمقراطية متينة ومجتمع قائم على السلم والاستقرار.

التقى أعضاء البعثة، قبيل الانتخابات، بممثلين عن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجموعة المحلية التي ستراقب الانتخابات والحكومة الحالية ومسؤولين عن إدارة الشؤون الانتخابية وهيئة الإشراف على الحملة الانتخابية. أما في يوم الانتخابات نفسه، فقد قام المراقبون الدوليون بزيارة حوالى ثلاثمئة مركز اقتراع في مختلف أنحاء البلاد.

تهدف البعثة إلى إثبات دعم المجتمع الدولي المستمر لتطوير العملية الديمقراطية في لبنان، وإجراء تقييم حيادي للانتخابات النيابية التي جرت في ٧ حزيران. في هذا الإطار، نفّذ المعهد الديمقراطي الوطني أنشطته ملتزماً بقوانين الدولة اللبنانية وإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات.

خلاصة الملاحظات

توجّه الشعب اللبناني إلى صناديق الاقتراع يوم ٧ حزيران لانتخاب برلمان جديد. وقد رعى هذه العملية قانون انتخابات جديد وإدارة

انتخابية أجمع عليها المرشحون السياسيون كافة. ولا شك في أن هذا الأمر يمثّل خطوة إيجابية هامة باتجاه الشفافية وتعزيز الثقة بالعملية الانتخابية وتطوير لبنان ومؤسساته كدولة ذات سيادة. لذا يجدر باللبنانيين أن يكونوا فخورين بالتطوّر الذي تحقّق على صعيد العملية الانتخابية ككل.

لطالما كان لبنان يتأثر بالأحداث الخارجية والقوى الفاعلة خارج نطاق الحدود اللبنانية. والمعهد الديمقراطي الوطني جزء من شبكة متنامية تضمّ أصدقاء للبنان، يجمعون على أن الشعب اللبناني هو، وحده، صاحب القرار في تقرير مستقبل بلاده.

كان تاريخ لبنان، وما يتميّز به من انقسامات طائفية، قد أدّى إلى اعتماد نظام انتخابي فريد من نوعه، قائم على توزيع المقاعد استناداً إلى الطوائف. إن نتيجة التصويت في بعض الدوائر الانتخابية قد حددت قبل موعد إجراء الانتخابات، وذلك بفعل بعض الاتفاقات السياسية التي عقدت بين الأطراف المتنافسة. رغم ذلك، أثبت الحماس للانتخابات ومشاركة المواطنين الكثيفة في اليوم الانتخابي أنّ التنافس السياسي محتدم هذه المرة، وأنّ الناخبين ينظرون إلى الانتخابات النيابية كفرصة لتحديد مستقبل بلادهم.

مع أنّ انتخابات السابع من حزيران في لبنان لم تمرّ دون شوائب، إلا أنها كانت سلمية أساساً، كما تمّت إدارتها على نحو جيّد بشكل عام. لذا من شأنها أن تشكّل منطلقاً لبناء الثقة بالعملية الانتخابية، وبالتالي تشكيل حكومة جديدة.

في مثل هذا الجو التنافسي، وفي بيئة حافلة أصلاً بأقطاب مختلفة ومتعارضة، استطاع وزير الداخلية، وهو نفسه ناشط سابق في المجتمع المدني، أن يكسب ثقة كافة الأطراف السياسية البارزة، من خلال تصرفه بدرجة عالية من الحيادية. فضلاً عن ذلك، تمكّن الوزير والوزارة، الموجلة بإدارة الانتخابات وتنسيق الشؤون اللوجستية والأمن في اليوم الانتخابي، من كسب ثقة الشعب.

افتتحت معظم أقلام الاقتراع أبوابها في الموعد المحدد. وقد كانت أوراق الاقتراع ولوائح الناخبين وغيرها من المواد اللازمة، متوافرة في معظم الأقلام التي راقبها أعضاء بعثة المعهد الديمقراطي الوطني. ولاحظ المراقبون الحماسة والجهد والتفاني في العمل التي أبداها العاملون في مراكز الاقتراع ومندوبو الأحزاب والناخبون على السواء. كما أشاروا إلى أنّ المراقبين المحليين كانوا متواجدين في كل مراكز الاقتراع تقريباً، كما تواجد مندوبو الأحزاب من كل الائتلافات السياسية الكبرى في معظم الأقلام، فأشرفوا على مجريات العملية الانتخابية، وساعدوا في التخفيف من وطأة الصدامات السياسية المحتملة.

جرت العادة أن تُنظم الانتخابات اللبنانية على امتداد أربعة آحاد متتالية، غير أنّ انتخابات العام ٢٠٠٩ تقام، وللمرة الأولى، في يوم واحد. أوكل إلى الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي مهمة الحفاظ على الأمن في اليوم الانتخابي، إلى جانب تسهيل وصول الناخبين الذين كانوا مضطرين إلى اجتياز مسافات طويلة بهدف الانتخاب في مسقط رأسهم. لكن بالنظر إلى ثقل هذه المهمة، وهذا الحشد الذي لم يسبق له مثيل لقوى الأمن، فقد نجح كل من أفراد الجيش والأمن الداخلي، بحسب ملاحظات المراقبين، بأداء مسؤولياتهم بطريقة محترفة وفعالة.

مع أنه كان من المتوقع أن تسبّب زحمة السير مشكلة كبرى يوم الانتخابات، لم تسجّل حوادث كبيرة على هذا الصعيد؛ وقد بدا أن شيئاً لم يعرقل تحركات الناخبين. وفيما أثنى المراقبون على فعالية التخطيط للشؤون الأمنية واللوجستية، والدور الإيجابي الذي أدته قوى الأمن، إلا أنهم أشاروا إلى ضرورة حصر مهمة الجيش وقوى الأمن الداخلي، في الدورات الانتخابية المقبلة، بالحفاظ على الأمن، مع تسليم المسؤولين الانتخابيين مهمة إدارة مراكز الاقتراع بشكل كامل.

فضلاً عن ذلك، وردت تقارير عدة عن حدوث مشاكل على الصعيد الإداري. فقد لاحظ المراقبون، في العديد من الدوائر الانتخابية، لا سيّما حيث كان التنافس السياسي على أشدّه، أنّ المواطنين وقفوا في طوابير طويلة، وأنّ بعضهم لم يتمكّن من التصويت إلا بعد مرور أربع ساعات. وقد بلغ الأمر ببعض الناخبين حدّ مغادرة الأقلام، لا بل إنّ امتعاض البعض بسير العملية الانتخابية أدى، في مناطق أخرى، إلى مشاعر من التوتر تسببت بمشاكل طفيفة أثرت على سير العملية.

لا بد من الإشارة أيضاً إلى بعض المشاكل التي طرأت عند التأكد من هوية الناخبين، إلى جانب انعدام الدقة في بعض لوائح الناخبين. كما وردت تقارير عديدة عن تنظيم حملات ترويج داخل أقلام الاقتراع وفي محيطها، فضلاً عن تقارير أخرى تفيد بتوزيع مندوبي الأحزاب لمواد انتخابية. هذا وأشارت وسائل الإعلام إلى عدد بسيط من حوادث العنف.

من الشوائب البنيوية التي لاحظها المراقبون أيضاً، في مرحلة الاستعداد للانتخابات، التفاوت في حجم الدوائر الانتخابية، وورود تقارير عن شراء أصوات، وعدم اعتماد أوراق الاقتراع الرسمية الموحّدة المطبوعة سلفاً. فبإمكان الناخبين أن يدوّنوا الاسم الذي يقع عليه اختيارهم على ورقة بيضاء، كما يمكن للأحزاب أن توزع بطاقات اقتراع كاملة على الناخبين، مهما كان حجمها ومهما اختلف خط الطباعة. لذا من المحتمل أن يتعرّف مندوبو الأحزاب إلى أوراق الاقتراع التي توزعها ماكيناتهم، مما يحدّ من سرية التصويت، وهو معيار جوهري للانتخابات النزيهة. الجدير ذكره أنّ بعض التحسينات قد طرأت على انتخابات الـ٢٠٠٩، بما في ذلك توفير ظروف موحّدة للاقتراع وصناديق اقتراع شفافة، ما ساهم في تعزيز سرية التصويت.

وقد شكلت إدارة الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٩ بشكل ناجح، كما يبدو، أساساً لتعزيز المؤسسات في لبنان، وإقرار ما يلزم لإرساء هيكلية العمل التي يمكن أن تلتزم بها الهيئة الانتخابية المستقلة، فضلاً عن إرساء قواعد أكثر صرامةً للإعلام الانتخابي ولضبط النفقات الانتخابية. ويمكن أن تعزز الانتخابات من ثقة المواطنين في الجيش وقوى الأمن الداخلي، مما يساعد في تطوير هذه المؤسسات الأمنية المهمة. أخيراً، قد يتشجّع الشعب اللبناني على تحسين مستوى تمثيل مجلس النواب للمواطنين، فضلاً عن زيادة درجة المساءلة، من خلال إقرار المزيد من الإصلاحات الانتخابية بعد هذه الانتخابات.

مع أنّ انتخابات العام ٢٠٠٩ شكلت خطوة إيجابية باتجاه تطوير المؤسسات اللبنانية، إلا أن كل خطوة باتجاه إدارة أفضل للحكم في لبنان تكون عادة محفوفة بالمخاطر، كما أن وجود الأسلحة وأطراف مسلحة خارجة عن سيطرة الدولة يثير تخوّف من إبطال ما تمّ تحقيقه من إنجازات. فالمؤسسات الديمقراطية في لبنان هشة، ولا شك في أنها ستفيد كل الاستفادة من استمرار الاهتمام الدولي الملحوظ في الانتخابات النيابية اللبنانية في المرحلة القادمة.

لم يمض وقت طويل على انتهاء الانتخابات، والنتائج الرسمية بالكاد أُعلنت، لكن الحاجة تدعو إلى النظر في شكاوى الانتخابات والطعون الانتخابية، وحلّ هذه المشكلات بالتوافق مع حكم القانون. من هنا، ليس بإمكان البعثة أن تقدّم تقييماً نهائياً أو كاملاً للعملية الانتخابية في الوقت الحالي. فالشعب اللبناني هو الذي سيحدد مصداقية هذه الانتخابات، وأهميتها بالنسبة للعمليات المستمرة باتجاه بلوغ الديمقراطية. من هنا، سوف تصدر البعثة بيانات مقبلة، كما ستنشر تقريراً نهائياً بعد انتهاء مرحلة رفع الشكاوى لدى المجلس الدستوري.

٢. السياق الانتخابي

يعد المشهد السياسي في لبنان أحد أكثر المشاهد السياسية تعقيداً حول العالم، وقد جرت الانتخابات فيه بشكل دوري منذ الاستقلال. في عام ١٩٤٣، تم الاتفاق على الميثاق الوطني، الذي أسس لما يعرف بالنظام الطائفي، مؤكّداً على التمثيل البرلماني على أساس طائفي ومخصصاً مناصب سياسية معينة لمجموعات طائفية محددة. وطبقاً للنظام الطائفي، يجب أن يكون رئيس الجمهورية مسيحياً مارونياً ورئيس المجلس النيابي مسلماً شيعياً ورئيس مجلس الوزراء مسلماً سنياً.

وقد شهد لبنان حرباً أهلية بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠، فخلّفت الحرب استمرار تواجد القوات السورية في البلاد كقوات "حفظ سلام". وفي آذار ٢٠٠٥، بعد اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري وظهور الحركة الشعبية المناهضة لسوريا المعروفة بثورة الأرز، سحبت سوريا جيشها وعناصر مخابراتها، منهية سيطرة دامت خمسة عشر عاماً على لبنان. وبعد ذلك ببضعة أشهر، أجرى لبنان أول انتخابات برلمانية حرة من النفوذ السوري. وقد ربح انتخابات عام ٢٠٠٥ تحالف أطلق عليه اسم "١٤ آذار" وهو تاريخ المظاهرة الضخمة المناهضة لسوريا، بينما شكل تحالف "٨ آذار"، الذي حمل هذا الاسم نتيجة لمهرجان شعبي موالٍ لسوريا، الأقلية البرلمانية.

بدأت المرحلة الحالية من التاريخ السياسي اللبناني في آب ٢٠٠٦، بعد انتهاء حرب دامت ٣٤ يوماً بين إسرائيل وحزب الله. بعد ذلك تصادم تحالف ١٤ آذار الأكثري مع تحالف ٨ آذار المعارض بشأن موضوعين أساسيين وهما حق حزب الله في حيازة السلاح وتشكيل محكمة دولية لملاحقة المشتبه فيهم في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري. وفي ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٦ استقال الوزراء الشيعة الخمسة الممثلين لحزب الله ولحركة أمل من مجلس الوزراء. وبدأت المعارضة اعتصاماً مفتوحاً حول المكاتب الحكومية في بيروت، ونادت بتشكيل حكومة وحدة وطنية يكون لها فيها حق النقض. من ثم أغلق رئيس البرلمان وقائد حركة أمل نبيه بري باب المجلس النيابي معتبراً أن حكومة الرئيس فؤاد السنيورة قد فقدت شرعيتها ودستوريتها نتيجة لغياب التمثيل الشيعي.

ورغم المحاولات الدولية المتعددة لجمع القادة مجدداً على طاولة الحوار، لم يتمكن الفريقان المتنافسان من التصالح واستكمال العملية السياسية. وكان شهر تشرين الثاني ٢٠٠٧ محطة جديدة في الأزمة السياسية عند انتهاء ولاية الرئيس إميل لحود وعدم انتخاب خلف له، حيث إن الدستور اللبناني أناط بالبرلمان مسؤولية انتخاب رئيس الجمهورية، بيد أن المجلس النيابي كان متوقفاً عن العمل. وتسبب الفراغ الرئاسي في تفاقم الأزمة السائدة.

وقد تصاعدت حدة التوتر في أيار ٢٠٠٨، عندما اعتبر حزب الله ان الحكومة اللبنانية قد تحدت نفوذه في موضوع أمن المطار والمناطق المحيطة به، وطالبت بتفكيك شبكة الاتصالات الخاصة به في لبنان. واندلعت اشتباكات في شوارع بيروت وغيرها من المناطق عبر البلاد، في حين أحكم حزب الله وحلفاؤه سيطرتهم على بيروت، مما دفع جامعة الدول العربية إلى دعوة القادة اللبنانيين إلى الدوحة في قطر. وفي ٢١ أيار، وقعت كل الأطراف على اتفاق الدوحة، واتفقت على إنهاء كل أعمال العنف، وانتخاب قائد الجيش العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية (تتمتع فيها المعارضة بحق النقض أو الثلث المعطل)، وإجراء الانتخابات النيابية في ربيع ٢٠٠٩ بناء على تقسيم الدوائر الانتخابية الوارد في القانون الانتخابي لعام ١٩٦٠. وفي ٢٥ أيار، انتخب البرلمان الرئيس سليمان الذي كلف بدوره رئيس الوزراء فؤاد السنيورة بتشكيل الحكومة الجديدة.

بموازاة اجتماع القادة السياسيين في الدوحة، أطلقت مجموعات المجتمع المدني تحت مظلة الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي حملة ضغط

لإدخال تعديلات إدارية أساسية على القانون الانتخابي لعام ١٩٦٠. وقد تضمن القانون الذي تم التصديق عليه بشكل نهائي في خريف ٢٠٠٨ بعض التعديلات التي اقترحتها الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات (لجنة بطرس) والتي كانت الحملة المدنية تصر عليها، كتحديد قواعد الإنفاق الانتخابي وتنظيم الإعلام والإعلان والانتخاب في يوم واحد. لكن نواباً ينتمون إلى التحالفين الحاكم والمعارض على السواء حالوا دون إقرار إصلاحات أخرى. لم يتضمن القانون مثلاً التمثيل النسبي والكوتا النسائية وأوراق الاقتراع الرسمية الموحدة المطبوعة مسبقًا.

٣. ملاحظات حول مرحلة ما قبل الانتخابات

لقد شهدت مرحلة ما قبل الانتخابات تطورات إيجابية مهمة.

ففي حين كان يمكن التنبؤ بنتائج الكثير من المقاعد في البرلمان استناداً إلى التوزيع الطائفي والقوة النسبية للأطراف السياسية في مناطق محددة، وكان البعض منها مقرراً عبر اتفاقات بين رؤساء الأحزاب قبل يوم الانتخابات، شهد عدد من الأقضية المتأرجحة كثيراً من الحملات الانتخابية الشديدة الحماوة لتحديد الأكثرية القادمة في البرلمان وبالتالي شكل الحكومة المقبلة.

وقد ظهرت هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية المعيّنة حديثاً كمؤسسة من شأنها تشكيل سابقة مهمة. فأوكِلَت اليها مراقبة الانفاق الانتخابي ووسائل الاعلام وفقاً للفصلين الخامس والسادس من قانون الانتخابات الجديد، وهو تطوّر ملحوظ عن الممارسات السابقة، رغم ما شاب القانون من ثغرات. وإن لم تكن الهيئة الحالية هيئة انتخابية مستقلة، فهي تعتبر هيئة وسيطة فريدة من نوعها تمهّد الطريق لإنشاء هيئة مستقلة على غرار تلك التي تشكلت في المكسيك خلال التسعينات.

رغم التأخير، وبعد عدة نقاشات سياسية، شكل استكمال تعيين أعضاء المجلس الدستوري تطوراً إيجابياً في العملية الانتخابية اللبنانية، لناحية الحرص على إنشاء هيئة تتلقى الطعون وتتثبت من سلامة هذه العملية. إن ثقة المواطنين بالمجلس ستتعزز إن استطاع أن يفرض تطبيقاً فعالاً للقانون والاجراءات الانتخابية.

ناهيك عن أنّ قرار مجلس الوزراء في دعوة مراقبين دوليين ومحليين لمواكبة انتخابات السابع من حزيران كان خطوة أولى من نوعها في تاريخ لبنان حيث مُنِح هؤلاء المراقبين اعتماداً رسمياً لمراقبة العملية الانتخابية. وقد عززت هذه المبادرة شفافية العملية وساعدت في بناء ثقة المواطنين اللبنانيين في الانتخابات.

وفي الوقت عينه سلّطت مرحلة ما قبل الانتخابات الضوء على التحديات الكبيرة التي ستواجهها مرحلتا الانتخابات وما بعد الانتخابات.

إنّ تقييم النظام الانتخابي اللبناني لجهة مطابقته مع المعايير الدولية يشكّل أحد التحديات التي تعترض عملية مراقبة الانتخابات. فالجيش اللبناني هو موكَل بالحفاظ على الأمن والنظام في مرحلة الانتخابات. ولكنّ أحد المتنافسين السياسيين يملك قوة عسكرية لا تخضع لسيطرة الدولة، مع الإشارة إلى أنّ أحزاباً أخرى تملك بدورها أسلحة ذات أحجام وقدرات مختلفة.

يتنافى عدم اعتماد أوراق اقتراع مطبوعة سلفاً مع مبدأ سرية الاقتراع ويعزز موقع النُخب السياسية فاسحاً المجال أمام عقد الصفقات وممارسة التأثير السياسي السلبي. لذلك، فإن أوراق الاقتراع الموحدة المطبوعة سلفاً تحافظ على سرية الاقتراع وتخفف من بعض مظاهر شراء الأصوات.

إنّ تقسيم الدوائر الانتخابية بموجب القانون الانتخابي المرعي الإجراء قد يثير عدداً من الشكاوى المنطقية لجهة نقص في التمثيل والتباين في الثقل الذي يمثله عدد الناخبين بين دائرة وأخرى.

شراء الأصوات: اشتكى ممثلو الأحزاب جميعهم من هذه الممارسة الشائعة على ما يبدو. وسواء اتخذت هذه الظاهرة شكل شراء تذاكر السفر، أو دفع مبالغ من المال، أو قطع وعود بتأمين خدمات معينة، فهي تقوّض عمل المؤسسات الديمقراطية وتطيح بمبدأ حرية التصويت على أساس وعي الناخب.

إنّ وجوب تسجيل الناخبين وتصويتهم في مسقط رأسهم عوض التصويت في أماكن إقامتهم، إلى جانب عامل إجراء الانتخابات في يوم واحد، قد يعيق تحرك الناخبين وسلامتهم. فيتعيّن على بعض الناخبين أن يعودوا إلى قراهم التي هجروها في الحرب الأهلية، علماً أنّ عدداً منهم يخشى العودة إلى تلك المناطق في ظلّ غياب أيّ مصالحة مع ما يعرف بالأعداء السابقين.

ونظراً إلى عدم وجود أيّ إصلاحات تسهل زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسة والمجلس النيابي، ونظراً إلى تضاؤل عدد المرشحات، سينخفض عدد النائبات في البرلمان بعد الانتخابات.

٤. ملاحظات حول اليوم الانتخابي

١. سير الانتخابات

من أبرز المظاهر التي لفتت الانتباه في اليوم الانتخابي هي نسبة المشاركة العالية في التصويت والحماسة التي شهدتها الانتخابات بشكلٍ عام. وإذا كانت هذه النسبة قد اختلفت بين دائرة وأخرى، فهي سجلت بالإجمال ارتفاعاً بلغت نسبته ٢٠٪ عن انتخابات العام ٢٠٠٥ على حدّ ما ذكرته وزارة الداخلية، حتى بلغت نسبة ٦٨٪ في دوائر احتدمت فيها المعركة الانتخابية، وهو معدل تاريخي. وبموازاة ذلك، ورغم بعض الصدامات وأشكال الدعاية الانتخابية التي لوحظت على مقربة من معظم مراكز الاقتراع، فقد ساد جوّ من الحماسة العامة والتعاون. وعلى الرغم أيضاً من تخوّف البعض من أن يؤدّي إجراء الانتخابات في يوم واحد إلى مصاعب كبيرة على مستوى التنظيم اللوجستي، فإنّ الترتيبات اللوجستية الخاصة باليوم الانتخابي لم تكن بهذا القدر من الصعوبة وقد تمكّن المواطنون من الوصول إلى أقلام الاقتراع بكل سهولة. لا شكّ في أنّ الانتشار الكثيف للقوى الأمنية ودقة التنظيم والإعلان عن عطل رسمية ما قبل اليوم الانتخابي وما بعده، قد سهّل هذه المهمة.

٢. تنظيم مراكز الاقتراع

بشكلٍ عام، كان تنظيم مراكز الاقتراع وإدارتها جيداً. فمعظم هذه المراكز فتحت أبوابها في الوقت المحدد. وقد لاحظت بعثة المعهد

الديمقراطي الوطني توافر صناديق الاقتراع ولوائح الشطب والمواد الانتخابية الأخرى الضرورية. ولكن، في بعض الحالات، توافد الناخبون بأعداد هائلة إلى مراكز الاقتراع مما أدى إلى انتظارهم في طوابير طويلة أمام المراكز، وإلى إشاعة جوّ من الفوضى في أرجائها، وكذلك إلى حالة من التململ لدى الناخبين؛ لا بل آثر بعض الناخبين إلى مغادرة مراكز الاقتراع من دون الإدلاء بأصواتهم، خاصة وأنّ بطء الإجراءات تسبب في خلق حالة من التوتر والتشنج ساهمت في عرقلة طفيفة للعملية الانتخابية في بعض الأحيان.

ويعود هذا البطء في جانبٍ منه إلى أنّ أقلام الاقتراع غالباً ما كانت مزودة بموظفين اثنين عوض الاستعانة بثلاثة موظفين وفق ما نصّ عليه قانون الانتخاب، ويعود أيضاً إلى وجود التباس في توزيع المسؤوليات على هؤلاء الموظفين. ولكن، في مقابل ذلك، غصّت مراكز الاقتراع بمندوبي الأحزاب الذين كانوا يبرزون المواد الدعائية الحزبية ووجبات الطعام في صناديق تحمل علاماتهم وإشاراتهم. إضافةً إلى ذلك، كان العاملون في مراكز الاقتراع الذين يطبقون قانوناً جديداً يعجزون أحياناً عن الإجابة عن الأسئلة التي يطرحها الناخبون.

٣. ورقة الاقتراع

إنّ عدم اعتماد أوراق الاقتراع الموحدة والرسمية، المطبوعة سلفاً، قد دفع الناخبين إلى الاقتراع باستخدام أوراق يقوم مندوبو الأحزاب بطبعها وتوزيعها. غير أنّ هذا التدبير يتيح لهؤلاء تعقّب أوراق الاقتراع التي يوزعونها على مناصريهم، مما قد يتعارض مع مبدأ سرية الاقتراع.

٤. دور القوى الأمنية وتدريبها

إنّ قوى الجيش وقوى الأمن الداخلي التي أوكِلَت إليها مهمة حفظ الأمن العام في اليوم الانتخابي أدت واجبها بدرجة عالية من المهنية والفعالية. ولكن، مع أنّ أداءها بالإجمال عزز ثقة الشعب بالقوى الأمنية وأثار لدى الناخبين شعوراً بالارتياح عند التوجه إلى مراكز الاقتراع، فقد كان دورها في بعض الأحيان غير واضح. وفي هذا السياق، سجّل المراقبون بعض الحالات حيث كانت عناصر القوى الأمنية تلعب دوراً ناشطاً يتجاوز حدود الصلاحيات الممنوحة لها ضمن أقلام الاقتراع بموجب القانون، وحالاتٍ أخرى حيث كانت لا تتحرك بفعالية لضبط حشود الناخبين.

٥. شراء الأصوات

استمع المراقبون إلى الاتهامات العديدة التي تحدثت عن شراء الأصوات، وقد أبلغت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات عن ٤٤ حالة رشوى في عدد من الدوائر، لا سيما في زحلة وطرابلس والشوف وكسروان وصيدا.

٦. إمكانية الوصول إلى مراكز الاقتراع

مع أنّ القانون الانتخابي نص على وجوب أن يتمكّن الأشخاص المعوقون من دخول مراكز الاقتراع، فلم تستوفِ معظم المراكز الشروط الهندسية المطلوبة.

٧. دور المراقبين المحليين والدوليين

تعتبر هذه الانتخابات الأولى من نوعها لجهة قبول مشاركة عدد كبير من المراقبين المحليين والدوليين ومنحهم اعتماداً رسمياً بهذا الشأن. وفي هذا السياق، نذكر بأنّ منظمات المجتمع المدني اللبناني التي تعمل بقيادة الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، ضمن ما يُعرَف بالتحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات عملت على تنظيم أكبر بعثة من المراقبين المحليين. وكانت هذه الجمعية قد نشرت ما يقارب ٢٥٠٠ مراقب في كلّ المناطق، توزعوا بين مراقبين ثابتين ومتجولين، وعملت، بالتعاون مع التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات، على استخدام نظام للتبليغ عن مشاهداتهم عبر خدمة الرسائل القصيرة sms، لأول مرة في لبنان. وقد ساهم هذا النظام في تسهيل عملية نقل المعلومات من المراقبين إلى المركز الأساسي بسرعةٍ فائقة تسمح للجمعية برفع تقاريرها إلى وسائل الإعلام والمواطنين من دون أي إبطاء.

إلى جانب المعهد الديمقراطي الوطني، عمد أيضاً كلّ من الاتحاد الأوروبي و"مركز كارتر" وغيرها من المؤسسات إلى تنظيم بعثات دولية للمراقبة.

٥. التوصيات

- في حين تمت انتخابات ٢٠٠٩ عامةً بشكل جيد، ظهرت تحديات بعضها ناتج عن نسبة المشاركة العالية في الاقتراع وبعضها الآخر عن تعامل الموظفين مع قانون انتخابي جديد. هناك عدد من التحسينات التي يمكن التطلع إليها في هذا الشأن ومنها توضيح هوية الجهات المسؤولة عن إدارة مراكز الاقتراع عبر تعيين مسؤول مدني واحد لكل مركز، وتأمين العدد المطلوب من الموظفين في أقلام الاقتراع، والتشدد في تطبيق المواد التي تمنع الترويج الانتخابي من قبل مندوبي المرشحين في أقلام الاقتراع. سيتضمن التقرير النهائي لبعثة المعهد الديمقراطي الوطني توصيات أكثر تفصيلاً.

- تعتبر الانتخابات أداة لحلّ الخلافات السياسية بالطرق السلمية. وفي لبنان، يأتي على رأس الأولويات دعم آليات الوصول إلى حل سلمي للنزاعات. وبالتالي، نحن نوصي بإحالة أية خلافات بشأن نتائج الانتخابات إلى المجلس الدستوري للوصول إلى حل منهجي، وبأن يتيح كل المتنافسين السياسيين للإرادة الشعبية أن تشكل أساس الحكم. كما نحث المجلس الدستوري على العمل بسرعة وحزم خلال التحقيق في الطعون الانتخابية والبتّ فيها.

- توصي بعثة المعهد الديمقراطي الوطني باعتماد أوراق اقتراع رسمية، موحدة ومطبوعة سلفاً.

- على الرغم من محدودية صلاحياتها، شكلت هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية سابقةً مهمة في هذه الانتخابات. يجب السعي إلى تعزيز دور هذه الهيئة في الانتخابات المقبلة عبر تحويلها إلى هيئة انتخابية مستقلة.

- إن النظام الطائفي قد تطور في لبنان كأداة لحماية حقوق المجموعات الطائفية. إلا أن اللاعبين السياسيين اللبنانيين عبّروا عن اهتمامهم بإضافة سبل أخرى للتمثيل إلى النظام الطائفي المعمول فيه حالياً. تشجع البعثة استمرار النقاش حول استكمال الإصلاحات الانتخابية وهذا ما يوصي به الرئيس ميشال سليمان ووزير الداخلية وهيئة الإشراف على الحملة الانتخابية والحملة المدنية للإصلاح الانتخابي وغيرهم.

- شكّلت انتخابات ٢٠٠٩ أول فرصةٍ أتاحت للمرأة العمل في أقلام الاقتراع. يحب التطلع إلى الإصلاحات التي من شأنها زيادة مشاركة المرأة في كل أوجه الحياة العامة في لبنان، كالأحزاب السياسية والمجلس النيابي والحكومة.

- تحضيراً للانتخابات القادمة، يجب الاهتمام بتطبيق كل مندرجات القانون التي تؤمّن وصول الأشخاص المعوقين إلى كافة مراكز الاقتراع.

- لاحظ المراقبون حاجةً لتوسيع معرفة المرشحين والأحزاب والمواطنين بتفاصيل القانون الانتخابي الجديد ووجودَ التباسٍ حول دور الموظفين في العملية الانتخابية. يوصي المعهد أن تقوم الجهات المعنية بإدارة الانتخابات بحملات أوسع لتوعية الناخبين تحضيراً للدورات الانتخابية القادمة.

٦. نبذة عن البعثة والمراقبة الدولية

باتت المراقبة الدولية للانتخابات موضع ترحيب في معظم الدول في العالم وتلعب دوراً محورياً في إطلاع المواطنين والمجتمع الدولي على طبيعة العملية الانتخابية في كل بلد. تتمتع عملية المراقبة الدولية للانتخابات، عندما تتم حسب مبادئ التقييم المحايد، بالقدرة على تعزيز نزاهة العملية الانتخابية عبر تشجيع أفضل الممارسات الانتخابية وردع المخالفات، ما يساهم أيضاً في إقرار إصلاحات فعالة. من شأن ذلك أن يرسخ ثقة الرأي العام في الانتخابات وفي الحكومات المنبثقة عنها.

لا ينحاز المراقبون الدوليون لأي من المرشحين، كما يلقون ترحيباً من قبل البلدان ذات الأنظمة الديمقراطية الراسخة والدول التي ما زالت في طور النمو الديمقراطي. نظّم المعهد الديمقراطي الوطني أكثر من ١٥٠ بعثة لمراقبة الانتخابات والمراحل التي تسبقها وتليها، في مختلف دول العالم، بما في ذلك المغرب والأراضي الفلسطينية واليمن ولبنان. يقوم المعهد بمراقبة الانتخابات بالاستناد إلى إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات التي أقرتها ٣٢ منظمة حكومية وغير حكومية دولية عبر العالم، بما في ذلك الأمانة العامة للأمم المتحدة.

تشمّن البعثة ما تلقته من ترحيب وتعاون من الناخبين والمسؤولين عن سير الانتخابات والمرشحين وقادة الأحزاب السياسية والمراقبين المحليين والناشطين المدنيين. وكان المعهد الديمقراطي الوطني قد تلقى اعتماداً رسمياً لإدارة بعثة دولية لمراقبة الانتخابات من وزارة الداخلية، وهو يشكر الوزارة لما قدمته له ولغيره من البعثات الدولية من مظاهر الترحيب. في هذا الإطار، تصدر البعثة هذا البيان بروحية تسعى إلى دعم المؤسسات الديمقراطية في لبنان وتعزيزها.

تجدر الإشارة إلى أن البعثة الدولية التي نظّمها المعهد لمراقبة الانتخابات في لبنان حصلت على تمويلها من منحةٍ قدمتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

للاتصال بالمعهد الديمقراطي الوطني

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ: ليسلي كامبل، المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا: les@ndi.org، في واشنطن: ٥٥٠٠ ٧٢٨ ٢٠٢ ١+ أو بجوزيف هول، المستشار الأعلى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا: jhall@ndi.org في بيروت: ٥١٨ ٥٦٦ ١ ٩٦١+

الملحق الخامس

بعثتا تقييم مرحلة ما قبل الانتخابات

بعثة آذار ٢٠٠٩

لسلي كامبل
المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد الديمقراطي الوطني
كندا

بول آدمس
المدير التنفيذي لمؤسسة إيكوس للبحوث
كندا

منى يعقوبيان
المستشار الخاص لمبادرة العالم الإسلامي في معهد الولايات المتحدة للسلام
الولايات المتحدة

بعثة أيار ٢٠٠٩

مادلين ك. ألبرايت
وزيرة خارجية سابقة
الولايات المتحدة

شارلز جوزيف كلارك
رئيس وزراء أسبق
كندا

لسلي كامبل
المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا
في المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

كينيث وولاك
رئيس المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

طوني ج. فيرستاندغ
مديرة برامج الشرق الأوسط في معهد "آسبن"
الولايات المتحدة

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

الملحق السادس

بيان بعثة المعهد الديمقراطي الوطني
لتقييم مرحلة ما قبل الانتخابات النيابية اللبنانية في ٧ حزيران

بعد شهر واحد من اليوم، سيتوجه اللبنانيون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب مجلس نيابي جديد. تُنظّم هذه الانتخابات وفقاً لقانون انتخابي جديد وإدارة جديدة أجمعت عليها القوى الفاعلة السياسية كافة. ولا شكّ في أنّ هذا الأمر يمثّل خطوة مهمة باتجاه تحقيق أكبر قدر من الشفافية والثقة بالعملية الانتخابية، وأملاً في تطوير لبنان ومؤسساته كدولة ذات سيادة.

لطالما كان لبنان يتأثر بالأحداث والقوى الفاعلة خارج نطاق الحدود اللبنانية. أما المعهد الديمقراطي الوطني، فيشكّل جزءاً من شبكة دائمة التوسع، تجمع في رحابها أصدقاء لبنان الذين يتطلعون إلى أن يكون شعبه صاحب القرار النهائي في تقرير مصير البلاد.

إنّ تاريخ لبنان والانقسامات الطائفية على أراضيه قد أدّت إلى نظام انتخابي فريد من نوعه، يرتكز على توزيع المقاعد على أساس طائفي. يتضمن هذا النظام عناصر تسمح بالتنافس؛ فإذا ما طُبّق بطريقة سلمية، بمقدوره أن يثمر عن نتائج تعتبر تمثيلية في نظر الناخبين والمتنافسين السياسيين.

وكانت السنوات الأخيرة قد شهدت تحركات متزايدة باتجاه الإصلاح السياسي، رفعت لواءها منظمات المجتمع المدني. وقد أدت هذه الجهود إلى تشكيل لجنة بطرس التي أوصت بإجراء تغييرات هامة في النظام الانتخابي، بما في ذلك اعتماد التمثيل النسبي، مما يمكن أن يؤدي، بمرور الوقت، إلى تعزيز مؤسسات الحكم ذات الصفة التمثيلية.

وقد اعتمد البرلمان فعلاً بعضاً من هذه الإصلاحات، كما أقرّ عدداً من التحسينات التي يفترض العمل بها خلال الانتخابات القادمة بالذات. ويؤمل أن تمهّد هذه الانتخابات الطريق لتغييرات أوسع في المرحلة التي تلي الانتخابات. هذا هو المسار الذي يلقى منا كل تشجيع.

من الإصلاحات الانتخابية الحديثة والإيجابية التي تعكس التحسينات المسجّلة مقارنة بالدورات الانتخابية السابقة، نذكر:

- **تشكيل هيئة الإشراف على الانتخابات.** مع أنّ هيئة الإشراف على الحملة الانتخابية ليست هيئة انتخابية مستقلة بكل ما للكلمة من معنى، إلا أنها تشكل سابقة يُحسب لها، بصفتها هيئة وسيطة يمكن أن تبشّر بإنشاء لجنة مستقلة، كما جرى في المكسيك خلال التسعينات. يُوكَل إلى هذه الهيئة الحرص على تطبيق الفصلين الخامس والسادس من القانون الانتخابي اللذين يتطرقان إلى تمويل الحملات وتنظيم الإعلام والإعلان.

- **الإدارة الحيادية.** خلال نقاشاتنا، برز وزير الداخلية، وهو المسؤول الأعلى عن إدارة الانتخابات، كشخص حيادي، محترف، وملتزم بإدارة عملية شفافة، تتمتع بالمصداقية اللازمة.

- **تمويل الحملات وتنظيم الإعلام والإعلان.** تشكّل أنظمة تمويل الحملات التي تمّ إقرارها حديثاً سابقة يُحسب لها من حيث فرضها حدوداً معيّنة على الإنفاق، مع الإشارة إلى أنّ هذه الأنظمة ما زالت تعاني ثغرات ملحوظة. في الوقت عينه، يحرص تنظيم الإعلام والإعلان على منح مختلف المرشحين فرصاً عادلة ومتساوية في الظهور على كافة الوسائل الإعلامية. وقد لقيت هذه التغييرات ترحيباً من معظم الأحزاب والمرشحين، رغم أنّ الأسئلة ما زالت تطرح نفسها بشأن التقيّد بالنظم الجديدة.

- **الاعتماد الرسمي للمراقبين المحليين والدوليين.** إنّ انتخابات ٧ حزيران هي الأولى من نوعها في تاريخ لبنان التي تُنظّم بعد أن سمح القانون الانتخابي باعتماد مراقبين محليين وبعد أن أصدر مجلس الوزراء مرسوماً يجيز فيه لوزير الداخلية منح اعتماد رسمي للمراقبين الدوليين. من شأن هذه المبادرة أن تسبغ درجة إضافية من الشفافية على العملية، وتساعد في بناء ثقة المواطنين اللبنانيين بالانتخابات اللبنانية.

لكنّ تقييم النظام الانتخابي اللبناني مقارنةً بالمعايير والنظم الدولية يطرح، في الوقت نفسه، تحديات في وجه بعثة المراقبة الدولية. فمع أنّ الجيش اللبناني يتولى مسؤولية الحفاظ على الأمن في فترة الانتخابات، إلا أنّ أحد الأحزاب السياسية المتنافسة يمتلك قوى عسكرية ومسلّحة لا تخضع لسلطة الدولة؛ من دون أن ننسى أنّ أحزاباً أخرى تملك، بدورها، أسلحة من مختلف الأحجام والقدرات.

لمّا كانت المقاعد البرلمانية تُوزّع وفقاً للمناطق والانتماءات الطائفية، وبالنظر إلى النظام الأكثري حيث "الفائز يحصل على كل المقاعد"، فإنّ النتائج تعتبر محسومة سلفاً في أكثرية كبرى من الدوائر الانتخابية.

بالإضافة إلى ذلك، إنّ الامتناع عن استعمال أوراق الاقتراع المطبوعة سلفاً قد يعرّض سرية التصويت للخطر ويعزز سلطة النخب السياسية، مما يفتح المجال أمام عقد الصفقات ويقوّض سلطة الناخبين. كما إنّ رسم حدود الدوائر الانتخابية قد أدى إلى تفاوتات كبيرة في عدد الناخبين بين دائرة انتخابية وأخرى، وبالتالي إلى عدم مساواة في الوزن السياسي لأصوات الناخبين.

يتسجل الناخبون ويصوّتون في القرى التي يتحدرون منها لا في أماكن سكنهم، مما يفرض عليهم قطع مسافات طويلة للتصويت في منطقة يحتمل أن تخضع اليوم لسيطرة فئات طائفية مختلفة. جدير بالذكر أيضاً أنّ النساء ملزمات بالاقتراع في المحلّة التي يتحدرّ منها أزواجهن.

إنّ كافة القضايا المذكورة أعلاه مدرجة ضمن النقاش الدائر حول الإصلاح الانتخابي في لبنان. صحيح أنّه بمقدور المسؤولين إقرار إصلاحات إضافية بعد مرحلة الانتخابات القادمة، لكن يمكن تطبيق عدد من الخطوات، بين تاريخنا هذا ويوم ٧ حزيران، لتعزيز مصداقية الانتخابات.

- **القدرة على الطعن والبت في نتائج الانتخابات.** بموجب القانون اللبناني، توكل إلى المجلس الدستوري (وقوامه عشرة أعضاء، خمسة منهم ينتخبهم البرلمان وخمسة يعيّنهم مجلس الوزراء)، مهمةَ التصديق على سلامة العملية الانتخابية ككل من خلال الفصل في النزاعات الناشئة عن عملية الاقتراع بعد الانتخابات. ولكن، لم يكتمل تشكيل هذا المجلس بعد، مما يثير قلقاً لدى المراقبين الذين يخشون عدم تشكيل هذا المجلس قبل يوم الانتخابات. من جهتها، تأمل البعثة إيجاد وسيلة، بدءاً من تاريخه وحتى السابع من حزيران، في سبيل دك هذا الحائط المسدود، مما يسمح بتأليف المجلس فيمارس صلاحيته كما هو مطلوب.

- **الاعتبارات اللوجستية والأمنية.** إنّ إجراء الانتخابات في يوم واحد عِوَض أن تمتدّ على عدة أيام آحاد هو أحد الإصلاحات التي تمّ إقرارها حديثاً. ولكنّ هذا التدبير يطرح مصاعب لوجستية كبيرة. فنظراً إلى انتقال أعداد كبيرة من الناخبين من منطقة إلى أخرى في فترة الانتخابات وإلى حماوة المعارك الانتخابية في بعض الدوائر، تقرّ السلطات المعنية بالانتخابات بضرورة إعداد خطةٍ تضمن تنقّل الناخبين وتأمين سلامتهم. وسيتطلّب حشد ما يقارب ٣٠ ألف عنصر من القوى الأمنية (من الجيش وقوى الأمن) أيضاً من وزارتي الدفاع والداخلية أن تبذلا جهوداً جبارة على مستويي الإدارة والتنسيق. لذلك، تأمل البعثة أن تتخذ وزارة الداخلية كلّ التدابير اللازمة التي تقع ضمن صلاحيتها بحقّ من ينتهكون أحكام قانون الانتخاب خلال هذه المرحلة الدقيقة التي تسبق يوم الانتخاب. فضلاً عن أنّ تبنّي ميثاق الشرف من جانب الأحزاب السياسية، بمبادرةٍ مقترحة من وزير الداخلية، يساهم في تعزيز سلامة الناخبين وتأمين ظروف انتخابية هادئة.

- **توعية الناخبين.** يشير المراقبون لأمدٍ طويل التابعون للمعهد الديمقراطي الوطني، في تقاريرهم، إلى ضرورة تزويد المرشحين والأحزاب والمواطنين بمزيدٍ من المعلومات حول تفاصيل القانون الانتخابي الجديد، ويلمحون إلى وجود التباس حول دور المسؤولين الرسميين في الدوائر والمسؤولين المحليين في تسيير العملية الانتخابية. فتأمل البعثة أن تتمكّن السلطات المعنية بالانتخابات، في الفترة المتبقية قبل يوم الانتخابات، من توسيع حملة التوعية التي أطلقتها في فترة سابقة لتتمكّن من إطلاع العاملين في مجال الانتخابات والناخبين على الأنظمة الجديدة بشكلٍ أفضل.

معلومات عامة

قامت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني بزيارة لبنان في الفترة الممتدة من ٥ إلى ٨ أيار لتقييم التحضيرات القائمة لإجراء الانتخابات البرلمانية المزمع عقدها في ٧ أيار ٢٠٠٩. وكانت تسعى من هذه الزيارة إلى إظهار اهتمام المجتمع الدولي بتطوّر العملية السياسية الديمقراطية وإدارة الحكم في لبنان، وإلى تقييم الظروف السياسية المؤدية إلى يوم الاقتراع في ٧ حزيران بكلّ دقة وحيادية.

وقد ضمّت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني وزيرة الخارجية الأميركية السابقة ورئيسة مجلس إدارة المعهد الديمقراطي الوطني، مادلين ك. أولبرايت؛ ورئيس الوزراء الكندي الأسبق، جوزيف كلارك؛ ومديرة برامج الشرق الأوسط في معهد "آسبن"، طوني ج. فيرستاندغ؛ ورئيس المعهد الديمقراطي الوطني، كينيث وولاك؛ والمدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد الديمقراطي الوطني، ليسلي كامبل. وعقدت البعثة لقاءات مع بعض المرشحين وقادة الأحزاب والمسؤولين الحكوميين وممثلين عن أبرز التحالفات السياسية، وكذلك مع عدد من رئيسات الجمعيات النسائية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي.

أصبحت المراقبة الدولية للانتخابات تلقى قبولاً واسعاً لدى العديد من دول العالم، وهي تؤدي اليوم دوراً مهماً في إعلام المواطنين والمجتمع الدولي بطبيعة العملية الانتخابية التي تجري في كل دولة. بالفعل، تتمتع المراقبة الدولية للانتخابات، إذا ما نُظّمت وفقاً لمبادئ التقييم الحيادي المتّفق عليها، بالقدرة على تعزيز نزاهة العملية الانتخابية، من خلال التشجيع على اعتماد أفضل الممارسات الانتخابية، وتصحيح الخاطئ منها، ورصد المشاكل والمخالفات، مما يقود في نهاية الأمر إلى إقرار إصلاحات فعالة. وكل ذلك يساهم بالتالي في تعزيز ثقة المواطنين في الانتخابات والحكومات الناتجة عنها إلى حدٍّ كبير.

لا ينحاز المراقبون الدوليون لمرشح دون سواه، بل يلقون ترحيباً من البلدان ذات الأنظمة الديمقراطية الراسخة، فضلاً عن الدول التي

ما زالت في أولى مراحل التنمية الديمقراطية. وكان المعهد الديمقراطي الوطني قد أرسل ما يفوق المئة وخمسين بعثة إلى مختلف بلدان العالم، على غرار الجزائر والمغرب والأراضي الفلسطينية واليمن ولبنان، لمراقبة مراحل ما قبل الانتخابات وما بعدها، فضلاً عن اليوم الانتخابي نفسه، وهو يدير بعثات المراقبة بالتوافق مع إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات الذي أقرّته ٣٢ منظمة حكومية دولية ومنظمة غير حكومية، بما فيها الأمانة العامة للأمم المتحدة.

إنّ الزيارات التقييمية التي تسبق اليوم الانتخابي تشكل عنصراً أساسياً من بعثة مراقبة الانتخابات الخاصة بالمعهد الديمقراطي الوطني في لبنان. فقبل عشرة أسابيع من تاريخ الانتخابات، نشر المعهد الديمقراطي الوطني فريقاً من المراقبين لأجل طويل، ذوي الخبرة في هذا المجال (توافدوا من الباراغواي والبرتغال وكازاخستان وسلوفاكيا واليمن والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)؛ وهم يراقبون فترة ما قبل الانتخابات في خمس مناطق من لبنان. ومن المقرّر أن ينشر المعهد الديمقراطي الوطني مجموعة إضافية مؤلفة من ٥٠ مراقباً دولياً لمراقبة الانتخابات في ٧ حزيران وفي مرحلة ما بعد الانتخابات.

وكان المعهد الديمقراطي الوطني قد حصل على اعتماد رسمي من وزارة الداخلية لإدارة البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات؛ وهو يتقدم بالشكر من الوزارة لترحيبها بالمعهد وبغيره من مجموعات المراقبة الدولية في لبنان. ولا تسعى البعثة إلى التدخل في العملية الانتخابية، ولا تنوي التدخل فيها، إنما تسعى إلى إصدار تقييم نهائي حول مجرياتها، لأنه يعود إلى الشعب اللبناني أن يقرّر مدى تمتع الانتخابات بالمصداقية، بحسب اعتراف المعهد. وتقدّم البعثة بيان التقييم لمرحلة ما قبل الانتخابات بروحية دعم المؤسسات الديمقراطية في لبنان وتعزيزها.

يُذكر أنّ المعهد الديمقراطي الوطني قد واظب على رعاية برامج للتنمية الديمقراطية في لبنان منذ العام ١٩٩٥، وله مكتب في بيروت منذ العام ٢٠٠١. أما البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات في لبنان، فتحظى بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

الملحق السابع

الدوائر الانتخابية عام ٢٠٠٩

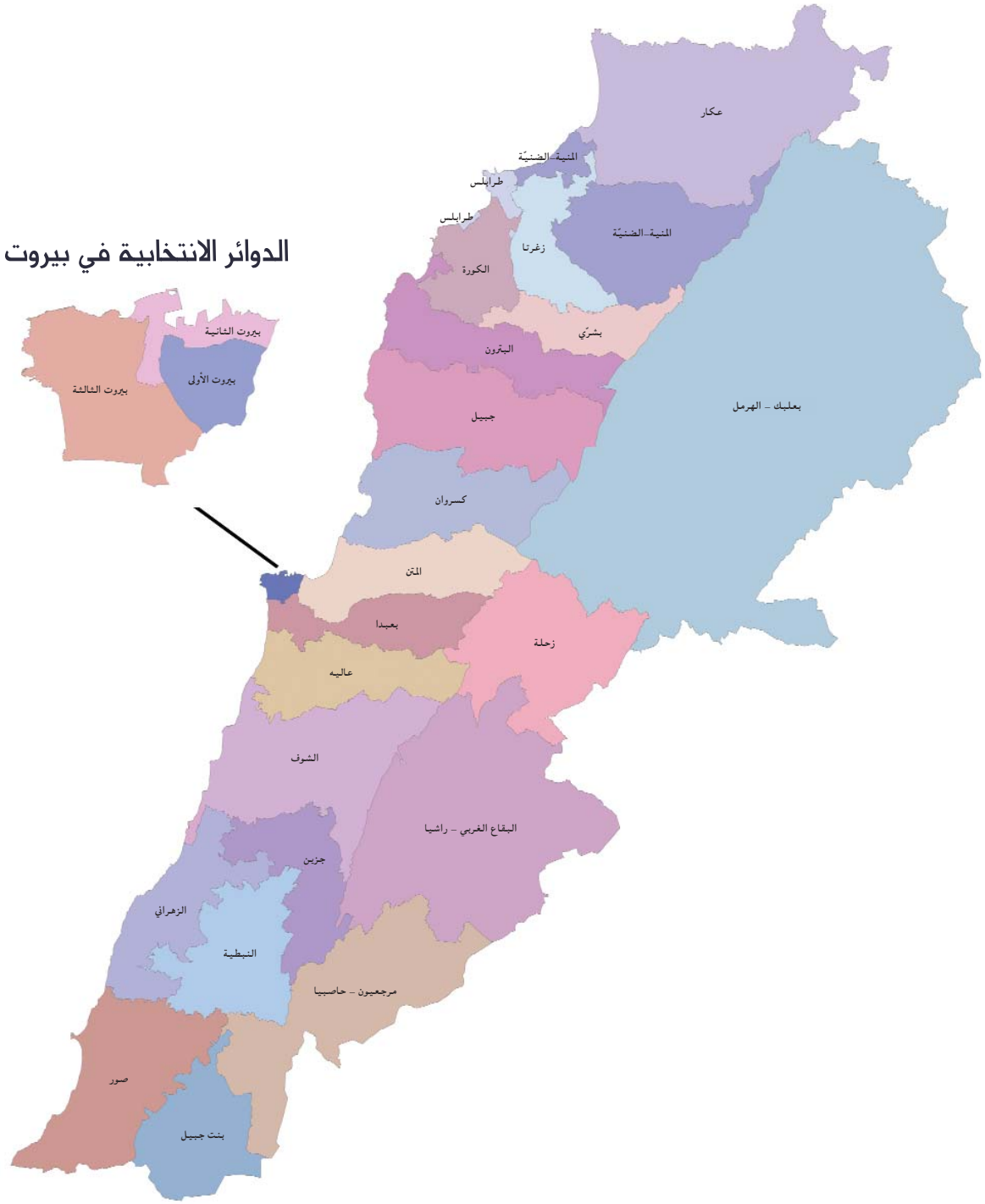

الملحق الثامن

عدد الناخبين لكلّ مقعد

الدائرة	عدد المقاعد	عدد الناخبين المسجّلين	عدد الناخبين المسجلين للمقعد الواحد
بيروت			
بيروت الأولى	٥	٩٢٧٦٤	١٨٥٥٣
بيروت الثانية	٤	١٠١٧٨٧	٢٥٤٤٧
بيروت الثالثة	١٠	٢٥٢٣٠١	٢٥٢٣٠
الشمال			
عكار	٧	٢٢٣٥٣٨	٣١٩٣٤
المنية-الضنية	٣	٩٧٣٥٢	٣٢٤٥١
طرابلس	٨	١٩٦١٤٩	٢٤٥١٩
زغرتا	٣	٧١٠٣٥	٢٣٦٧٨
بشري	٢	٤٦٤٢٢	٢٣٢١١
الكورة	٣	٥٧٧٩٤	١٩٢٦٥
البترون	٢	٥٨٤٤٤	٢٩٢٢٢
جبل لبنان			
جبيل	٣	٧٥٥٨٢	٢٥١٩٤
كسروان	٥	٨٩٢٢٨	١٧٨٤٦
المتن	٨	١٧٠٧٤٤	٢١٣٤٣
بعبدا	٦	١٥١٥٩٠	٢٥٢٦٥
عاليه	٥	١١٦١٨١	٢٣٢٣٦
الشوف	٨	١٨١٩٤٩	٢٢٧٤٤
الجنوب			
صيدا	٢	٥٣٨٥٩	٢٦٩٣٠
الزهراني	٣	٩٢٩٩٥	٣٠٩٩٨
صور	٤	١٥٣٠٦٠	٣٨٢٦٥
جزين	٣	٥٤١٨٨	١٨٠٦٣
النبطية	٣	١٢١٩١٢	٤٠٦٣٧
بنت جبيل	٣	١٢٣٣٩٦	٢٣١١٤
مرجعيون-حاصبيا	٥	١٣٨٨٤٤	٩٦٧٧٢
البقاع			
بعلبك-الهرمل	١٠	٢٥٥٦٣٧	٤٦٥٥٢
زحلة	٧	١٥٨٠٠٥	٢٢٥٧٢
البقاع الغربي-راشيا	٦	١٢٢٤٨٧	٢٠٤١٥
المجموع	**١٢٨**	**٣٢٥٧٢٤٣**	**٢٦٢١١ (حدّ وسطي)**

الملحق التاسع

لائحة كاملة بأسماء المرشحين الفائزين في كلّ دائرة

الدائرة	الفائزون	الطائفة	التكتل البرلماني	عدد الأصوات	نسبة الأصوات
بيروت					
بيروت الأول	سيرج طورسركيسيان	أرمن كاثوليك	حزب الهانشاك - ١٤ آذار	١٩٢٨١	٪٥٢
	جان أوغاسبيان	أرمن أرثوذكس	حزب الرمغافار - ١٤ آذار	١٩٣١٧	٪٥٢
	ميشال فرعون	روم كاثوليك	مستقل- ١٤ آذار	١٩٧٤٢	٪٥٣
	نايلة تويني	روم أرثوذكس	مستقلة - ١٤ آذار	١٩٩٨٥	٪٥٤
	نديم الجميّل	ماروني	حزب الكتائب - ١٤ آذار	١٩٣٤٠	٪٥٢
بيروت الثانية	سيبوه قالباكيان	أرمن أرثوذكس	حزب الهانشاك - ١٤ آذار	فائز بالتزكية	
	أرتيور نظريان	أرمن أرثوذكس	حزب الطاشناق - معارضة	فائز بالتزكية	
	هاني قبيسي	شيعي	حزب أمل - معارضة	١٥١٢٦	٪٥٤
	نهاد المشنوق	سني	تيار المستقبل - ١٤ آذار	١٦٥٨٣	٪٦٠
بيروت الثالثة	سعد الدين الحريري	سني	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٧٨٣٨٢	٪٧٦
	تمّام سلام	سني	مستقل - ١٤ آذار	٧٦٩٢٥	٪٧٥
	محمد قباني	سني	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٧٦٤٤٨	٪٧٤
	عمّار حوري	سني	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٧٦٢٠١	٪٧٤
	عماد الحوت	سني	الجماعة الإسلامية - ١٤ آذار	٧٥٩٥٤	٪٧٤
	نبيل دي فريج	أقليات مسيحية	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٧٦٣٤١	٪٧٤
	غازي العريضي	درزي	الحزب التقدمي الاشتراكي - ١٤ آذار	٧٦٧٩٢	٪٧٤
	باسم الشاب	إنجيلي	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٧٦٥١٠	٪٧٤
	عاطف مجدلاني	روم أرثوذكس	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٧٦١٣٣	٪٧٤
	غازي يوسف	شيعي	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٧٦٤١٠	٪٧٤
الشمال					
عكار	خالد ضاهر	سني	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٧٣٩٥٤	٪٦١
	خالد زهرمان	سني	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٧٢٦٥٨	٪٦٠
	معين المرعبي	سني	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٧١٥٩٦	٪٥٩
	رياض رحّال	روم أرثوذكس	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٧٨٦٨٥	٪٦٥
	نضال طعمه	روم أرثوذكس	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٧٨٤٣٧	٪٦٥
	خضر حبيب	علوي	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٧٦٦٧٩	٪٦٤
	هادي حبيش	ماروني	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٧٨٤٥٠	٪٦٥
المنية-الضنية	أحمد فتفت	سني	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٣٧٦٦٧	٪٦٩
	قاسم عبد العزيز	سني	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٣٩٤٩١	٪٧٢

	هاشم علم الدين	سني	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٣٦١٥٩	٦٦٪
طرابلس	محمد الصفدي	سني	كتلة الوفاق الوطني - ١٤ آذار	٦٦٥٣٩	٧٥٪
	نجيب ميقاتي	سني	لائحة التضامن الطرابلسي - خارج الاصطفاف	٦٥٠٧٦	٧٤٪
	محمد كبّارة	سني	مستقل - ١٤ آذار	٥٥٥١١	٦٣٪
	سمير الجسر	سني	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٥٤٢٥٩	٦١٪
	أحمد كرامي	سني	لائحة التضامن الطرابلسي - خارج الاصطفاف	٤٢٩٨٧	٤٩٪
	بدر ونّوس	علوي	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٥٥٤١٥	٦٣٪
	روبير فاضل	روم أرثوذكس	مستقل - ١٤ آذار	٥٥٨٨٤	٦٣٪
	سامر سعادة	ماروني	حزب الكتائب - ١٤ آذار	٤٩٨٦١	٥٦٪
زغرتا	سليمان فرنجية	ماروني	تيار المردة - معارضة	١٩٢٢٧	٥٦٪
	إسطفان الدويهي	ماروني	تيار المردة - معارضة	١٧٧٨٤	٥٢٪
	سليم كرم	ماروني	تيار المردة - معارضة	١٧١٧٣	٥٠٪
بشري	ستريدا طوق جعجع	مارونية	القوات اللبنانية - ١٤ آذار	١٣٠٦٦	٧٦٪
	إيلي كيروز	ماروني	القوات اللبنانية - ١٤ آذار	١٢٧٥١	٧٤٪
الكورة	فريد مكاري	روم أرثوذكس	تيار المستقبل - ١٤ آذار	١٤٩٥٢	٥٠٪
	فريد حبيب	روم أرثوذكس	القوات اللبنانية - ١٤ آذار	١٣٨٠٩	٥٠٪
	نقولا غصن	روم أرثوذكس	تيار المستقبل - ١٤ آذار	١٣٦٦٢	٥٠٪
البترون	بطرس حرب	ماروني	مستقل - ١٤ آذار	١٧٧٣٣	٥٤٪
	أنطوان زهرا	ماروني	القوات اللبنانية - ١٤ آذار	١٧٥٤١	٥٣٪
جبل لبنان					
جبيل	وليد الخوري	ماروني	التيار الوطني الحر - معارضة	٢٨٨٥٢	٥٩٪
	سيمون أبي سمرا	ماروني	التيار الوطني الحر - معارضة	٢٨٥٩٨	٥٨٪
	عبّاس هاشم	شيعي	التيار الوطني الحر - معارضة	٢٨٣٣٢	٥٨٪
كسروان	ميشال عون	ماروني	التيار الوطني الحر - معارضة	٣١٨٦٩	٥٣٪
	فريد الياس الخازن	ماروني	التيار الوطني الحر - معارضة	٣١٣٨٧	٥٢٪
	يوسف خليل	ماروني	التيار الوطني الحر - معارضة	٣١٣١٣	٥٢٪
	نعمة الله أبي نصر	ماروني	التيار الوطني الحر - معارضة	٣٠٩٨٩	٥١٪
	جيلبرت زوين	مارونية	التيار الوطني الحر - معارضة	٣٠٤٤٤	٥١٪
المتن	ابراهيم كنعان	ماروني	التيار الوطني الحر - معارضة	٤٩١٤٧	٥١٪

	سليم سلهب	ماروني	التيار الوطني الحر - معارضة	٤٨٦٧٣	٪٥٠
	نبيل نقولا	ماروني	التيار الوطني الحر - معارضة	٤٧٨٤٤	٪٤٩
	سامي الجميّل	ماروني	حزب الكتائب - ١٤ آذار	٤٧٦٨٨	٪٤٩
	أغوب بقرادونيان	أرمن أرثوذكس	حزب الطاشناق - معارضة	فائز بالتزكية	
	إدغار معلوف	روم كاثوليك	التيار الوطني الحر - معارضة	٤٨٥٧٧	٪٥٠
	ميشال المر	روم أرثوذكس	مستقل - خارج الاصطفاف	٤٨٩٥٣	٪٥١
	غسان مخيبر	روم أرثوذكس	التيار الوطني الحر - معارضة	٤٦٨٧٤	٪٤٨
بعبدا	حكمت ديب	ماروني	التيار الوطني الحر - معارضة	٤٥٠٥٥	٪٥٣
	آلان عون	ماروني	التيار الوطني الحر - معارضة	٤٥٣٨٦	٪٥٤
	ناجي غاريوس	ماروني	التيار الوطني الحر - معارضة	٤٤٧٣٥	٪٥٣
	علي عمّار	شيعي	حزب الله - معارضة	٤٤٩٩٥	٪٥٣
	بلال فرحات	شيعي	حزب الله - معارضة	٤٤١٨١	٪٥٢
	فادي الأعور	درزي	الحزب الديمقراطي اللبناني - معارضة	٤٥٧١٨	٪٥٤
عاليه	أكرم شهيّب	درزي	الحزب التقدمي الاشتراكي - ١٤ آذار	٣٦١٣٨	٪٦٠
	طلال ارسلان	درزي	الحزب الديمقراطي اللبناني - معارضة	٢٣٥٠١	٪٣٩
	هنري حلو	ماروني	الحزب التقدمي الاشتراكي - ١٤ آذار	٣٥٣٢٢	٪٥٩
	فؤاد السعد	ماروني	الحزب التقدمي الاشتراكي - ١٤ آذار	٣٥١٢٦	٪٥٩
	فادي الهبر	روم أرثوذكس	حزب الكتائب - ١٤ آذار	٣٣٨٨٤	٪٥٧
الشوف	دوري شمعون	ماروني	حزب الوطنيين الأحرار - ١٤ آذار	٦١٩٣٦	٪٦٨
	إيلي عون	ماروني	الحزب التقدمي الاشتراكي - ١٤ آذار	٦٠٤٨٣	٪٦٦
	جورج عدوان	ماروني	القوات اللبنانية - ١٤ آذار	٥٨٥٠٢	٪٦٤
	وليد جنبلاط	درزي	الحزب التقدمي الاشتراكي - ١٤ آذار	٦٢٤٥٠	٪٦٨
	مروان حمادة	درزي	الحزب التقدمي الاشتراكي - ١٤ آذار	٦١٥٥٧	٪٦٧
	علاء الدين ترّو	سني	الحزب التقدمي الاشتراكي - ١٤ آذار	٦٢٠٤٥	٪٦٨
	محمد الحجار	سني	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٤٢٠٧٢	٪٦٨
	نعمه طعمه	روم كاثوليك	الحزب التقدمي الاشتراكي - ١٤ آذار	٦٢٥٧٨	٪٦٨
الجنوب					
صيدا	بهية الحريري	سنية	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٤٥٣١٥	٪٧٠
	فؤاد السنيورة	سني	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٤٣٧٤٦	٪٦٣
الزهراني	نبيه برّي	شيعي	حركة أمل - معارضة	٤٥٣١٥	٪٩٠
	علي عسيران	شيعي	حركة أمل - معارضة	٤٣٧٤٦	٪٨٧
	ميشال موسى	روم كاثوليك	حركة أمل - معارضة	٤٣٦٤٨	٪٨٧

صور	عبد المجيد صالح	شيعي	حركة أمل - معارضة	٦٩٣٦٢	٪٩٣
	محمد فنيش	شيعي	حركة أمل - معارضة	٦٩٠٥٩	٪٩٢
	نواف الموسوي	شيعي	حركة أمل - معارضة	٦٨٩٩١	٪٩٢
	علي خريس	شيعي	حركة أمل - معارضة	٦٧٧٥٤	٪٩٠
جزين	زياد أسود	ماروني	التيار الوطني الحر - معارضة	١٥٦٤٨	١٥٦٤٨
	ميشال حلو	ماروني	التيار الوطني الحر - معارضة	١٣٢٨٥	٪٤٥
	عصام صوايا	روم كاثوليك	التيار الوطني الحر - معارضة	١٤٩١٤	٪٥١
النبطية	محمد رعد	شيعي	حزب الله - معارضة	٦٢٧٢٠	
	ياسين جابر	شيعي	حركة أمل - معارضة	٦٠٠٦٨	
	عبد اللطيف الزين	شيعي	حركة أمل - معارضة	٥٥٢٥٠	
بنت جبيل	حسن فضل الله	شيعي	حزب الله - معارضة	٤٩٨٥٢	٪٩٤
	علي بزّي	شيعي	حركة أمل - معارضة	٤٩٢٢٠	٪٩٣
	أيوب حميّد	شيعي	حركة أمل - معارضة	٤٨٧٧٥	٪٩٢
مرجعيون-حاصبيا	علي حسن خليل	شيعي	حركة أمل - معارضة	٤٨٠٦٤	٪٧٤
	علي فيّاض	شيعي	حزب الله - معارضة	٤٦٦٧٤	٪٧٢
	أنور الخليل	درزي	حركة أمل - معارضة	٥٠٨٣٧	٪٧٨
	أسعد حردان	روم أرثوذكس	الحزب السوري القومي الاجتماعي - معارضة	٤٦٦٩٠	٪٧٢
	قاسم هاشم	سني	حزب البعث - معارضة	٤٦٤٦٠	٪٧٢
البقاع					
بعلبك-الهرمل	علي المقداد	شيعي	حزب الله - معارضة	١٠٨٤٥٥	٪٨٦
	نوّار الساحلي	شيعي	حزب الله - معارضة	١٠٨٢٦٦	٪٨٦
	حسين الحاج حسن	شيعي	حزب الله - معارضة	١٠٨٠٦٢	٪٨٦
	غازي زعيتر	شيعي	حركة أمل - معارضة	١٠٧٢١٢	٪٨٥
	حسين الموسوي	شيعي	حزب الله - معارضة	١٠٤٧٠٧	٪٨٣
	عاصم قانصوه	شيعي	حزب البعث - معارضة	١٠٢٤٥٢	٪٨١
	كامل الرفاعي	سني	حزب الله - معارضة	١٠٨٦٧٨	٪٨٦
	الوليد سكريّة	سني	حزب الله - معارضة	١٠٨٢٢٢	٪٨٦
	مروان فارس	روم كاثوليك	الحزب السوري القومي الاجتماعي - معارضة	١٠٧٩٧٤	٪٨٦
	إميل رحمه	ماروني	حزب التضامن - معارضة	١٠٩٠٦٠	٪٨٧

زحلة	طوني أبو خاطر	روم كاثوليك	القوات اللبنانية - ١٤ آذار	٤٨٠١٩	٥٤٪
	نقولا فتوش	روم كاثوليك	مستقل - ١٤ آذار	٤٧٧٠٩	٥٤٪
	شانت جنجنيان	أرمن أرثوذكس	القوات اللبنانية - ١٤ آذار	٤٨٥٢٧	٥٥٪
	جوزيف المعلوف	روم أرثوذكس	القوات اللبنانية - ١٤ آذار	٤٨٢٨٨	٥٥٪
	إيلي ماروني	ماروني	حزب الكتائب - ١٤ آذار	٤٩٣٢٨	٥٦٪
	عقاب صقر	شيعي	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٤٩٢٣٨	٥٦٪
	عاصم عراجي	سني	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٤٨٤٦٤	٥٥٪
البقاع الغربي-راشيا	زياد القادري	سني	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٣٤٨٨٦	٥٣٪
	جمال الجرّاح	سني	تيار المستقبل - ١٤ آذار	٣٣٣٨٩	٥١٪
	وائل أبو فاعور	درزي	الحزب التقدمي الاشتراكي - ١٤ آذار	٣٥٠٥٣	٥٤٪
	أنطوان سعد	روم أرثوذكس	الحزب التقدمي الاشتراكي - ١٤ آذار	٣٣٧١٨	٥٢٪
	روبير غانم	ماروني	مستقل - ١٤ آذار	٣٥٣٢٩	٥٤٪
	أمين وهبي	شيعي	حركة اليسار الديمقراطي - ١٤ آذار	٣٤٤٢٤	٥٣٪

الملحق العاشر

نتائج الانتخابات بحسب الأحزاب السياسية والكتل النيابية

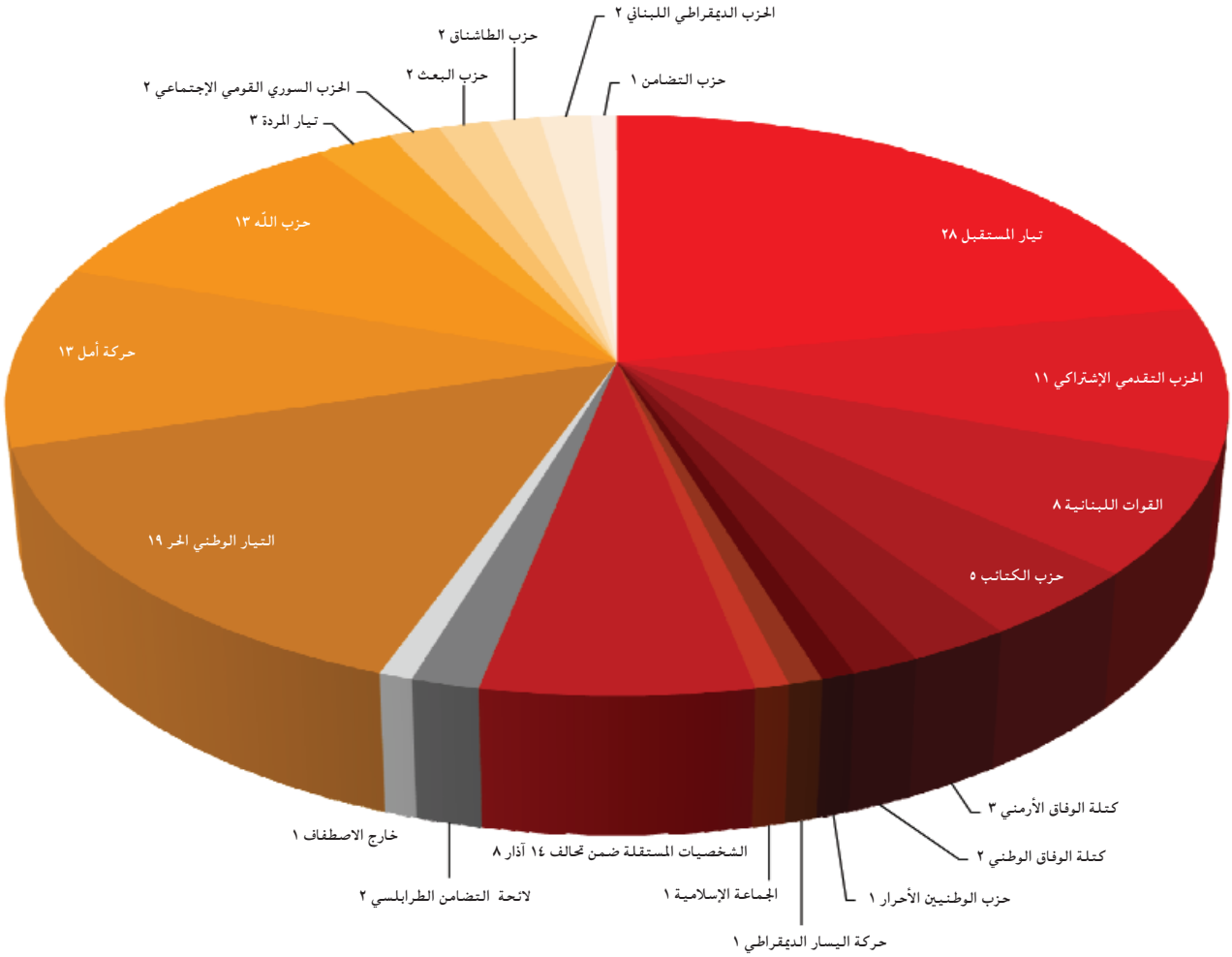

الملحق الحادي عشر

خريطة انتشار المجموعات السياسية البارزة في لبنان

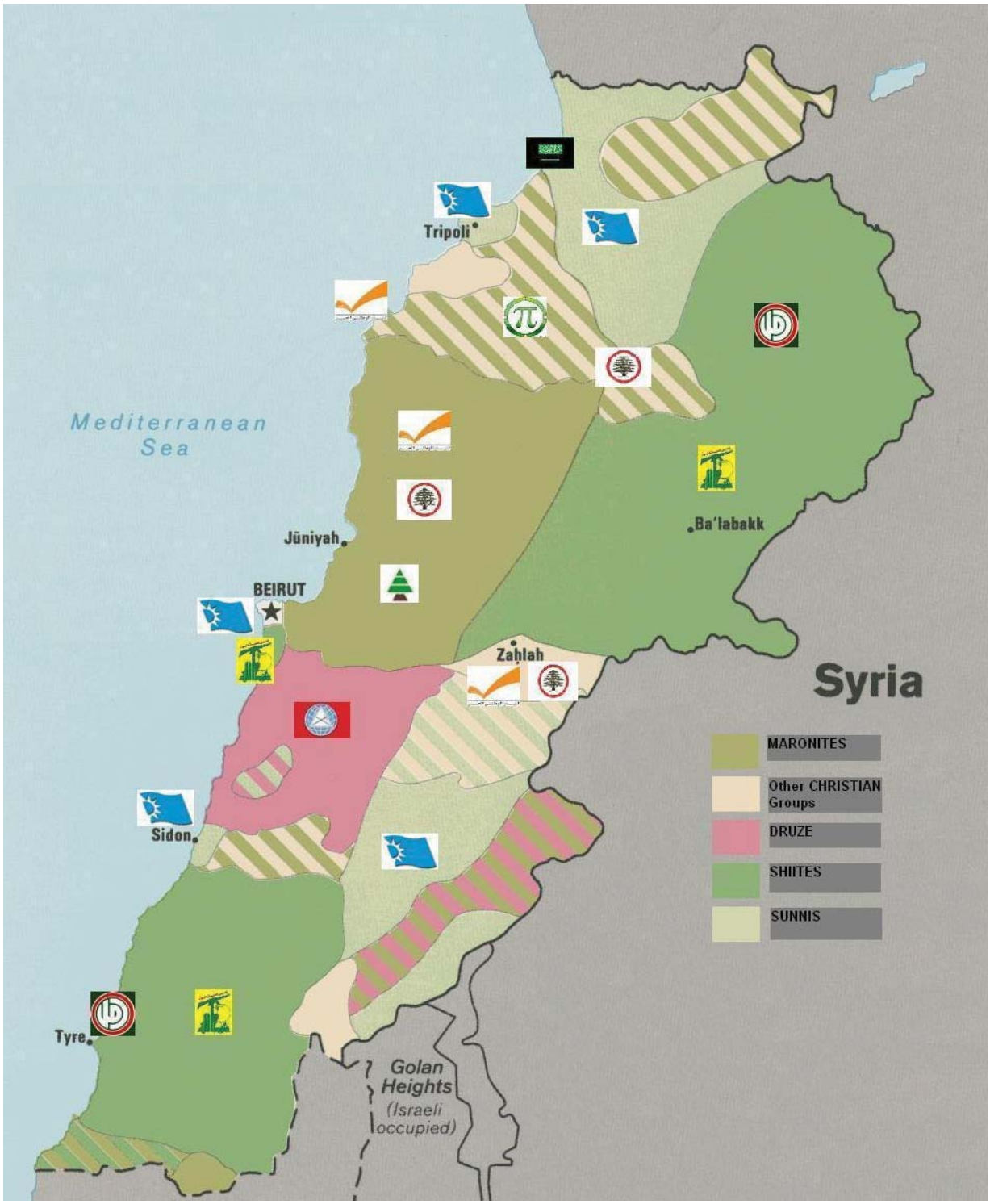

الملحق الثاني عشر

سقف الإنفاق الانتخابي لكلّ دائرة

الدائرة	عدد الناخبين	سقف المتحرّك	سقف الثابت	السقف النهائي
بيروت				
بيروت الأولى	٩٢٧٦٤	٣٧١٠٥٦٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٢١٠٥٦٠٠٠
بيروت الثانية	١٠١٧٨٧	٤٠٧١٤٨٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٥٧١٤٨٠٠٠
بيروت الثالثة	٢٥٢٣٠١	١٠٠٩٢٠٤٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	١١٥٩٢٠٤٠٠٠
جبل لبنان				
بعبدا	١٥١٥٩٠	٦٠٦٣٦٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٧٥٦٣٦٠٠٠٠
المتن	١٧٠٧٤٤	٦٨٢٩٧٦٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٨٣٢٩٧٦٠٠٠
الشوف	١٨١٩٤٩	٧٢٧٧٩٦٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٨٧٧٧٩٦٠٠٠
عاليه	١١٦١٨١	٤٦٤٧٢٤٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٦١٤٧٢٤٠٠٠
كسروان	٨٩٢٢٧	٣٥٦٩٠٨٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٦٩٠٨٠٠٠
جبيل	٧٥٥٨٥	٣٠٢٣٤٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٤٥٢٣٤٠٠٠٠
الجنوب				
صيدا	٥٣٨٥٩	٢١٥٤٣٦٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٣٦٥٤٣٦٠٠٠
الزهراني	٩٣٠٠٥	٣٧٢٠٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٢٢٠٢٠٠٠٠
النبطية	١٢١٨٩٧	٤٨٧٥٨٨٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٦٣٧٥٨٨٠٠٠
صور	١٥٤٠٩٩	٦١٦٣٩٦٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٧٦٦٣٩٦٠٠٠
بنت جبيل	١٢٣٣٥٦	٤٩٣٤٢٤٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٦٤٣٤٢٤٠٠٠
مرجعيون-حاصبيا	١٣٨٨٩٠	٥٥٥٥٦٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٥٥٦٠٠٠٠
جزين	٥٤١٨٨	٢١٦٧٥٢٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٣٦٦٧٥٢٠٠٠
البقاع				
زحلة	١٥٨٠٠٥	٦٣٢٠٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٧٨٢٠٢٠٠٠٠
البقاع الغربي-راشيا	١٢٢٤٨٥	٤٨٩٩٤٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٦٣٩٩٤٠٠٠٠
بعلبك-الهرمل	٢٥٥٦٣٧	١٠٢٢٥٤٨٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	١١٧٢٥٤٨٠٠٠
الشمال				
طرابلس	١٩٦١٤٩	٧٨٤٥٩٦٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٩٣٤٥٩٦٠٠٠
المنية-الضنية	٩٧٣٥٢	٣٨٩٤٠٨٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٣٩٤٠٨٠٠٠
عكار	٢٢٣٥٣٨	٨٩٤١٥٢٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	١٠٤٤١٥٢٠٠٠
زغرتا	٧١٣٣٧	٢٨٥٣٤٨٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٤٣٥٣٤٨٠٠٠
الكورة	٥٧٧٩٥	٢٣١١٨٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٣٨١١٨٠٠٠٠
بشري	٤٦٤٠٩	١٨٥٦٣٦٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٣٣٥٦٣٦٠٠٠
البترون	٥٨٤٤٣	٢٣٣٧٧٢٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٣٨٣٧٧٢٠٠٠

المعهد الديمقراطي الوطني
٢٠٣٠ شارع م، شمال غرب، الطابق الخامس
واشنطن العاصمة، ٢٠٠٣٦-٣٣٠٦
هاتف: ٥٥٠٠ ٧٢٨ ٢٠٢
فاكس: ٥٥٢٠ ٧٢٨ ٢٠٢
www.ndi.org